الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان علوم التسيير والعلوم الاقتصادية والتجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

أثر تحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية

دراسة حالة مجموعة مختارة من البلدان للفترة 1996-2020م

تحت إشراف الدكتورة:

سميحة جديدي

إعداد الطلبة:

الأمجد تامة

خالد اللوقي

أماني بوطالبي

لجنة المناقشة:

أ.د عقبة عبد اللاوي	أستاذ التعليم العالي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د.سميحة جديدي	أستاذ محاضر "ب" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
أ.د هشام غربي	أستاذ التعليم العالي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان علوم التسيير والعلوم الاقتصادية والتجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

أثر تحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية

دراسة حالة مجموعة مختارة من البلدان للفترة 1996-2020م

تحت إشراف الدكتورة:

سميحة جديدي

إعداد الطلبة :

الأمجد تامة

خالد اللوقي

أماني بوطالبي

لجنة المناقشة:

أ.د عقبة عبد اللاوي	**أستاذ التعليم العالي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**	**رئيسا**
د.سميحة جديدي	**أستاذ محاضر "ب" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**	**مشرفا ومقررا**
أ.د هشام غربي	**أستاذ التعليم العالي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**	**مناقشا**

الموسم الجامعي: 2024/2023

﴿ وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ

وَأَنَّ سَعۡيَهُۥ سَوۡفَ يُرَىٰ ﴾

صدق الله العظيم

سورة النجم: 39–40

الإهداء

إلى روح والديا الكريمين عليهما رحمة الله

إلى أخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى زوجتي الكريمة وأبنائي البررة

إلى زملائي في العمل

إلى زميليَّ في إعداد المذكرة خالد وأماني

إلى كل من ينشر الخير ويحبه لغيره

إلى كل من آثر إشعال شمعة بدل أن يلعن الظلام

أهدي ثمرة جهدي

الأمجد تامه

الإهداء

الحمد لله وصل الله على نبيه و مصطفاه ، محمد و اله و صحبه و من والاه

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من قدمونا على أنفسهم الوالدين الكريمين حفظهم الله

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى أحبائي إخوتي و أخواتي

الى رفيقة الدرب الزوجة الكريمة و بناتي قرة عيني

قدر، مريم ، قطر الندى

إلى زميلتَيَ في البحث الأستاذ والمربي الأمجد تامة والأخت الكريمة أماني

إلى كل أساتذتنا الكرام الذين تعلمنا على أيديهم .

خالد اللوقي

الإهداء

تبارك الذي اهدانا نعمة العقل وأنار سبيلنا بنور العلم ومهد لنا طريق النجاح بكل تقدير وعرفان

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

أطال الله في عمرهما

الى اخي وأخواتي سندي ومبعث ابتسامتي وحمايتي

وكل العائلة الكريمة

الى الداعمين الساندين زميليَّ الرجل الطيب والخلوق الأمجد والمعطاء الكريم خالد

إلى أساتذتي الأفاضل والكرام وزملائي .

أماني بوطالبي

شكر وتقدير

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه، الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، نحمده على نعمه وتوفيقه، ونحمده على مننه وعطائه، ونحمده على أن أوصلنا إلى ما نحن عليه، ونحمده سبحانه على إتمام العمل، ونسأله تعالي أن ينفع به، ويجعله لنا صدقة جارية يبلغنا به مرضاته، كما نسأله التوفيق في مشوارنا العلمي والبحثي،

يطيب لنا ويسعدنا ويشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى:

من علمنا الانضباط والجدية والحرص قبل أن يقدم لنا معلومات احتجناه في كل حين

مؤطرتنا الدكتورة الفاضلة سميحة جديدي

كما نتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة وتصويب عملنا المتواضع وإثرائه بتوجيهاتهم وملاحظاتهم السديدة

ولا ننس أن نشكر كل من البروفيسور عقبة عبد اللاوي

والدكتور عصام جوادي والبروفيسور فوزي محيريق والبروفيسور السعيد بوشول

على النصح وتقديم المساعدة والتوجيه ونحيي فيهم تواضعهم للعلم وأهله

كما نشكر كل من مد لنا يد العون وساهم في تذليل الصعوبات طيلة أطوار إنجاز هذا العمل .

ولا ننس أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من درسنا وعلمنا وتشرفنا بالتعلم على يديه طيلة أطوار الدراسة

شكرا لكم جميعا وجزاكم الله عنا كل خير .

الامجد وخالد وأماني

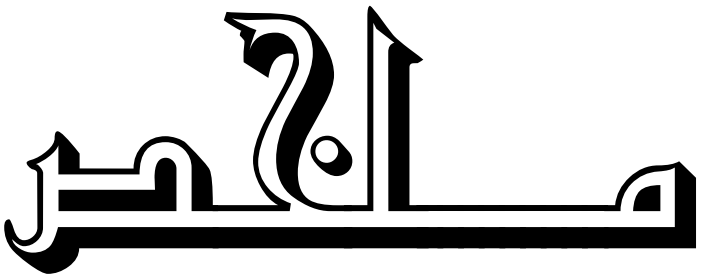

ملخص

حاولت الدراسة قياس وتحليل أثر تحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، حيث استخدمنا مؤشر حرية التجارة معبرا على تحرير التجارة، كما استخدمنا مؤشري القيمة المضافة الأجنبية والقيمة المضافة المحلية لقياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ومؤشر PROD-VASH والتموقع لقياس الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، وقد شملت الدراسة عينة من 15 دولة، وذلك خلال الفترة الزمنية 1996-2020 واستخدمنا المنهج الوصفي لوصف ظاهرة التحرير التجاري وسلاسل القيمة العالمية، والمنهج التحليلي لتحليل البيانات المجمعة لمتغيرات الدراسة والمنهج القياسي باتباع منهجية تقدير نماذج البانل الساكنة، وتم تقدير النماذج الاقتصادية للظاهرة محل الدراسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: يساهم تحرير التجارة في زيادة المشاركة في الروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية، بينما لا يؤثر في الروابط الأمامية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، كما أظهرت الدراسة أن هناك أثر طردي بين تحرير التجارة في دول العينة والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة، سلاسل القيمة العالمية، الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.

الترميز الاقتصادي (***JEL***): .....

Abstract:

The objective of this research was to quantify and examine the influence of trade liberalization on the process of upgrading inside global value chains. We used the Trade Freedom Index as a substitute for trade liberalization. Additionally, we utilized the foreign value added and domestic value-added indices to gauge involvement in global value chains. Lastly, we employed the PROD-VASH index and positioning to assess advancements in global value chains. The research included a cohort of 15 nations, spanning the time frame from 1996 to 2020. We used a descriptive methodology to elucidate the phenomena of trade liberalization and global value chains. Additionally, we utilized an analytical approach to scrutinize the aggregated data pertaining to the research variables. Furthermore, we adopted a quantitative methodology by using a panel data estimation technique. The economic models of the phenomena being examined were calculated using the feasible generalized least squares (FGLS) approach. The study's results indicate that trade liberalization has a significant effect on increasing involvement in backward links in global value chains but no influence on forward linkages in participation in global value chains. The research also showed a direct correlation between trade liberalization in the nations analyzed and the advancement of global value chains.

Keywords: Trade liberalization, Global value chains, Upgrading in global value chains.

Economic coding(JEL) : ……

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء	
الشكر	
ملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الرموز والاختصارات	
مقدمة	أ-و
الفصل الأول **الادبيات النظرية والتجريبية لتحرير التجارة وسلاسل القيمة العالمية**	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: المبادئ العامة ومرتكزات التحرير التجاري	3
المطلب الأول: التأصيل النظري للتجارة الخارجية وسياساتها	3
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية والدولية والنظريات المفسرة لها	3
الفرع الثاني: مفهوم وأدوات السياسة التجارية	15
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتحرير التجاري	18
الفرع الأول: مفهوم وحجج التحرير التجاري	18
الفرع الثاني: التحرير التجاري والنظريات	21
الفرع الثالث: الهيئات الدولية التي تعنى بالتحرير التجاري	22
المطلب الثالث: آثار ومؤشرات قياس التحرير التجاري	26
الفرع الأول: آثار التحرير التجاري	26
الفرع الثاني: مؤشرات قياس التحرير التجاري	28
المبحث الثاني: الإطار النظري لسلاسل القيمة العالمية	34
المطلب الأول: مفهوم ونشأة سلاسل القيمة العالمية	35
الفرع الأول: تعريف وخصائص سلاسل القيمة العالمية	35
الفرع الثاني: نشأة سلاسل القيمة والعوامل المساعدة على ظهورها	38
المطلب الثاني: المشاركة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية	41
الفرع الأول: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	41
الفرع الثاني: مؤشرات ومحددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	42
المطلب الثالث: الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية	46
الفرع الأول: مفهوم وأنواع الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية	46
الفرع الثاني: المسارات والعوامل المؤثرة في الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية	48

الفرع الثالث: مؤشرات قياس الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية	52
المبحث الثالث: أثر تحرير التجارة على الارتقاء سلاسل القيمة العالمية	57
المطلب الأول: الأدبيات التجريبية	57
1. دراسة Ariño-Francisco Monge * (2011)	57
2. دراسة Rashmi Banga *(جوان 2014)	59
3. دراسة Hikari ISHIDO* (مارس 2015)	61
4. دراسة Rahel Aichele ، Inga Heiland * (سبتمبر 2016)	62
5. دراسة Kirill Muradov* (مارس 2017)	64
6. دراسة Lurong CHEN* (سبتمبر2017)	66
7. دراسة Ka Zeng، Karen Sebold، Yue Lu * (ديسمبر 2018)	67
8. دراسة Jean-Christophe Bureau , Houssein Guimbard , Sébastien Jean * (افريل 2019)	69
9. دراسة Yevhen Ivanov، Petro Nebotov، Igor Guzhva* (نوفمبر2019)	71
10. دراسة Smita Miglani ،Saon Ray* (فيفري 2020):	73
11. دراسة Young Sik JEONG ،Jeong Gon KIM ،Hyoungmin HAN * (ماي 2020)	75
12. دراسة Dorothee Flaig، Jared Greenville * (أفريل 2021)	77
13. دراسة Constant Fouopi Djiogap, Moukaila Mouzamilou Takpara ، Bouraïma Sawadogo * (مارس 2023)	79
المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة الحالية وأوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة	82
خلاصة الفصل الأول	84
الفصل الثاني **«الدراسة الميدانية»: قياس أثر تحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية لمجموعة من الدول**	
تمهيد الفصل الثاني	86
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	87
المطلب الأول: متغيرات الدراسة	87
المطلب الثاني: مجتمع الدراسة والمعطيات المجمعة	92
المطلب الثالث: تحليل المعطيات المجمعة	94
المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج	100
المطلب الأول: الاختبارات القياسية	101
المطلب الثاني: تقدير النماذج وتحليل وتفسير النتائج الخاصة بأثر تحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية	102
خلاصة الفصل الثاني	119
الخاتمة	121
قائمة المراجع	125
الملاحق	133

فهرس

الجداول والأشكال

والملاحق

فهرس الجداول

الجدول 1-1	شرح نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث	7
الجدول 1-2	شرح نظرية الميزة النسبية دافيد ريكاردو	8
الجدول 2-1	المتغيرات التابعة للدراسة ومصادر البيانات	88
الجدول 2-2	المتغيرات المستقلة للدراسة ومصادر البيانات	89
الجدول 2-3	متغيرات المراقبة للدراسة ومصادر البيانات	90
الجدول 2-4	تلخيص بيانات لمتغيرات الدراسة القياسية	93
الجدول 2-5	تقديرات نموذج الروابط الامامية DVX	102
الجدول 2-6	تقديرات نموذج الروابط الخلفية FVA	105
الجدول 2-7	تقديرات نموذج الارتقاء PROD-VASH	112
الجدول 2-8	تقديرات نموذج مؤشر التموقع	116

فهرس الأشكال

الشكل 1–1	المركبات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية	31
الشكل 1–2	شكل توضيحي لمفهوم سلسلة القيمة العالمية	36
الشكل 1–3	تمثيل بسيط لسلاسل القيمة العالمية	39
الشكل 1–4	مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية	42
الشكل 1–5	مكونات القيمة المضافة لإجمالي الصادرات	43
الشكل 1–6	منحى الابتسامة لأنشطة القيمة المضافة لسلاسل القيمة العالمية	48
الشكل 2–1	المنحنى البياني لمؤشر تحليل التجارة	94
الشكل 2–2	المنحنى البياني لمؤشر المشاركة بالروابط الامامية في سلاسل القيمة العالمية DVX	95
الشكل 2–3	المنحنى البياني لمؤشر المشاركة بالروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية FVA	96
الشكل 2–4	المنحنى البياني لمشر الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية PROD–VASH	98
الشكل 2–5	المنحنى البياني لمؤشر التوقع في سلاسل القيمة العالمية	99

قائمة الملاحق

النموذج الأول: المشاركة بالروابط الأمامية DVX	
الملحق 01	نتائج تقدير النموذج المدمج
الملحق 02	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة
الملحق 03	نتائج تقدير الآثار العشوائية
الملحق 04	نتائج اختبار هوسمان
الملحق 05	نتائج اختبار ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية
الملحق 06	نتائج اختبار تجانس تباين البواقي
الملحق 07	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي
الملحق 08	نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة FGLS
النموذج الثاني: المشاركة بالروابط الخلفية FVA	
الملحق 09	نتائج تقدير النموذج المدمج
الملحق10	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة
الملحق 11	نتائج تقدير الآثار العشوائية
الملحق 12	نتائج اختبار هوسمان
الملحق 13	نتائج اختبار ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية
الملحق 14	نتائج اختبار تجانس تباين البواقي
الملحق 15	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي
الملحق 16	نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة FGLS
النموذج الثالث: مؤشر الارتقاء PROD-VASH	
الملحق 17	نتائج تقدير النموذج المدمج
الملحق 18	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة
الملحق 19	نتائج تقدير الآثار العشوائية
الملحق 20	نتائج اختبار هوسمان
الملحق 21	نتائج اختبار ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية
الملحق 22	نتائج اختبار تجانس تباين البواقي
الملحق 23	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي
الملحق 24	نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة FGLS
النموذج الرابع: مؤشر التموقع	
الملحق 25	نتائج تقدير النموذج المدمج
الملحق 26	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة
الملحق 27	نتائج تقدير الآثار العشوائية

الملحق 28	نتائج اختبار هوسمان
الملحق 29	نتائج اختبار ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية
الملحق 30	نتائج اختبار تجانس تباين البواقي
الملحق 31	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي
الملحق 32	نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة FGLS

قـــائمة الاختصـــارات والرمـــوز

المختصر	التعريف باللغة الأجنبية	التعريف باللغة العربية
APEC	Asia-Pacific Economic Cooperation	**التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي**
ASEAN	Association of Southeast Asian Nations	**رابطة دول جنوب شرق آسيا**
BRICS	The BRICS countries are Brazil, Russia, India, China and South Africa	**دول البريكس وهي البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب افريقيا**
DVA	Domestic Value Aded	**القيمة المضافة المحلية**
DVX	Indirect Value Added Exports	**القيمة المضافة المحلية غير المباشرة**
FDI	Foreign Direct Investment	**الاستثمار الأجنبي المباشر**
FTA	Free Trade Agreement	**اتفاقية التجارة الحرة**
FVA	Foreign Value Added	**القيمة المضافة الأجنبية**
GATS	General Agreement on Trade in Services	**الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات**
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	**الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة**
GDP	Gross Domestic Product	**الناتج المحلي الإجمالي**
GI	Globalization Index	**مؤشر العولمة**
GLS	Generalized Least Squares	**المربعات الصغرى المعممة**
GVC	Global Value Chains	**سلاسل القيمة العالمية**
ICIO	Contry Input-Output	**جدول المدخلات والمخرجات بين البلدان**
ICT	Information and Communication Technology	**تكنلوجيا المعلومات والاتصال**
ISIC	International Standard Industrial Classification for all economic activities	**التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية**
LPI	Logistics Performance Index	**مؤشر الأداء اللوجستي**
MTNS	Multilateral Trade Negotiations	**المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف**
NAFTA	North American Free Trade Agreement	**اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية**
NIC	National Industrialized Countries	**البلدان الصناعية الوطنية**
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	**منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**
OLS	Ordinary least Squares	**المربعات الصغرى العادية**
PTAS	Preferential Trade Agreement	**اتفاقية التجارة التفضيلية**
SSA	South Sahra Africa	**بلدان افريقيا وجنوب الصحراء**
TIVA	Trade In Value Aded	**تجارة القيمة المضافة**
TOT	Barter Terms of Trade	**معدل التبادل التجاري**
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization	**منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة**
VA	Value Aded	**القيمة المضافة**

VAX	Value added to exports	**القيمة المضافة للصادرات**
WB	The World Bank	**البنك الدولي**
WCO	World Customs Organization	**المنظمة العالمية للجمارك**
WTO	world Trade organization	**منظمة التجارة العالمية**

مقدمة

مقدمة:

تعتبر التجارة عصب الاقتصاد العالمي، فقد مارسها الانسان البدائي بمقايضة ما زاد عن حاجته بما عجز عن انتاجه، ليستعمل بعد ذلك المعدنين الذهب والفضة في هذه المبادلات، التي اتسعت إلى مواقع جغرافية متعددة مشكلة التجارة الخارجية، باستعمالها للنقود الورقية والمعدنية وصولا إلى الإلكترونية.

وبمرور الوقت تغيرت أنماط التجارة لتشمل السلع والخدمات وانتقال العمالة ورؤوس الأموال والتكنلوجيا والمعرفة مشكلة تجارة دولية بمفهومها الواسع، واعتمدتها الدول لتقوية اقتصاداتها، واستغلال مداخيلها لحماية حدودها السياسية واطماعها التوسعية، واستغلال معادن وثروات الدول وفتح أسواق جديدة لسلعها المتزايدة.

فدافعت مرات بالحروب العسكرية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأخرى في صورته الاقتصادية من خلال مؤتمر بروتن وودز والذي ولدت فيه مؤسستين عالميتين (البنك وصندوق النقد الدوليين) استخدما لفرض الهيمنة وتحقيق التوسع، وفتح أسواق جديدة وتحرير التجارة عبر العالم، عن طريق الاتفاقية العالمية للتعريفات الجمركية والتجارة (GAAT) التي ارتقت بعد ذلك لتصير المنظمة العالمية للتجارة.

لتبدأ حمى التسابق في التجارة الدولية والسعي وراء تحقيق الربح والاستزادة منه وتحقيق التنمية للاقتصادات إلى أن ظهرت الشركات الكبرى العابرة للقارات والمتعددة الجنسيات والتي بدأت تفكر في المكاسب وتحقيق الأرباح خارج نطاق الدولة والحيز السياسي، الشيء الذي جعلها تبحث عن طرق استغلال ما يميز كل دولة لتعظيم الربح.

واستطاعت أن تدخل بعض الدول فارضة عنها سياسات معينة وإملاءات اقتصادية تخدم مصالحها، ومنه جاءت فكرة تقسيم مراحل الإنتاج بما يتوافق وتحقيق مآربها لتولد ما يسمى بسلاسل القيمة العالمية. والتي تعبر عن شبكة عالمية بين الشركات المشاركة في التصنيع والتسويق وإعادة التدوير مستخدمة البحث والتطوير والتصميم وصولا إلى تحقيق قيم إضافية كبرى تجعلها ترتقي في هذه السلاسل نحو الأفضل.

وسعت الدول إلى الاندماج والتكامل الاقتصاديين بمحاولة المشاركة في هذه السلاسل، وسعت أخرى لأخذ مواقع أرقى وأفضل محققة قيمة مضافة أكبر، حيث نجد المستوى الأدنى منها، متمثلا في التجميع والتصنيع، بينما تموقع الابتكار والبحث والتطوير وكذا التسويق وكذا العلامة التجارية وخدمات ما بعد البيع في المستويات العليا من سلاسل القيمة العالمية.

❶ **المشكلة الرئيسية:** وسنحاول في الدراسة التي بين أيدينا أن نظهر أثر تحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية لتكون الإشكالية الرئيسية لهذا البحث:

هل يؤثر تحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية؟

❷ الأسئلة الفرعية:

من السؤال الرئيسي يمكن أن نسيغ مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تسهل علينا الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث:

- هل يساهم تحرير التجارة في المشاركة من خلال الروابط الأمامية في سلاسل القيمة العالمية؟
- هل يساهم تحرير التجارة في المشاركة من خلال الروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية؟
- هل يوجد أثر لتحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية؟

❸ فرضيات الدراسة:

- تحرير التجارة قد يساعد على استيراد السلع والخدمات وقد لا يسهم في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الأمامية؛
- الصناعات ذات المستوى الأعلى من المحتوى الأجنبي في صادراتها من المرجح أن تدعم تحرير التجارة؛
- تحرير التجارة يسرع حركة تدفقات الأموال وينميها مما يؤدي الى التفكير في تطوير وترقية هذه التدفقات لذلك فقد يساهم في الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.

❹ مبررات اختيار الموضوع:

- مبررات موضوعية:

-موضوع حديث واهتمام الكثير من الدول لما يعود من نفع على اقتصادات الدول؛

-قلة المراجع والدراسات باللغة العربية التي تناولت موضوع أثر تحرير التجارة على سلاسل القيمة العالمية؛

-اهتمام المراجع الموجودة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية وعدم التطرق للارتقاء.

- تعتبر دراسة الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية من أهم المواضيع التي قد تشغل الاقتصاديين وتساعدهم في وضع سياسات عامة تحفز التجارة في الاقتصاد العالمي.

- مبررات شخصية:

-موضوع يدخل ضمن تخصصنا في التجارة الدولية؛

-الرغبة في إعداد بحث حول هذا الموضوع تمهيدا للمواصلة فيه كتخصص للدراسات العليا، أو التخصص البحثي لما بعدها.

❺ أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو دراسة أثر تحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، من خلال التطرق إلى عدة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي:

- محاولة الالمام بالجوانب النظرية والمفاهيم ذات الصلة بالتحرير التجاري وسلاسل القيمة العالمية؛
- محاولـة تحديـد العلاقـة بـين التحريـر التجـاري والارتقـاء في سلاسـل القيمـة العالميـة في حـدود الدراسات السابقة؛
- قياس أثر علاقة تحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.

❻ أهمية الدراسة:

- تكمـن أهميـة هـذا البحـث في دراسـة المـداخل الـتي تـؤدي إلى تحقيـق المشـاركة في سلاسـل القيمـة العالميـة وتعميقهـا ومـن ثم الارتقـاء فيهـا، وان تحديـد هـذه المـداخل والأدوات يمكّـن مـن الاختيـار والمفاضلة بينها، لصياغة السياسات التي تحقق الأهداف المرجوة للتنمية الاقتصادية.
- وعلـى ذلـك فـان هـذه الدراسـة تحـاول ان تقـدم مجموعـة مـن البـدائل للمفاضـلة بينهـا، كـي تمثـل مـدخلا ليـتم مـن خلالـه تحديـد وتعظـيم المنـافع مـن المشـاركة في سلاسـل القيمـة العالميـة، و الـتي تتحقق في كثير من الأحيان من خلال العمليات المتقدمة المتمثلة في الارتقاء الاقتصادي.

❼ الإطار الزماني والمكاني:

إن الدراسة الميدانية أو ما يسمى بدراسة الحالة، تَفرضُ علينا تحديد الإطار الزمني التي ستُدرس خلاله متغيرات البحث، والإحصائيات والمعطيات اللازمة؛ مع تحديد المناطق التي ستشملها الدراسة ومن ثمَّ فإنه:

- **زمانيًّا:** تشمل الدراسة الميدانية الفترة الممتدة من العام: 1996 إلى العام: 2020.
- **مكانيا:** فقد وقع اختيارنا على خمسة عشر دولة وهي الارجنتين، استراليا، البرازيل، كوستاريكا، اندونسيا، الهند، جمهورية كوريا، المكسيك، ماليزيا، البرتغال، سنغافورة، تايلاند، تركيا، أوكرانيا، جنوب أفريقيا.

❽ المنهج والأدوات المستخدمة:

تحـددت المنـاهج البحثيـة الـتي سـنعتمدها في بحثنـا بنـاء علـى طبيعـة وطريقـة معالجـة الإشـكالية الرئيسـية؛ وقـد اعتمـدنا علـى طريقـة IMRAD للإجابـة عـن إشـكالية الدراسـة الرئيسـية والإشـكاليات الفرعية ومن ثم فرضيات الدراسة. وتبعا لذلك اعتمدنا مجموعة من عدة مناهج بحثية، أهمها:

- **المـنهج الوصـفي**: يعتمـد هـذا المـنهج علـى وصـف الظـاهرة، حيـث حاولنـا وصـف الأجـزاء النظريـة المتعلقـة بموضـوعنا مـن خـلال تحديـد أهـم التعـاريف والمفـاهيم الأساسـية المتعلقـة بتحريـر التجـارة والارتقـاء في سلاسـل القيمـة العالميـة ووصـف المتغـيرات والمؤشـرات الاقتصـادية المرتبطـة بالدراسـة، حيـث سـهل هـذا المـنهج توصـيف وضـبط المتغـيرات التابعـة والمستقلة والاستعانة بالأدبيات النظرية والدراسات السابقة في الموضوع.
- **المـنهج التجـريبي**: يـبرز هـذا المـنهج مـن خـلال الدراسـة التطبيقيـة بهـدف صـياغة النمـاذج الاقتصـادية المناسـبة للإجابـة علـى الإشـكالية البحثيـة وقيـاس العلاقـة بـين المتغـيرات التابعـة والمستقلة.
- **المـنهج الاسـتقراء النـاقص**: يعتمـد هـذا المـنهج علـى وصـف ودراسـة عينـة ثم اسـقاط النتـائج علـى الكـل، حيـث سـيتم دراسـة عينـة تتكـون مـن 15 دولـة لقيـاس أثـر تحريـر التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية ومحاولة تعميم النتائج المتحصل عليها.

❾ صعوبات الدراسة:

إن كـل البحـوث العلميـة لابـد ان تكتنفهـا مصـاعب عـدة بـدءا بطبيعـة الموضـوع وتشـعباته وصـولا لتشـابك الأهـداف المـراد تحقيقهـا مـن وراء ذلـك؛ ومـا أضـاف علينـا ضـغطًا في إنجـاز بحثنـا العديـد مـن العوامـل الـتي تعتـبر تحـديا يواجهنـا وأهمهـا ضـيق الوقـت، وعـدم تـوفر بيـانات لـبعض مؤشـرات الدراسـة للـدول في السلسلة الزمنية المختارة.

❿ محتوى البحث:

قسـمنا المـذكرة إلى فصـلين، وُسِـم الأوّل بالأدبيـات النظريـة والتجريبيـة لتحريـر التجـارة وسلاسـل القيمـة العالميـة، وينـدرج تحتـه ثـلاث مباحـث، المبحـث الأول حـول المبـادئ العامـة ومرتكـزات تحريـر التجـارة، والمبحـث الثـاني عنـونّاه بالإطـار النظـري لسلاسـل القيمـة العالميـة أمـا المبحـث الثالـث فكـان علـى أثر تحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.

وخصصـنا الفصـل الثـاني للدراسـة القياسـية الـتي عالجنـا فيهـا مـدى تأثـير تحريـر التجـارة في الارتقـاء في سلاسـل القيمـة العالميـة، وقـد حـدّدنا في المبحـث الأول الطريقـة والأدوات، ومجتمـع الدراسـة وضـبطنا فيـه المتغـيرات والمعطيـات المجمّعـة والاختبـارات والأدوات الإحصـائية والـبرامج المسـتخدمة في معالجـة المعطيـات؛

أمـا المبحـث الثـاني حاولنـا فيـه تقـدير النمـاذج ومناقشـة وتحليـل النتـائج الخاصـة بقيـاس أثـر تحريـر التجـارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.

أمّـا خاتمـة بحثنـا فقـد ضـمناها مـا توصـلت إليـه الدراسـة مـن نتـائج مـدعمين إيّاهـا باقتراحـات نظريـة وأخرى عملية علّها تكون إضافة علمية وعملية في هذا المجال.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتجريبية

تحرير التجارة وسلاسل القيمة العالمية

تمهيد

سعت الدول إلى تطبيق سياسات تجارية مختلفة لما يحقق لها من مكاسب ويفتح لها أسواق جديدة لترويج سلعها، وتعتبر التجارة الخارجية أحد القطاعات الاقتصادية الحيوية من الروافد المؤدية للتنمية، وقد ساهمت الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية في زيادة درجة الترابط بين الدول وذلك من خلال التدفقات السلعية والنقدية، وأدى التطور التكنولوجي الهائل وانخفاض تكاليف النقل إلى تقسيم عمليات الإنتاج عبر مناطق جغرافية مختلفة لاستغلال المزايا النسبية لتلك المناطق مشكلة سلاسل القيمة العالمية، حيث أصبحت الدول غير معنية بإنتاج كلي للسلع، ولكن يكفيها فقط أن تتخصص في مرحلة من مراحل انتاجها، وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم التي تعنى بالتحرير التجاري وسلاسل القيمة العالمية وما توصلت إليه الادبيات التجريبية السابقة، والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المبادئ العامة ومرتكزات التحرير التجاري.

المبحث الثاني: الإطار النظري لسلاسل القيمة العالمية.

المبحث الثالث: أثر تحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.

المبحث الأول: المبادئ العامة للتحرير التجاري ومرتكزاته

للتجارة الخارجية مكانة هامة في الاقتصاد العالمي وخاصة في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق وبروز التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات، ويعد التحرير التجاري ضروريا للاقتصاديات تحقيقا للتنمية في ظل هذا الاقتصاد العالمي الذي على درجة عالية من التكامل، كما أن تحرير التجارة من خلال تخفيض الحواجز تؤدي إلى زيادة حجم التبادل، وبالتالي تحقيق أكبر منفعة من التجارة على المدى الطويل، رغم ما ينطوي عليه التحرير من تكاليف، وسنعرض في ثلاث مطالب لهذا المبحث التأصيل النظري للتجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها وسياساتها ثم نتطرق إلى الاطار المفاهيمي للتحرير التجاري لنصل لآثاره ومؤشراته في المطلب الثالث.

المطلب الأول: التأصيل النظري للتجارة الخارجية وسياساتها

تعتبر التجارة الخارجية العصب الأساسي الذي يحرك الاقتصاد من خلال توفير التمويل اللازم للأنشطة مهما اختلفت الأنظمة السياسية للدول كما تعتبر الجسر الذي يربط بين الدول لتصريف فوائض منتجاتها، وتخضع لسلطات سياسية مختلفة، وقد قسمنا هذا المطلب الى فرعين كان عنوان الاول مفهوم التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها لنذكر في الثاني مفهوم وأدوات السياسة التجارية.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية والدولية والنظريات المفسرة لها

سنتحدث في هذا الفرع على مفهوم التجارة الخارجية والدولية واهميتها وأهم النظريات المفسر لقيام التجارة الخارجية.

أولا التعريف بالتجارة الخارجية والدولية: إن مفهوم التجارة الدولية (International Trade) يتباين ويختلف بحسب الاتجاهات الفكرية في معناه والمقصود منه، حيث يمكن التفرقة في هذا المجال بين كل من مصطلحي التجارة الخارجية والتجارة الدولية كونهما لا يتوقفان على معنى واحد، بالإضافة إلى أنه هناك فرق كبير بين المصطلحين فالتجارة الخارجية تشير إلى الإطار والفهم الكلاسيكي لظاهرة التبادل الدولي، وهذا الذي نجده لدى المفكرين الكلاسيك أمثال دافيد ريكاردو الذي يفترض في نموذجه عدم قدرة عوامل الانتاج على التنقل، وبالتالي يقتصر التبادل على جانب السلع فقط دون عناصر الانتاج الأخرى المتمثلة في كل من العمل ورأس المال، لهذا فإنه في هذه الحالة كان مصطلح التجارة الخارجية أنسب وأقرب منه إلى التجارة الدولية.

وانطلاقاً من بداية الانفتاح والدعوة إلى تحرير التجارة مع اختتام جولة الأوروغواي خلال النصف الثاني من التسعينات ومع ظهور قضايا جديدة في التجارة العالمية تطلب إجراء تعديلاً على مصطلح التجارة الخارجية ليتم احتواء القضايا الجديدة لتلائم الوضع الجديد والتغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي، لذلك فإن مصطلح

التجارة الدولية يكون الأنسب والصحيح، وهذا لتضمنه إضافة للتبادل الدولي بالمعنى الكلاسيكي (تجارة السلع) هناك عناصر أخرى تتمثل في كل من انتقالات رؤوس الأموال، جوانب الاستثمار المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، إلى جانب حقوق الملكية الفكرية وغيرها من الصور الأخرى ذات الصلة والمتعلقة بالتجارة الدولية، ومنه فإنه بهذا التغير كان من الطبيعي أن يتم تعديل أو تصحيح المصطلح من التجارة الخارجية إلى التجارة الدولية، ليصبح المصطلح الأول جزءاً من الثاني.[1]

ويخضع مصطلح التجارة الدولية لتباين كبير حول مضمونه والذي يشمل في معناه:[2]

- **أولا** المعنى الضيق لمصطلح التجارة الدولية: والذي يضم كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.
- **ثانيا** المعنى الواسع لمصطلح التجارة الدولية: الذي يضم كل من: الصادرات والواردات المنظورة (السلع) وغير المنظورة (الخدمات)، الهجرة الدولية وحركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي.

كما يوجد عدة تعريفات مختلفة من بينها: أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، الافراد، رؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة. [3] وهي تعبير عن أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في كل صادرات وواردات.[4] كما عرفت بانها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[5]

ثانيا أهمية التجارة الدولية: تكمن أهمية التجارة الدولية فيما يلي:[6]

– تأتي أهمية التجارة الدولية من حاجة الدول المختلفة إلى الحصول على سلع مادية وغير مادية من الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدم استطاعة أي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع التي تحتاجها محليا بسبب عدم توفر المواد الأولية والظروف الطبيعية أو الجغرافية الملائمة كما أن تكاليف إنتاج هذه السلع تكون مرتفعة بشكل كبير مقارنة بتكاليف إنتاج هذه السلع في دول أخرى؛

---

[1] غطاس عبد الغفار. نظرية التجارة الدولية (مدخل نظري وتمارين وتطبيقات). ص 12.

[2] سلطاني فيروز. (2017-2018). تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الاقليمية ومتعددة الأطراف دراسة حالة الاتحاد الاوروبي والمنظمة العالمية للتجارة. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :اقتصاد دولي. جامعة محمد خيضر بسكرة. ص 03.

[3] جمال، جويدان الجمل. (2010). التجارة الدولية. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي. ص 11.

[4] بن زكري بن علوي مديحة. شيبان نصيرة.(2019).دور إعادة تأطير و اصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (التجارة الخارجية من التقييد الى التحرير).مجلة العلوم القانونية والاجتماعية. 4 (3). 382-392. ص 385.

[5] بخدة زقار، لعلا نورية. (2022). أنماط السياسات التجارية-تحليل تأثير سياسة الحماية التجارية (حصص الاستيراد) على التشغيل. مجلة التنظيم والعمل. 11(3). 170-189. ص172.

[6] بركان انيسة، دراج عفيفة.(2022). سلاسل القيمة العالمية وانعكاساتها على التجارة الدولية في ظل المستجدات المعاصرة. مجلة الاقتصاد الجديد.13(02).148-167. ص 150-151.

– زيادة درجة التخصص وفقا للمزايا والظروف التي تؤهل كل دولة في إنتاج منتجات معينة دون الأخرى وبالتالي زيادة إنتاجية وكفاءة استخدام الموارد في كل دولة؛

–تعتبر قطاعا حيويا من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتزيد أهمية قطاع التجارة الخارجية فلأنه يعكس اغلب الخصائص التي تتصف بها باقي القطاعات، فهذه الدول يتسم اقتصادها بأنه تصديري من ناحية، وارتفاع ميله إلى الاستيراد من ناحية أخرى، مما يستتبع ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي فيها؛

– تساعد على ربط مختلف الدول ببعضها البعض، مما يؤدي إلى توثيق العلاقات بينها؛

وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة، لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا بسبب اتساع مساحاتها جغرافيا ووفرة العديد من عناصر الإنتاج لديها، ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية اكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة اقل نسبيا وعلى عكس ذلك تزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول صغيرة الحجم، حيث تنخفض إمكانياتها المادية والبشرية ويقل عرض عناصر الإنتاج فيها، ولذلك فهي تتخصص في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها.

ثالثا نظريات التجارة الدولية: تعد المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيم التجارة بين الدول وتزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في الإنتاج، مما يؤدي الى توجيه الموارد الاقتصادية نحو المجالات الأكثر إنتاجية في البلدان المشاركة في التجارة الخارجية، وسنتطرق الى بعض من هذه النظريات بداية بنظريات الفكر الكلاسيكي ونيو كلاسيك والنظريات الحديثة.

1–نظريات الفكر الكلاسيكي: يعود ظهور هذه النظريات الى أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19 كرد فعل على الأفكار التي طرحها المذهب التجاري القائم على فرض القيود أمام التجارة بغية الحصول على المعدن النفيس حيث شجعوا الصادرات وفرضوا رسوم و قيود على الواردات وذلك لإيمانهم أن ما تمتلكه الدولة من المعدن النفيس هو مقياس لقوة الأمم.

1-1-نظرية القيمة المطلقة لآدم سميث Theory of Absolute Advantage 1723- 1790:

انتقد آدم سميث من خلال كتابه (ثروة الأمم) أراء المذهب التجاري فيما يتعلق بالذهب والفضة وبالثروة وبالعلاقات التجارية بين الدول، وقد نادى بانه لا يوجد معنى كون الذهب مصدر الثروة الوحيد إذ بين أن الثروة تكمن في السلع المادية المنتجة القادرة على إشباع حاجات الأفراد ورغباتهم،[1] ويعتقد بان نفقة انتاج السلعة تتمثل في كمية

[1] صلاح مهدي الزيادي. ضحى اللعبي السدحان. (2019). جغرافية النقل والتجارة الدولية. مكتبة ومطبعة النباهة العراق بيسان. ص 277.

العمل اللازمة لإنتاجها وأن عنصر العمل هو العنصر الوحيد من عناصر الإنتاج الذي يؤخذ بعين الاعتبار في تحديد تكلفة السلعة وقياس قيمة الموارد الاقتصادية المستخدمة في انتاجها،[1] ويرى أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تقوم الدولة بتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع انتاجها بكلفة أقل وتبادلها بسلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى وهذا يؤدي بالتالي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، وزيادة الإنتاج، واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة الى سوق دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة.[2] في ظل هذه الظروف، ستستفيد كلا الدولتين من تخصصها في إنتاج السلعة التي تملك فيها ميزة مطلقة لتبادلها تجاريا مع الدولة الأخرى.[3] فالتجارة الخارجية الدولية في رأي سميث تقوم بوظيفتين هامتين هما خلق مجال لتصريف الإنتاج الفائض والتغلب على ضيق السوق المحلي[4] كما يميز سميث** القيمة في الاستخدام والقيمة في التبادل.[5]

لذلك فإن آدم سميث بين المزايا الممكن الحصول عليها من خلال التخصص وتقسيم العمل، حال تطبيقها على التجارة الخارجية مستنداً في نظريته على مجموعة من الفروض تمثلت فيما يلي:[6]

-وجود بلدين أحدهما (X) والآخر يتمثل في بقية العالم (W) في التبادل؛

-كلا البلدين ينتجان سلعتين (س) و (ع) بكفاءة أعلى لكليهما؛

-عدم وجود تكاليف نقل؛

-عدم وجود قيود جمركية؛

كما أضاف همام نزار عبيد الفرضيات التالية: [7]

-دالة الإنتاج نفسها في كلتا الدولتين؛

-حرية تنقل عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد وعدم التمتع بهذه الحرية بين الدولة؛

-التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج داخل البلد الواحد وعدم التمتع بهذه الحرية بين الدولة؛

---

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار. (2007). الاقتصاد الدولي نظريات وسياسيات. عمان: الأردن. دار المسيرة. طبعة الأولى. ص 36.

[2] بلحبيب عبد الكامل. (2010-2011). آثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع تجارة دولية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. المركز الجامعي غرداية. ص 05.

[3] سدي علي. (2014-2015). دروس في نظريات التجارة الدولية. مطبوعة جامعية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم. التسيير قسم العلوم التجارية. جامعة ابن خلدون تيارت. ص33.

[4] همام نزار عبيد. (2019). مقرر إدارة الأعمال الدولية. مطبوعة جامعية، المعهد العالي للتنمية الإدارية، جامعة دمشق. سوريا. ص 50.

[5] Iosif, V. Adam Smith's theory of Value. researchgate. net. into global value chains. Baltic Journal of Economic Studies, 5(2), 24-29. p 3.

** الأشياء ذات القيمة الكبيرة في الاستخدام غالبا ما تكون ذات قيمة منخفضة في المقابل، والعكس صحيح نلاحظ هنا مفارقة الماس والماء: على الرغم من أن الماء ضروري (قيمة عالية في الاستخدام)، إلا أن قيمته في التبادل أقل بكثير من قيمة الماس (قيمة منخفضة في الاستخدام). يصر سميث على نظرية قيمة العمل أي العمل والساعات المبذولة في استخراج الماس هو مقياس القيمة له.

[6] غطاس عبد الغفار. مرجع سبق ذكره. ص 41.

[7] همام نزار عبيد. مرجع سبق ذكره. ص 41.

-حرية المبادلات.

ولتوضيح فكرة آدم سميث نفترض مثلا أن بين البرتغال وانجلترا اختلافات في التكاليف المطلقة لإنتاج القطن والجلود.

الجدول رقم (1-1): شرح نظرية آدم سميث الميزة المطلقة

البضاعة / الدول	القطن عدد الساعات لكل وحدة	الجلود عدد الساعات لكل وحدة
البرتغال	80	90
إنجلترا	50	100

المصدر: من اعداد الطلبة وفقا لم سبق.

شرح للجدول: حسب نظرية آدم سميث ومن خلال الجدول نلاحظ أن البرتغال تمتلك ميزة نسبية في انتاج القطن، وبالمقابل إنجلترا تمتلك ميزة نسبية في انتاج الجلود، وبالتالي تتخصص البرتغال في انتاج القطن، بينما تختص انجلترا بإنتاج الجلود.

من أهم الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية: [1]

- فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط. في حين أن المسألة أكثر تشعبا وتعقيدا؛

- قد لا تحضى بعض الدول بأي تفوق مطلق في انتاج أي سلعة، وهذا يعني وفق نظرية آدم سميث أن هذه الدولة لا تستطيع تصدير أي سلعة إلى العالم الخارجي؛

-إن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية، في حين ثمة في الواقع فوارق واختلافات جوهرية بينها.

في ضوء هذه النقائص التي اتسمت بها النظرية في التجارة الخارجية، والانتقادات الموجهة لها، وضع دافيد ريكاردو نظريته في التجارة الخارجية، التي تقوم على أساس فكرة التفوق النسبي أو الميزة النسبية في إنتاج السلع والتخصص على هذا الأساس، والتي غدت أساسا للنظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية.

1-2-نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو في التجارة الدولية (Theory of Comparative Advantage): تنسب هذه النظرية الى الاقتصادي البريطاني دافيد ريكاردو في كتابه المشهور «**مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب**» سنة (1817)،[2] ورغم مرور ما يقارب عن قرنين على هذه النظرية الا انها تعتبر من الركائز الأساسية عند البحث عن أسباب قيام التجارة الدولية ويعتبرونها الحجر الأساس في تفسيرها،[3] والميزة النسبية هي

[1] بريك مراد. (2013-2014). التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد قياسي مالي وبنكي. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. ص 42-43.

[2] سلطاني فيروز. مرجع سبق ذكره. ص15.

[3] علي عبد الفتاح ابو شرار. مرجع سبق ذكره. ص36.

قدرة الاقتصاد على إنتاج سلعة أو خدمة معينة بتكلفة فرصة أقل من شركائه التجاريين.[1] وبالتالي تصدر الدولة السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية اقل مقارنة بدولة أخرى، وتستورد السلعة التي تتمتع فيها بعيب نسبي.[2]

ومن الافتراضات التي تقوم عليها النظرية ما يلي:[3]

– التجارة الدولية تتم بين دولتين فقط منعزلتين عن باقي دول العالم وتقع على سلعتين فقط وهي تنصب على السلع المادية فقط ولا تشمل الخدمات؛

– عناصر الإنتاج قادرة على الانتقال داخل حدود الدولة. ولكنها غير قادرة على الانتقال بين الدولتين، وذلك لتخصص كل منهما في انتاج سلعة معينة. كما أنّ كل من الدولتين في حالة تشغيل كامل؛

– أنّ نفقات الإنتاج لكل من السلعتين موضوع التبادل الدولي ثابتة (تغير حجم الإنتاج لا يؤثر في النفقات)

– لا تضاف إلى نفقة السلعة أي نفقة إضافية كنفقات النقل والتأمين...إلخ؛

– نفقة إنتاج السلعة إنما تتمثل في كمية العمل اللازمة لإنتاجها فقيمة السلعة تتحدد بنفقتها المطلقة؛

– التبادل بين الدولتين يتم في صورة مقايضة فالاختلاف في النفقات النسبية بين الدولتين هو الذي يدعو للتبادل وليس الاختلاف في النفقة المطلقة؛

ولتوضيح فكرة دافيد ريكاردو نفترض مثلا ان بين اليابان والمانيا اختلافات في التكاليف النسبية لإنتاج أجهزة الكمبيوتر ومحرك الشاحنات.

الجدول رقم (1-2): شرح نظرية دافيد ريكاردو الميزة النسبية.

الدول / البضاعة	اليابان عدد الساعات لكل وحدة	ألمانيا عدد الساعات لكل وحدة
جهاز كمبيوتر	100	1000
محرك شاحنة	20	100
التكلفة النسبية للكمبيوتر	5/1=100/20	10/1=1000/100

المصدر: من إعداد الطلبة وفقا لما سبق.

شرح للجدول: من الجدول نلاحظ أن نسبة التبادل الداخلي في اليابان 5 محركات مقابل جهاز كمبيوتر واحد، ونسبة التبادل الداخلي في ألمانيا 10 محركات مقابل جهاز كمبيوتر واحد ومنه فاليابان تنتج أجهزة الكمبيوتر ومحركات الشاحنات في أقل وقت من ألمانيا، وبالتالي فحسب نظرية آدم سميث لن تصدر ألمانيا أي سلعة، ويبقى التصدير

[1] Adam Hayes. Caitlin Clarke.(2024). What Is Comparative Advantage. investopedia. https://www.investopedia.com/terms/c/comparativeadvantage.asp en 03//04/2024 a 00-15 .

[2] عفان منال. (2023). رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 24(2).7-42. ص 18.

[3] بوعقاش فريدة. (2017-2018). محاضرات في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية. مطبوعة جامعية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم التنظيم السياسي والإداري. جامعة الجزائر 03. ص 20.

حكرا على اليابان فقط لامتلاكها ميزة مطلقة في كلا السلعتين، لكن في التبادل التجاري الخارجي يفكر التاجر الياباني أن يبادل جهاز كمبيوتر واحد مع عشرة محركات من ألمانيا أفضل من أن يبادله بخمس محركات من اليابان، وبالمقابل فالتاجر الألماني يفكر في أن يبادل 10 محركات واحدا مقابل جهازين 2 كمبيوتر من اليابان أفضل من أن يباذله بجهاز كمبيوتر واحد من ألمانيا، وبالتالي تتخصص اليابان في أجهزة الكمبيوتر وتتخصص ألمانيا في المحركات وبالتالي يستفيد كلا الدولتين من تكلفة الفرصة البديلة.

استخدمت نظرية التكاليف النسبية كأساس للتجارة الدولية مدة طويلة من الزمن، ثم بدأت الانتقادات توجه إليها في بداية الحرب العالمية الأولى، وفيما يلي نعرض أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية:[1]

– تعتمد على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها، وهذا يعني إهمال مشاركة عناصر الإنتاج في تكلفة السلعة؛

– تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية، علما أنهما تحسبان ضمن تكلفة إنتاج السلعة، فإذا كانت هذه النفقات مرتفعة فإنها ستلغي الميزة النسبية؛

– تفترض النظرية سلعتين ودولتين يتم التبادل التجاري بينهما وهذا فرض مبسط وتجريدي يتعارض مع الواقع، حيث أن التبادل يتم بين العديد من الدول والسلع؛

– تعتمد نظرية ريكاردو على فروض ساكنة تؤدي إلى تحليلات ساكنة لا تمت إلى الواقع المتحرك بصلة، كما تفترض أن أذواق المستهلكين متشابهة في الدول المختلفة؛

–يشرح ريكاردو ومؤلفوا الفكر الكلاسيكي بشكل أساسي تكاليف البضائع، وبالتالي التكاليف المقارنة، من خلال الإنتاجية المقارنة للعمل ولكن يتجاهلون مصدر الميزة النسبية كأن تتميز بلدان استوائية في انتاج منتجات استوائية أي أن ذلك راجع حتما الى موقعها الجغرافي ويهملون متغيرات مثل المناخ، أو خصوبة الأرض، أو العرف أو التاريخ.[2]

– تفترض النظرية انعدام نفقات النقل وهو أمر لا يمكن تصوره، بل إن هذه النفقات أحيانا تقترب من قيمة السلعة نفسها أو ربما تتفوق عليها، ففي حالة كون هذه النفقات عالية فقد تنتفي معها الميزة النسبية التي تمتلكها

[1] بن الشيخ توفيق، د بلبخاري سامي. (2021–2022). نظريات التجارة الدولية. مطبوعة جامعية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم التجارية. جامعة 8 ماي 1945 قالمة. ص38 – 39.

[2] Lassudrie-Duchêne, B., & Ünal-Kesenci, D. (2002). L'avantage comparatif, notion fondamentale et controversée. *L'économie mondiale*, 90-104. p 6 .

الدولة في إنتاج السلعة، مما يؤدي إلى توقف البلدان الأخرى من الاستيراد معها بسبب ارتفاع تكاليف النقل وبالتالي توقف التجارة الخارجية بينهما.[1]

1-3-نظرية القيم الدولية The theory of International Values: لجون ستيوارت ميل إن النظريات السابقة قد أكدت على جانب واحد فقط ألا وهو العرض وقد أهملت الطلب في تفسير قيام التجارة الدولية، غير أن الأسعار تتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض مع الطلب ومن ثم تتحدد الكميات المعروضة (الصادرات) والمطلوبة (الواردات) في التجارة الدولية. إلا أن النظرية الجديدة عُرفت بـ (نظرية القيم الدولية) وقد أوضحت أن نسب التبادل الدولي إنما تتحدد بقانون الطلب المتبادل، أي أن طلب أي دولة على سلعة ما يمثل عرض الدولة الثانية من السلعة نفسها، وفي ذات الوقت فإن طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى هو بمثابة عرض الدولة الأولى من تلك السلعة.[2]

ومنه حسب ستيوارت ميل فإن المكسب أو النفع من التجارة الدولية يتوقف على عاملين أساسيين وهما:

-حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين

-مرونة هذا الطلب.

بالإضافة الى ما قدمه ميل عن معدل التبادل الدولي فإنه أخذ في الحسبان كذلك تكلفة النقل من حيث كونها نفقة لها أثر مزدوج على التجارة الدولية فهي تزيد من تكلفة المنتجات المستوردة مما يفضل أن تنتج هذه المنتجات محليا كما ذهب ميل أن المبادلات في التجارة الدولية تكون في صالح الدولة التي يكون طلبها على السلع الدولية الأخرى أقل مرونة أي أن حجم الطلب لا يتغير بتغير الأسعار ويقال العكس في الحالة التي يكون فيها الطلب على السلع مرنا.[3]

وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية إلى النقد، فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن أن لا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة فيمكن أن يكون غير محقق، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب للبلد الصغير بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي،

[1] همام نزار عبيد. مرجع سبق ذكره. ص: 56.

[2] صلاح مهدي الزيادي . ضحى اللعيبي السدحان. مرجع سبق ذكره. ص 282-283 .

[3] غطاس عبد الغفار. (2009-2010).أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة ما بين (1999-2006). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع تجارة دولية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ص 35.

أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع، وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة.[1]

2-نظريات الفكر النيو كلاسيك: استمرت النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الدولية، إلى غاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن المرحلة الأولى للنظرية نيو كلاسيكية ما هي إلا إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية، أو التخلي عن النفقة المحددة على أساس العمل، أما المرحلة الثانية تتمثل في إعطاء أسباب وجود التجارة، عن طريق عوامل الإنتاج أو أسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية، والأجور ظهرت هذه النظريات في أعقاب الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية، وتظم مجموعة من النظريات التي سنوردها فيما يأتي:

2-1- نظرية هكشر أوهلين (E.Heckscher, B.Ohlin(1919-1933: في بداية القرن العشرين، جدد مؤلفان سويديان نظرية الميزة النسبية من خلال شرحها بعناصر يمكن نمذجتها بسهولة أكبر، وهي الكميات النسبية للعوامل (الأرض ، العمل ، رأس المال)،[2] على الرغم من النجاح التطبيقي الذي لقاه نموذج ريكاردو في توضيح أنماط التجارة، إلا أنه من غير المنطقي والواقعي الايمان بأن ذلك الأنموذج القائم على عنصر واحد من عناصر الإنتاج يمكن أن يوضح أنماط التجارة الدولية ولهذا السبب فهناك نموذج ثانيا يستند على عنصرين من عناصر الإنتاج قد ساد، إن كل بلد يفترض فيه أنه يمتلك عنصرين من عناصر الإنتاج، رأس المال والعمل، و كل منتوج يتطلب وجود هذين العنصرين في انتاجه، فإن نموذج هيكشر أوهلين يوضح بأن أي بلد سوف ينتج ويصدر تلك السلع التي يتوفر لإنتاجها أحد هذين العنصرين بكثرة، وهكذا فإن البلاد ذات وفرة في رأس المال سوف تقوم بإنتاج وتصدير السلع التي يستعمل في إنتاجها رأس المال بكثرة أي السلع كثيفة رأس المال (Capital – intensive) بينما الدول التي تتوفر فيها عنصر العمل بكثرة تقوم بتصدير السلع كثيفة العمل (Labour-intensive).

نفترض أن انتاج السيارات يتطلب رأسمالا كثيفا مقارنة بالشاحنات التي تتطلب كثافة في عنصر العمل وكذلك نفترض أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها كثافة في عنصر رأس المال مقارنة بكندا التي لديها كثافة في عنصر العمل نسبيا وطبقا لنظرية هكشير أوهلين فإن الولايات المتحدة ما دامت تمتلك رأسمالا وفيرا نسبيا، فإنها سوف تتخصص في صناعة وتصدير السيارات ذات كثافة رأس المال. أما كندا سوف تفعل العكس تماما، بما أنها تتمتع بوفرة في عنصر العمل فإنها سوف تصدر سلعا ذات عمل كثيف أي تتخصص في انتاج وتصدير الشاحنات وخلافا لنموذج ريكاردو الذي نجد فيه كل بلد ينتج سلعة واحدة فقط، فإن البلدان يمكن انتاج السلعتين بعد قيام

[1] بن الشيخ توفيق، بلبخاري سامي. مرجع سبق ذكره. ص42– 43.

[2] Lassudrie-Duchêne, B., & Ünal-Kesenci, D. (2002). aforementioned reference. p 6.

التجارة الحرة بينهما وهكذا وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تستورد الشاحنات فإنها سوف تستمر في اشباع جزء من طلبها من خلال انتاج الشاحنات. ان نفس الشيء ينطبق على انتاج السيارات في كندا.[1]

ومن بين الانتقادات التي وجهت للنظرية: [2]

- تعتمد النظرية على درجة الوفرة او الندرة النسبية لعوامل الإنتاج أي أنها ترتكز على الاختلاف الكمي في عوامل الإنتاج و تهمل الاختلاف النوعي داخل كل عنصر من عناصر الإنتاج لافتراضها تجانس وحدات عناصر الإنتاج فمثلا بالنسبة للعنصر العمل هناك عمل ماهر و عمل غير ماهر؛
- عدم انتقال عوامل الإنتاج بين الدول فقط السلع هي القابلة للانتقال دوليا والواقع يقول غير ذلك فهناك الهجرة العمالية، وعنصر رأس المال، فعديد الشركات تستثمر خارج بلدانها الاصلية؛
- عدم قدرتها على تفسير التجارة الدولية في ظل المنافسة غير الكاملة؛
- لم تأخذ بعين الاعتبار حالة تزايد غلة الحجم والتي هي صفة صناعات اليوم؛
- إمكانية اختلاف دالة الإنتاج للسلعة الواحدة من دولة الى أخرى وهذا ما أثبته الاقتصادي الأمريكي واسيلي لونتييف.

2-2-نظرية مساواة أسعار عناصر الإنتاج ساميلسون 1954 Theory of Factor Price Equality:

قام الاقتصادي بول سامولسن بإثبات نظرية مساواة أسعار عناصر الإنتاج ولهذا يشار لهذه النظرية بما يلي **HOS**: بنظرية هكشر–أولين– سامولسن يمكن للتجارة الدولية أن تحدث مساواة في العوائد النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة في الدول التي تتاجر مع بعضها البعض. بمعني أن التجارة الدولية سوف تجعل أجرة العمل المتجانس واحدة في جميع الدول المتاجرة فيما بينها. وسوف تجعل عائد رأس المال المتجانس واحد في جميع الدول المتاجرة فيما بينها. وذلك من خلال رفع سعر عنصر الإنتاج المتوفر نسبيا في كلتا الدولتين وخفض سعر عنصر الإنتاج النادر نسبيا في كلتا الدولتين. والسبب في ذلك هو الطلب الخارجي على سلعة التصدير مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج في هذه السلعة وهذا بدوره يزيد الطلب على عنصر الإنتاج المتوفر نسبيا ورفع سعره لأنه يستخدم في إنتاج سلعة التصدير على نطاق واسع وهكذا فإن التجارة الدولية تساعد على مساواة أسعار عناصر الإنتاج في كلتا الدولتين.[3]

2-3-مفارقة ليونيتيف Leontief's Paradox: حاول ليونتيف إثبات نظرية هيكشر وأولين من خلال دراسته على الولايات المتحدة التي تتميز بوجود وفرة نسبية في رأس المال، ولهذا فإن منطق النظرية يقضى بضرورة تخصص

[1] أستيفان ب ماكي. (1990). التجارة الدولية. جامعة تكساس أوستين. ص 47.

[2] سامية، جدو. (2018). قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية: من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية. حوليات جامعة الجزائر 1. جامعة الجزائر. ج03. (32). 520-545 . ص 527.

[3] سدي علي. (2014-2015). مرجع سبق ذكره. ص 105.

الولايات المتحددة في الصناعات التي تتطلب رأس مال كبير وكمية محدودة من عنصر العمل والأرض، وأن تستورد السلع كثيفة عنصر العمل من البلدان الأخرى. وقد انتهى ليونتيف إلى أن الولايات المتحدة تستورد سلعا كثيفة رأس المال بمقدار حوالي 30% أكثر من صادراتها منها، ما يعني أن الولايات المتحدة تصدر السلع كثيفة العمالة وتستورد السلع كثيفة رأس المال،[1] وقد غيرت النتائج التي جاء بها ليونتيف في مفارقته الكثير من المفاهيم السائدة في نظرية التجارة الدولية ولاسيما النظرية الجوهرية للتوازن العام في التجارة الدولية المسماة بأنموذج هكشر اوهلين.[2]

3-نظريات الفكر الحديث: في إطار المحاولات الرامية لحل لغز ليونتيف، الذي فجر مشكلة التناقض الكبير بين منطقية التحليل الاقتصادي المبسط الذي عرضه هكشر أولين في نسب توافر عناصر الإنتاج في سياق تحليله لنمط وشروط التجارة الدولية، وبين متطلبات الواقع الاقتصادي العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية القرن الحادي والعشرين برزت نظريات جديدة سنتطرق لبعض منها:

3-1-نظرية ليندر(التماثل) LINDER: في مقال له في أوائل الستينات وتفسيرا لقيام التجارة الدولية، يعتمد على منهج ديناميكي مختلف عن الكلاسيك أو النيوكلاسيك، ميز ليندر في هذا المقال بأنه فرق في تفسير التجارة الدولية بين السلع والدول التي تنتجها، فتجارة السلع الأولية تتم عادة بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة، والسلع المصنعة التي تكون بنسبة أكبر بين الدول المتقدمة الصناعية ومن بين الفروض التي قام عليها تحليله هي:

-الدولة ستقوم بتصدير السلع التي تملك لها أسواق كبيرة ورائجة، وذلك من أجل إنتاج كبير الحجم الذي يؤدي إلى تحقيق وفرات حجم اقتصادية وتخفيض تكلفتها، وبالتالي تمكنها من غزو الأسواق الأجنبية؛

-افتراض أن الدولة تتميز بتشابه الدخل وتشابه الذوق، وبالتالي فإن فرص التصدير للدولة تكون في أسواق الدول الأخرى المتشابهة من حيث الدخل (من هنا جاء اسم النظرية)، فاختلاف نوع السلع حسب ليندر له تأثير على التجارة الدولية، فالسلع الأولية (سلع كثيفة الاستخدام للمواد الأولية)، حسب رأي ليندر فإن نموذج هيكشر وأولين يصلح لتفسيرها، إذ تتمتع الدول الغنية بميزة نسبية في إنتاج السلع التي تعتمد على المواد الأولية، وبالتالي تستطيع التخصص في إنتاجها وتصديرها، فهذا يؤدي إلى قيام التجارة بينها وبين الدول الأخرى التي تتمتع بندرة نسبية في توافر هذه المواد الأولية في السلع الأولية، والتجارة في السلع المصنوعة غير المتجانسة وفي نفس الوقت متمايزة بطريقة أخرى.[3]

[1] لوصيف فيصل. (2013-2014). أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير. تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف01. ص 35.

[2] مظهر محمد صالح. (2009). مفارقة لونتييف. شبكة الاقتصاديين العراقيين. /http://iraqieconomists.net/ar/2015/05/16 En 09/04/2024 00:02a.

[3] سلطاني فيروز. مرجع سبق ذكره. ص 45 -46.

3-2-نموذج الفجوة التكنولوجية M.V.Bosner Technology Gap Model (1961) : طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية فإن قدرا كبيرا من التجارة الدولية مبني على إدخال منتجات جديدة أو طرائق إنتاج مستحدثة ويعطي هذا الأمر للدولة صاحبة الابتكارات ميزة نسبية احتكارية مؤقتة في السوق العالمي وتزول هذه الأخيرة بشيوع التكنولوجيا الجديدة، وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة وحسب هذه النظرية فإن حصول أو تمتع الدول المتقدمة بالميزة النسبية هو شيء مؤقت أي أن هذه الميزة النسبية تزول عندما تحصل الدول النامية على طرق إنتاج أو تقليد هذا المنتج. [1]

1-3- نظرية دورة حياة المنتج Product Life Cycle Theory of International Trade : وهي احدى النظريات المفسرة للجوء الشركات للتدويل، أي النشاط خارج أسواق البلد الأم، وقد مكنت من تحقيق تطوّر ملحوظ في فهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات متعددة الجنسيات، ويرجع الفضل إلى صاحب النظرية "ريمون فيرنون" (R.Vernon) الذي درس أشكال توسّع الشركات متعددة الجنسيات الأميركية خلال ستينيات القرن الماضي،[2] حيث بين المراحل النمطية التي يمر بها المنتج منذ إطلاقة إلى مدى حياته وميز به أربع مراحل.**

1-4-نظرية اقتصاديات الحجم The theory of Economies of Scale: تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الدولية تطويرا وتعديلا آخر لنظرية هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كإحدى المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توفر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد على زيادة الإنتاج وبالتالي يتم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع -السلع الإستهلاكية- والمنتجات النصف مصنعة -السلع الوسيطية- وبين الدول الصناعية الصغيرة -ذات سوق داخلي صغير-والدول الصناعية الكبيرة) ذات سوق داخلي كبير ومن هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير.[3]

---

[1] حساني عمر. (2020-2021). واقع وآفاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الأزمة المالية العالمية 2008. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم. ص 10.

[2] هارفارد بزنس ريفيو. (2019). نظرية دورة حياة المنتج في التجارة الدولية . https://hbrarabic.com En 13/04/2024 a 9:47/.

** 1.مرحلة الإدخال Introduction، 2. مرحلة النمو Growth، 3. مرحلة النضج Maturity، 4. مرحلة الانحسار Decline.

[3] روابح عبد الرحمان. (2012-2013). حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي على ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية دول مجلس التعاون الخليجي2000 -2010. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد دول. غير منشور. جامعة محمد خيضر بسكرة. ص 124.

**المؤشر: هو أداة تحدد مدى الالتزام في تحقيق الأهداف المطلوبة وبالتالي يمكن من خلالها معرفة المشكلات التي تواجه التنفيذ والتدخل في الوقت المناسب لعالجها. هناكً ترابط بين المعيار والمؤشر لأنهما جزءا من نظام قياس الأداء، وكذلك المعيار دائما يرتبط بالمؤشر، وغياب أي منهما يعني أنه لا يوجد قياس.

الفرع الثاني: مفهوم وأدوات السياسة التجارية

تهدف السياسات التجارية في كل دول العالم الى تحقيق المصلحة الوطنية في نشاط التجارة الخارجية التي تعد من أهم القطاعات التي تساهم اليوم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وإنعاش الاقتصادات الوطنية، ولقد تطورت السياسة التجارية مؤخرا بشكل كبير نظرا للتطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي والجغرافيا الاقتصادية وتحول موازين القوى العالمية.

أولا تعريف السياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية في أدب الفكر الاقتصادي، السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية، أي الإجراءات المختلفة التي تتخذها السلطات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة ومحددة سالفا،[1] كما يفهم منها أن تحدد كل دولة الأهداف والاولويات التي تسعى الى تحقيقها، وتقود سلوكها تجاه الدول الأخرى وأن تسعى إلى تشخيص البدائل والوسائل وأن تختار البديل الأمثل (من بين البدائل المتاحة) الذي يحقق إنجاز هذه الأهداف،[2] وقد تتلون السياسة التجارية الدولية بظروف التطور التاريخي للاقتصاد القومي وعلاقته ببقية الاقتصاديات وينعكس ذلك على الفكر النظري.[3] كما يقصد بها أيضا تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو الهيئات الأخرى للتأثير في سعر الصرف وعلى الأرصدة الأجنبية الموجودة في المجتمع.[4] وقد تخص هذه السياسات التجارية ثلاث نطاقات رئيسية هي: [5]

1-السياسات التجارية الوطنية: وهي تشمل أدوات السياسات التجارية التقليدية، أي الأساليب التي تستخدمها الدولة منفردة بهدف التأثير على تجارتها الخارجية سواء ما تعلق بالاستيراد أو التصدير وذلك لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة للدولة.

2-السياسات التجارية الإقليمية: هي السياسات التي تضعها مجموعة من الدول الداخلة في إطار تكتل اقتصادي اقليمي، لتحقيق أهداف معينة تخص التكتل ككل فيما يخص صادراته وارداته البينية أو صادراته وارداته مع غيره من الكيانات، وهي مسطرة وفق اتفاقيات متعددة الأطراف بين الدول الداخلة في التكتل.

3-السياسات التجارية في إطار اتفاقيات دولية: وتشمل السياسات المطبقة في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية أي القات سابقا وفي إطار المنظمة العالمية للتجارة حاليا.

---

1 راتول محمد. (2018).الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ص 215.

2 مصطفى رشدي شيحة. *الاسواق الدولية المفاهيم والنظريات والسياسات*. مصر: دار الجامعة الجديدة 38 ش سوتير الأزاريطة الأسكندرية. ص 131.

3 زينب حسين عوض الله . (1999). الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقات التجارة العالمية. مصر: دار الجامعة الجديدة 38 شارع سوتير الأزريطة الأسكندرية. ص 279.

4 مصطفي يوسف كافي. (2015). *مبادئ العلوم الاقتصادية*. عمان الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع. ص 385.

5 راتول محمد. مرجع سبق ذكره، ص 215-216.

ثانيا أدوات السياسة التجارية:

تعتمد الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية، على مجموعة من الأدوات، التي تستطيع بها التحكم في التجارة الدولية، سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة ويمكن ان نميز بين ثلاث أنواع من الاساليب:

1-الأدوات السعرية: تعبر الأكثر استخداما للتأثير في مجال التجارة الخارجية وتتمثل في:

1-1-الرسوم الجمركية: هي أشهر أدوات السياسة التجارية، ويقصد بها المبالغ المالية المفروضة تنظيميا على السلع الداخلة والخارجة عند نقطة العبور حول الداخل أو الخارج وتأخذ شكلين رئيسين هما:[1]

- **الرسوم النوعية:** تفرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة وعندئذ يكفي اطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها أو وزنها بغض النظر على قيمتها حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.
- **الرسوم القيمية:** تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة فيكفي اطلاع موظف الجمارك على الاوراق الدالة على قيمة السلعة حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.

1-2-إعانات التصدير والاستيراد: والغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين وقد تكون مباشرة ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود، أو غير مباشرة مثل منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية أو التسهيلات الائتمانية.[2]

1-3-الرقابة على الصرف وتخفيض قيمة العملة: تعتبر هذه الأداة من الوسائل غير المباشرة لتقييد التجارة الخارجية إذ أن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها، فالحكومة يمكنها أن تقيد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل مصادر العملة الأجنبية واستخداماتها، والرقابة على الصرف تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، كما قد تعمد بعض الدول إلى التغيير في سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، والذي يعني تغيير في الأثمان النسبية للسلع والخدمات المتبادلة بين الدول، هذا التغيير يؤدي إلى التأثير في حجم الصادرات وكذلك الواردات.[3]

1-4-نظام الإغراق: الإغراق هو تطبيق لنظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية. ويقصد به بيع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية،[4] ويتخذ الأشكال التالية: (الإغراق العارض –الإغراق قصير الاجل –الإغراق الدائم –الإغراق الشرس) **.

---

[1] راتول محمد. مرجع سبق ذكره، ص 222.

[2] طراد بلقاسم. (2021-2022). تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة مقارنة الجزائر تونس المغرب. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة. ص 13.

[3] بخدة زقار، لعلا نورية. مرجع سبق ذكره. ص 174.

[4] جمال جويدان الجمل. مرجع سبق ذكره. ص 121.

2-الأدوات الكمية: نحصر أهم الأدوات الكمية فيما يلي:

2-1-نظام الحصص والتراخيص: تعرف الحصة على أنها تحديد حجم أقصى لا يجب تجاوزه عند استيراد سلعة معينة، وعادة ما يتم تطبيق هذا النظام عن طريق الدولة لرخص الاستيراد، وهذا بهدف تحييد السياسة الاقتصادية التي حددتها وتعتبر هذه الأداة كبديل عملي للرسوم الجمركية فإذا أرادت السياسة تقليص حجم الواردات تستطيع فرض حد أقصى للحجم المسموح استيراده. ويشترط في هذا النظام الحصول على إذن من جهة إدارية مختصة من أجل القيام بعملية الاستيراد وتحدد حصة كل مستورد على أساس وارداته في فترة زمنية سابقة.[1]

2-2-الحظر: المقصود به أن الدولة تمنع التعامل التجاري مع الخارج وقد يكون إما على الصادرات أو الواردات أو كلاهما معا، وعندئذ قد يكون الحظر كليا أو جزئيا على جميع السلع وعلى جميع البلدان وفي جميع الحالات لا يعتبر الحظر نظام للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي، وهو خطر على التجارة الدولية.[2]

3-الأدوات التنظيمية: تتمثل في تلك الوسائل التي يدخل في انشائها مجموعة من الدول:

3-1-المعاهدات التجارية: هي معاهدات يتم التوصل إليها بأساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، مثل الرسوم الجمركية والمعاملات الضريبية على السلع المتبادلة وتقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة، المعاملة بالمثل والدول الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

3-2-الاتفاقيات التجارية: هي اتفاقيات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتميز بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

3-3-اتفاقيات الدفع: وهي عادة مقترنة بالاتفاقيات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، وتنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين، لذلك يغلب على بنودها مسائل مثل تحديد عملة التعامل، كيفية تسوية الالتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية، تحديد سعر الصرف، تحديد العمليات

**ويقصد بالإغراق العارض الذي يكون عند نهاية الموسم أو بسبب تغيير النشاط حين تباع المنتجات بأقل من تكلفتها لتخلص منها، اما الإغراق قصير الاجل يكون مرتبط بتحقيق هدف معين كمحاولة اكتساب مكانة تجارية كتقديم المنتج بالمجان، والاغراق الدائم يتميز بالديمومة ويجب ان يكون هناك مصدر لتعويض الخسائر كمضاعفة سعر منتوج اخر تنتجه المؤسسة اما الإغراق الشرس والمسمى بالمدمر هو بيع المنتج لسلعه في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة جدا بهدف القضاء على المنافسة الأجنبية (جمال جويدان الجمل).

[1] حساني عمر. مرجع سبق ذكره. ص 19.

[2] مجدي محمود شهاب. (2012). الأقتصاد الدولي المعاصر نظرية التجارة الدولية النظام الجديد للتجارة العالمية أهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر. مضر: دار الجامعة الجديدة للنشر 38 شارع سوتيرالأزاريطة الاسكندرية. ص127 .

الداخلة في التبادل ...الخ، هذه السياسة تنتشر بين الدول التي تتبع سياسة تجارية حمائية، لذلك فهي في تقلص مستمر مع الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية.[1]

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتحرير التجاري

لقد أصبح في أدبيات المؤسسات المالية الدولية، أن تحرير التجارة يعد ضروريا للإسراع بعملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من التكامل، ذلك أن ارتفاع معدل زيادة الصادرات يرتبط بصفة عامة بارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وسنتحدث في هذا المطلب بعد أن قسمناه إلى ثلاث فروع عن مفهوم وحجج التحرير التجاري، وفي الفرع الثاني نستعرض التحرير التجاري والنظريات ونختم في الفرع الثالث بالهيئات الدولية التي تعنى بالتحرير.

الفرع الأول: مفهوم وحجج التحرير التجاري

تباينت تعاريف التحرير التجاري عند المختصين وسوف نوجز أهمها فيما يلي:

أولا مفهوم التحرير التجاري:

هي جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة تجاه الواردات أو الصادرات، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا، وبالتالي ينصرف تحرير التجارة الخارجية إلى عدم تدخل الدولة في مجال التجارة الدولية، سواء ما تعلق بحركة الصادرات أو الواردات أو الأموال، وعدم تدخل الدولة يعني عدم فرض أي قيود على حركة التجارة والتزام الحياد التام.[2] وهو أيضا التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وسعر الصرف.[3]

ثانيا حجج أنصار حرية التجارة: لما كان هدف أية سياسة اقتصادية، أو تجارية، هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فإن اتباع حرية التجارة من شأنه تعظيم الدخل القومي للدول أطراف التبادل بما يكفل بالتالي تحقيق تلك الرفاهية لكل منها. ويعتمد أنصار هذا المذهب على عدة حجج من أهمها: [4]

1-منافع التخصص الدولي: حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية. ولما كان التخصص يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل، فإن اتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم الاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل، ما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم وتحسين استغلال موارد الدولة.

---

[1] بخدة زقار، لعلا نورية. مرجع سبق ذكره . ص 177.

[2] سلطاني فيروز. مرجع سبق ذكره. ص 5.

[3] تمار خديجة، مكي عمارية. (2018). أثر تحرير التجارة الخارجية الجزائرية على الأداء الاقتصادي مؤشر الميزان التجاري في المرحلة الممتدة بين (2000-2017). مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية. 2(2). 156-175. ص 159.

[4] زينب حسين عوض الله . (1999). مرجع سبق ذكره. ص 280.

2-منافع المنافسة: فمناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين. فمن ناحية مستوى الإنتاجية، تؤدى الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية، سعيا وراء زيادة الناتج وخفض النفقة. ومن ناحية المستهلكين، تحول المنافسة دون قيام الاحتكارات، ويعتمد التوسع في حجم المشروعات على اتساع السوق الذي تتيحه حرية التجارة، فيتحقق خفض النفقة وبالتالي خفض الأثمان لصالح المستهلكين نتيجة للاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير.

3-انخفاض أسعار السلع الدولية: طبقا لمبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي، فإن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن انتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، فالمستهلك يستطيع أن يحصل على أجود أصناف السلع بأحسن ثمن، أما المنتج فيمكنه التوسع إلى أقصى حد في نواحي الانتاج الأخرى التي توفر له أسباب التفوق فينتفع بمزايا التخصص انتفاعا كاملا وينتج عن ذلك استغلال الموارد على أحسن وجه.

4–التشجيع على التقدم الفني: تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في انتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة و تنشيط الانتاج وتشجيع التقدم الفني و تحسين وسائل الانتاج. وبذلك يضمن العالم جودة المنتجات وانخفاض ثمنها، كما يعمل المنتج على تطوير انتاجه وادخال تحسينات لكسب السوق بصفة مستمرة، فإذا أراد هؤلاء المنتجين الاستمرار في السوق وجدوا أنفسهم مضطرين إلى استخدام تكنولوجيا جديدة وبالطبع يستفيد المستهلك من عملية المنافسة لأنه سيحصل على السلع بجودة أكبر وبسعر أقل.

5 –الحد من قيام الاحتكارات: يعتبر البعض بأن الحرية تجعل قيام الاحتكارات أكثر صعوبة مقارنة عند تطبيق السياسة الحماية، حيث يعتبرون بأنه في الكثير من البلدان النامية نظرا لأن الطلب المحلي محدود بالنسبة لبعض السلع، لا يمكن لكثير من المشروعات أن تصل إلى الحجم الأمثل للمشروع وبالتالي لا تستطيع تخفيض تكاليف الانتاج إلى حد أقصى، فلو عزلت الدولة السوق المحلية بشكل جزئي أو كلي في ظل نظام الحماية عن طريق السياسة الجمركية مثلا، فسيساعد ذلك المشروعات على البقاء والسيطرة على السوق المحلية.[1]

6 **-توازن الإنتاج:** يترتب عن إجراء حماية الصناعات الوطنية من خطر المنافسة الأجنبية انخفاض في الدخل الوطني، واتجاه عوامل الإنتاج إلى فروع لا تتمتع فيها الدولة بإنتاجية مرتفعة وإلى انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المنتجة محليا بأثمان مرتفعة.

7-**إلغاء القيود الجمركية:** تؤدي الرسوم الجمركية إلى انخفاض ملموس في التجارة الدولية، فتقليل الواردات يؤدي بالضرورة إلى نقص في الصادرات، كما أن إتباع دولة ما أو مجموعة من الدول السياسة تقييد التجارة يؤدي إلى

[1] شتاتحة عمر. (2018-2019). فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر في الفترة 1970-2019. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص علوم اقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة غرداية. ص 19.

تعميم هذا على باقي الدول استنادا لمبدأ المعاملة بالمثل، مما يؤدي إلى تقلص التجارة الدولية وبالتالي تقل معها المنافع المشتركة للدول.

8-**تحقيق مصلحة المستهلكين:** يؤدي تحرير التجارة إلى تحقيق مصلحة المستهلكين تتمثل في حرية الاختيار بين بدائل السلع الوطنية والأجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منافعهم باختيار السلعة ذات الجودة العالية والأقل ثمنا على عكس حالة تقييد التجارة فهذا يحقق إضرارا بمصلحتهم، حيث يضطرهم إلى تقبل وضع المنتجات الوطنية من حيث الكمية والسعر والجودة وهو لا يشبع رغباتهم ولا يعظم منافعهم.[1]

ثالثا التسلسل الأمثل للتحرير التجاري:

هناك خلاف حول التسلسل الأمثل لإصلاحات التحرير، لكن هناك مبادئ إلى حد ما عامة، قد تمثل التسلسل الأمثل لتحرير الاقتصاد بشكل عام وليس التجارة الخارجية فقط، وهذه المبادئ هي:

1-تحرير القطاعات الحقيقية أو الأسواق الداخلية القيود على الأسعار وسياسة الأجور قبل القطاعات المالية لأن هذه الأخيرة تتميز بالشفافية مما يعني أن أي اضطراب في التدفقات المالية قد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وبالتالي عدم نجاح تحرير التجارة الخارجية.

2-تحرير الأسواق المالية المحلية مثل: أسواق رأس المال، بمعنى أنه إذا كانت هناك حرية انتقال لرأس المال (وجود مستويات أسعار فائدة محلية أقل من العالمية). فهذا سوف يؤدي إلى هروب رأس المال إلى الخارج.

3-دخول رأس المال إلى الدولة خلال فترة تحرير الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف، والتي تعتبر عكس ما هو مطلوب لتحرير التجارة الخارجية.

وتعتبر سرعة برنامج تحرير التجارة الخارجية أحد القضايا القابلة للنقاش والتساؤل هل من الأفضل أن يكون هناك تحرير تدريجي للتجارة الخارجية أو تحرير سريع على شكل صدمات متلاحقة؟ وهناك رأيين:

- يرى أصحاب الراي الاول أن تحرير التجارة الخارجية التدرجي والذي يستغرق أكثر من عامين يعتبر إلى حد ما أفضل للأسباب التالية:

– تعرض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية فجأة تؤدي إلى فشل أو اختفاء هذه الصناعات، مما ينعكس على نسبة البطالة والنشاط الاقتصادي ككل.

– الطريقة التدريجية تعطي للصناعات المحلية الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة، وهناك دول اتبعت هذه الطريقة وهي (المغرب، تركيا، اندونيسيا وكوريا الجنوبية).

[1] سموك نوال. (2018-2019). أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد كمي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 03. ص 71-72.

* يرى أصحاب الراي الثاني أن هناك من يرى أنه من الأفضل التحرير السريع وعلى شكل صدمات البرامج التجارة الخارجية للأسباب التالية:

- تعطيها مصداقية أكبر وتوحي بقطع العلاقة مع الماضي والبداية من جديد.
- تؤكد التزام الحكومة الواضح والمحدد.
- الطريقة التدريجية تعطي الفرصة للجماعات المعارضة لإحباط برنامج التحرير، وتصبح المسألة قضية سياسية وهناك بعض الدول اتبعت هذه الطريقة (بوليفيا غانا المكسيك بولندا..... الخ).[1]

الفرع الثاني: التحرير التجاري والنظريات

لقد تطرقت النظريات الى التحرير التجاري، وكل نظرية تناولته من جزئية مختلفة متأثرة بذلك بالإطار الزماني والمكاني التي ظهرت فيه، وفي ما يلي سنبين بعض الإشارات لبعض النظريات للتحرير التجاري

أولا التحرير التجاري والفكر الكلاسيكي:

- كان آدم سميث أول من حدد سياسة التجارة الحرة في معرض تحليله لنظرية التجارة الدولية، التي تؤكد ضرورة تحرير ظروف استراد السلع الأجنبية من خلال تخفيف القيود الجمركية، وقد برهن سميث في كتابه "**ثروة الأمم**" (1776) على ضرورة وأهمية التجارة الخارجية مؤكدا أن التبادل مفيد لكل بلد وجد فيه أفضلية مطلقة، أما المقياس الحقيقي للقيمة القابلة للتبادل عند سميث يكمن في عدد ساعات العمل التي بذلت فيه،[2] ويميز سميث** القيمة في الاستخدام والقيمة في التبادل.[3] وقد شكل تحليل سميث نقطة البداية للنظرية الكلاسيكية التي كانت الأساس لكل سياسات التجارة الحرة، فالتجارة الدولية في رأي سميث تقوم بوظيفتين هامتين فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الانتاج الفائض على حاجة الاستهلاك وثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي.[4]
- ويورد ريكاردو أنه وفي ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في انتاج السلع التي يمكن انتاجها بنفقات أرخص نسبيا، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها فالاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية وليس في النفقة المطلقة هو ما يؤدي الى التبادل.[5]

---

[1] باريك مراد. (2013-2014). مرجع سبق ذكره. ص 39.

[2] Sinha, A. (2013). *Theories of Value from Adam Smith to Piero Sraffa*. Routledge India.p 4.

[3] Iosif, V. aforementioned reference. p 3.

** الأشياء ذات القيمة الكبيرة في الاستخدام غالبا ما تكون ذات قيمة منخفضة في المقابل، والعكس صحيح نلاحظ هنا مفارقة الماس والماء: على الرغم من أن الماء ضروري (قيمة عالية في الاستخدام)، إلا أن قيمته في التبادل أقل بكثير من قيمة الماس (قيمة منخفضة في الاستخدام). يصر سميث على نظرية قيمة العمل أي العمل والساعات المبذولة في استخراج الماس هو مقياس القيمة له.

[4] باريك مراد. (2013-2014). مرجع سبق ذكره. ص 42.

[5] باريك مراد. نفس المرجع، ص 44.

ثانيا التحرير التجاري والفكر النيوكلاسيك: ومن رواد هذا الفكر:[1]

- هيكشر يقول ان هبات عوامل الإنتاج هو الفرق في الندرة النسبية لعوامل الإنتاج بين بلد واخر التي تعتبر شرطا ضروري لاختلاف التكاليف النسبية التي تؤدي الى قيام التبادل التجاري؛
- وطور اولين هذه الفكرة على انها كل بلد يعمل على استيراد سلع التي تحتوي على كثير من العوامل التي لديها فيها نقص وتصدر المنتجات التي تحتوي على الكثير من العوامل التي تمتلك فيها وفرة وعليه بطريقة غير مباشرة تبادل عوامل الإنتاج وفيرة ومقابل عوامل الإنتاج النادرة؛
- توصل سامولسن إلى أن الانفتاح التجاري لبلد ما يؤدي الى تكافئ ما يعرف بتعادل أسعار عوامل الإنتاج.

الفرع الثالث: الهيئات الدولية التي تعنى بالتحرير التجاري

مع ظهور النظام الدولي الجديد وسعي الدول العظمى للبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، وكذا رغبتها في استغلال المواد الأولية لبعض الدول النامية، حرصت على انشاء منظمات وهيئات دولية تحفز وتشجع على الانفتاح وعلى التجارة الدولية بصفة عامة، ومن بين هذه الهيئات سنذكر ما يلي:

أولا الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات GATT):

تعد هذه المنظمة إحدى المنظمات الاقتصادية الدولية التي تمارس نشاطها في ميدان التجارة الدولية حيث أنشئت أساساً لتسهيل تبادل السلع والبضائع بين دول المنظمة إليها حيث تهدف إلى وضع قواعد لتنظيم السياسة التجارية بين الدول المتعاقدة وحل المشكلات الخاصة بالتبادل التجاري بين اعضائها لتحرير التجارة الدولية عن طريق خفض التعريفات الجمركية ورفع القيود الكمية المفروضة على واردات الدول وقد أصبحت أغلبية دول العالم أعضاء في هذه المنظمة وشكلت التجارة بين أعضائها ما يناهز الـ 95- % من التجارة العالمية،[2] وتعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT بمثابة المنظم والمراقب الأساسي للتدفقات السلعية بين الدول، وفي هذا الصدد نلاحظ أن العمل الرئيسي لاتفاقية الجات كان تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية،[3] وتمارس المنظمة نشاطاتها وفق مبادئ محددة أهمها: [4]

[1] سداوي نورة. مرجع سبق ذكره. ص 28.

[2] ابراهيم علي محمد. (2011). تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وأثرها في اقتصاديات الدول العربية. مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية. 3(9). 280-308. ص 285-286.

[3] نوري منير. (2010). السياسات الاقتصادية في ظل العولمة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 92.

[4] نوري منير. نفس المرجع. ص 94-95-96.

* **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** ويشير هذا المبدأ المنصوص عليه في المادة الأولى إلى ضرورة عدم التمييز في المعاملات التجارية الدولية، ومقتضى ذلك أن أي مزايا تجارية تمنحها إحدى الدول الأطراف إلى أي دولة أخرى يجب أن تنسحب تلقائيا وبدون شروط إلى كل الأطراف المتعاقدة مع الاتفاقية.

* **الالتزامات والتخفيضات الجمركية المتبادلة:** تنص الفقرة الأولى من المادة 11 على انه لا يجوز فرض أي قيود غير تعريفية مثل نظام الحصص أو تراخيص الاستيراد أو أي قيود أخرى على السلع المستوردة، أو المصدرة لأي طرف آخر في الاتفاقية.

* **مبدأ المعاملة الوطنية:** تلتزم الأطراف المتعاقدة وفقا لنص المادة الثالثة بعدم إعطاء المنتجات المحلية أي ميزة تفضيلية على المنتجات المستوردة، وهذا يعني أن الواردات من سلعة معينة تعامل بمجرد عبورها حدود الدولة المستوردة نفس المعاملة التي تعامل بها المنتجات المماثلة ذات المنشأ الوطني.

* **مبدأ الشفافية:** يعتبر هذا المبدأ أحد المتطلبات المهمة لنجاح أي نظام تجاري متعدد الأطراف حيث يحقق للنظام قدر كبير من الاستقرار والقابلية للتنبؤ بالالتزامات المحددة في جدول التخفيضات الجمركية كما أن أي تعديل في هذه الجداول ينبغي أن تتم الموافقة عليه من قبل أغلبية ثلثي الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية ".

* **مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:** تم إدخال هذا المبدأ في عام 1966 بعد إضافة الجزء الرابع لأحكام الاتفاقية وتشير المادة 36 إلى اعتراف جميع الأطراف المتعاقدة بأهمية التجارة الدولية للدول النامية وضرورة مراعاة وضع الدول النامية ورغبتها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ورفع مستوى المعيشة من خلال زيادة حصيلة صادراتها وتنويع هيكل هذه الصادرات مع السماح لها بمزايا إضافية تساعدها على وولوج أسواق الدول المتقدمة وذلك دون مطالبة الدول النامية بتقديم تنازلات أو مزايا للدول المتقدمة مقابل ذلك.

ثانيا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد UNCTAD):

لقد شعرت الدول النامية منذ بداية انشاء الجات بكونها نادي للأغنياء يدافع عن مصالحهم بالدرجة الأولى، ومن هنا كانت الدعوة مستمرة لإيجاد جهاز يعنى بقضايا التجارة من وجهة نظر الدول النامية وقد تبلورت هذه الدعوة في إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمعروف باسم United Nations Conference on Trade and Development الأونكتاد (UNCTAD) في 1964 [1] وأن من بين المهام التي يقوم عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية نجد: [2]

[1] حازم الببلاوي. (2000). النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة. الكويت : عالم المعرفة.ص62-63.

[2] ملال شرف الدين. (2020-2021). أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، ماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990-2016. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية. تخصص :تجارة ومالية دولية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.ص 85.

-التأكيد على زيادة التركيز على سياسات التنمية الرامية لبناء القدرات الإنتاجية، لاسيما في مجال الزراعة؛

-من بين المهام أيضا التي أسندت "للأنكتاد" في الآونة الأخيرة هي التشديد على دور الاستثمار في التنمية المستدامة وفي التصدي لتغير المناخ، بحيث تقوم "الأنكتاد" بمعالجتها بما يتماشى مع الواقع المتغير خاصة فيما تعلق بالجوانب التجارية والإنمائية لدول الجنوب والمعونة من أجل التجارة والهجرة وحقوق الملكية الفكرية؛

-قامت منظمة "الأنكتاد" بضم جهات صاحبة المصلحة في عملية التنمية، تمثلت في هيئات غير حكومية والمسؤولون التنفيذيون في الشركات والمنظمات الدولية الأخرى لمناقشة إشراك دول الجنوب في الاقتصاد العالمي، وتأثير تحرير الأسواق ودور الابتكار التكنولوجي ونقل المعارف؛

-تنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي بما يخدم التنمية المستدامة والحد من الفقر، وبالتالي اشراك الدول النامية في الاقتصاد العالمي عن طريق التنسيق بين النظم النقدية والمالية والتجارية العالمية.

ثالثا المنظمة العالمية للتجارة WTO :

تعتبر منظمة التجارة العالمية أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة لأنها المشرفة الرئيسية على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد. وقد حلت هذه المنظمة محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) [1] وقد أنشئت عام 1995 وهي مستقلة ماليا وإداريا وبمستوى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الا أنها ليست تابعة الى هيئة الأمم المتحدة،[2] وهي المؤسسة العالمية الوحيدة التي تشرف على إدارة قضايا التجارة الدولية من أجل تيسير حركة التجارة الدولية[3] ومقرها جنيف عاصمة سويسرا. [4]

***أهداف منظمة التجارة العالمية:** نشأت المنظمة لتحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها في النقاط التالية:[5]

- إنشاء إطار لبحث مسائل المبادلات التجارية الدولية وإيجاد الحلول للمشاكل المواجهة للتجارة العالمية؛

- إيجاد هيكل خاص لفض النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء؛

-إيجاد التشريع القانوني والمؤسساتي لتنفيذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة؛

- منح الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة بمنحها فترات سماح أطول تسمح لها بالاندماج ضمن المنظومة العالمية لاقتصاد السوق؛

[1] حوحو سعاد.(2014-2015). تاريخ الوقائع الاقتصادية، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة: الجزائر. ص 114.

[2] علي عبد الفتاح ابو شرار. مرجع سبق ذكره. ص 443.

[3] بلحبيب عبد الكامل. مرجع سبق ذكره. ص 69.

[4] عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله. أثر انضمام الجزائر الى منظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم. مجلة اقتصاديات شمال افرقيا.49-83.ص 56.

[5] عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله. نفس المرجع. ص 58.

-الوصول إلى تحقيق معرفة كاملة وشفافة بالتشريعات والنظم التجارية لكل دولة وإتاحة ذلك الجميع الأعضاء في المنظمة؛

- إدارة الاتفاقيات التجارية الخاصة بالمنظمة؛

-المتابعة السياسات التجارية الوطنية؛

-تقديم المساعدة التقنية والتكوين للدول النامية؛

-التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي لإيجاد مواءمة بين السياسات التجارية والمالية والنقدية؛

-تقوية الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة من جميع القيود ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية.

رابعا المنظمة العالمية للجمارك WCO:

تعود فكرة انشاها لعام 1947 والقائمة على مبادئ الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة الجات القديم، الا أنها أخذت الصبغة الرسمية بصورتها الحالية عام 1994، وهي صوت مجتمع الجمارك العالمي حيث تساهم في عدة مجالات التي تشمل وضع المعايير العالمية، وتبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية، وسلسلة امن الامدادات التجارية، وتسهيل التجارة الدولية وتعزيز انفاذ القوانين الجمركية وأنشطة الامتثال، ومكافحة التزييف والقرصنة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز النزاهة المستدامة وبناء القدرات العالمية للجمارك.[1]

تستهدف منظمة الجمارك العالمية من خلال تخصصها في مجال التكاليف المتصلة بالتجارة الدولية، وبحماية الحدود الوطنية بمكافحة أنماط الجريمة المنظمة التي تهدد سلامة التنمية الوطنية والإقليمية والدولية وفقا لـ :

إن تجسيد الشراكة التي تدافع عنها المنظمة العالمية للجمارك هو أحد مفاتيح لبناء الجسور بين إدارات الجمارك وشركائه، من خلال تجسيد الرفاه الاجتماعي لأعضائها، وتعزيز حماية المجتمع والتراب الوطني، وتأمين وتسهيل التجارة الدولية في بيئة دولية تتسم بعدم الاستقرار ومهددة بمشاكل امنية.

كما أن تجسيد النظام المتناسق المنظم للأسماء التعريفية الهادف لجمع إحصاءات التجارة الدولية، وتبادل البيانات التجارية فيما يتعلق بمثل هذه الإجراءات من اجل تقليل التكاليف المتصلة بالتجارة الدولية، والذي يستخدم على نطاق واسع من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص لأغراض تحديد الضرائب الداخلية،

[1] احسن عمروش. (2014). دور المنظمة العالمية للجمارك في مكافحة الجريمة المنظمة. مجلة البحوث والدراسات العلمية. المركز الجامعي بخميس مليانة. عين الدفلى. 08(01). 177-213. ص 178.

والسياسات التجارية، ومراقبة السلع الخاضعة للرقابة، وقواعد المنشاء وتعريفات الشحن إحصاءات النقل، ورصد الأسعار، وتجميع الحسابات الوطنية، والبحوث والتحليلات الاقتصادية.

إن التقييم الجمركي للسلع المستوردة هو مصمم أساسا لأغراض تحديد معدلات الرسوم الجمركية وهو يشكل الأساس لإخضاعها لضريبة الرسوم الجمركية، وهو عنصر أساسي لجمع إحصاءات التجارة، ورصد القيود الكمية، وجمع الضرائب الوطنية، إضافة إلى تحقيق التوازن بين تسهيل التجارة والامتثال للمتطلبات القانونية وتبسيط وتوحيد سياسات ممارسات إدارات الجمارك.

لمنظمة الجمارك العالمية دور حاسم في التجارة الدولية من خلال تنفيذ ضوابط فعالة لتأمين الدخل، وضمان الامتثال للقوانين الوطنية، وضمان وحماية المجتمع، وتطوير القدرة التنافسية الاقتصادية، ونمو التجارة الدولية وتطوير السوق العالمية.

تتمتع المنظمة بنهج فعال في بناء القدرات الإقليمية الاستراتيجية لتحسين نوعية أنشطة منظمة الجمارك والهادفة للتشجيع تبادل الأفكار والإجراءات الرامية إلى تحقيق بس الأهداف الإقليمية، وهما النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، من خلال كفاءة وفعالية وتوزيع فروع منظمة الجمارك العالمية الذي يحقق زيادة كبيرة في مقدار التمويل والدعم التقني المتاحة حاليا.[1]

المطلب الثالث: آثار ومؤشرات قياس التحرير التجاري

هناك العديد من الآثار التي تنجم عن جراء إتباع الدول لبرامج تحرير التجارة الخارجية، حيث تؤثر هذه البرامج على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، على حسب طبيعة الدول ومكانتها الاقتصادية، ويمكن أن نقيس درجات هذه التأثيرات بعدة مؤشرات، سنحاول أو نوجز أكثرها استخداما في مجال التجارة الخارجية.

الفرع الأول: آثار التحرير التجاري ينجم عن تحرير التجارة عدة آثار إيجابية منها وأخرى سلبية، حسب قوة اقتصاديات هذه الدول.

أولا الآثار الإيجابية للتحرير التجاري:

سياسة التحرير تمكن الدولة من الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات بتكلفة اقل وهذا ما يعرف بالتخصص الأمثل للموارد الاقتصادية بمعنى الحصول على كمية كبيرة من السلع والخدمات باستخدام نفس الموارد وبالتالي تكتسب ميزة نسبية منها، كما تؤدي سياسة التحرير الى إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب عنصر الإنتاج الوفير وتفتح باب المنافسة بين المشروعات المحلية والأجنبية، وبذلك تنخفض الأسعار وتزداد كفاءة التشغيل، مما

[1] احسن عمروش. مرجع سبق ذكره. ص 179.

يؤدي الى الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية وفتح أسواق أخرى.[1] كما تعد التجارة الخارجية وسيلة أو أداة لتحول الأفكار الجديدة والتكنولوجيا الجديدة والمهارات الإدارية وغير الادارية.[2] والتحرير التجاري يؤدي الى خلق فرص عمل وزيادة المعروض منها مما ينعكس بشكل إيجابي على الطبقة ذات الدخل المنخفض ويرفع من قيمتها في المجتمع.[3]

ثانيا الآثار السلبية للتحرير التجاري:

يمكن أن يؤثر التحرير التجاري سلبيا كالآتي: [4]

1-إن تحرير التجارة الخارجية يقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على واجهت المنافسة القوية في الأسواق العالمية، وبذلك تزيد معدلات البطالة؛

2-يؤدي لانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية الى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب، مما يزيد من تكاليف الإنتاج؛

3-يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى خلق صعوبات شديدة للدول النامية في منافسة الدول المتقدمة يؤثرا سلبا على اقتصاداتها؛

4-بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الأولية بسبب التزام الدول النامية بتطبيق سياسة الحرية التجارية في الوقت الحاضر يجعلها تتخصص في الإنتاج الأولى كالمنتجات الزراعية والمعادن والبترول دون التقدم في مجالات الصناعة والخدمات.

5-إن تحرير التجارة الخارجية يتيح فرصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع في دول العالم، وخاصة النامية، مما يؤثر على السياسة للدولة.

6-من جهة اخري يمكن ان يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى تعرض المنتجين المحليين لضغوطات لتسريح العمالة خاصة في الصناعات المحلية المنافسة للواردات، والتي هي في اغلب الحالات ذات تكاليف عالية نسبيا، بحيث يعتمد استمرارها على الدعم والاعانات الرسمية التي تتلقاها من حكوماتها.[5]

7-يؤدي تحرير التجارة الدولية في ظل التخلف الذي تعرفه الأجهزة الإنتاجية للدول النامية إلى دفع هذه الدول إلى تصدير المواد في حالتها الأولية بأسعار منخفضة، كنتيجة على عدم القدرة على تصنيعها محليا، وتحت ضغط الحاجة الماسة للنقد الأجنبي لمجابهة فواتير الاستيراد. وهو ما يجعل الاستفادة من هذه الموارد أقل، لأنه لا يتحقق لهذه الدول

[1] طراد بلقاسم. مرجع سبق ذكره. ص 45.

[2] عز الدين علي. (2013-2014). أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية. تخصص :إدارة العمليات التجارية. معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي الجزائر 3.ص 64.

[3] عامر عبد اللطيف. (2017). أثر سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية-دراسة حالة اثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي-. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة. 02(02). 73-90. ص 86.

[4] طراد بلقاسم. مرجع سبق ذكره. ص 46.

[5] عامر عبد اللطيف. مرجع سبق ذكره. ص 86.

القيمة المضافة، من خلال تحويل هذه المواد من شكلها الخام إلى شكلها المصنع بفعل الصناعات التحويلية، يضاف إلى هذه الخسائر أن الدول النامية تعيد استيراد المواد المصنعة نهائيا من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة فتتحقق للمرة الثانية خسارة للدول النامية؛

8-قد يعمل التحرير التجاري على استيراد التضخم، من خلال الواردات في ظل ظروف احتكارية او غير احتكارية، أما عن طريق الواردات الاستهلاكية بحيث يؤثر ارتفاع أسعارها على القدرة الشرائية للمحليين.[1]

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التحرير التجاري

هي أدوات تقييم واتخاذ قرارات التي من خلالها سوف نكون قادرين على قياس درجة حرية اقتصاد ما في التجارة الخارجية، وتصدر من طرف منظمات أو هيئات أو مراكز أبحاث دولية معتمدة، وقد اخترنا ما يفيد دراستنا:

01-مؤشر الانفتاح التجاري:

يعتبر هذا المؤشر منهج سهل وبسيط في الحسابات الكمية كونه يستخدم حجم التدفقات التجارية كمؤشر للتجارة المفتوحة؛ فهو بذلك مؤشر مطلق، يعبر عنها رياضيا كالتالي:

$$\frac{\sum_{i=0}^{N}(\mathrm{Xi} + Mi)}{\mathrm{PIB}}$$

حيث أن :

Xi: هو صادرات الوطنية ، مجموع قيمة السلع الخدمات المنتجة محليا وتباع خارج الحدود الوطنية للبلد (i).

Mi: هو الواردات من السلع والخدمات الأجنبية التي تدخل الحدود الوطنية للبلد(i).

PIB: الناتج المحلي الخام ، وعادة ما يقاس بمجموع القيم المضافة للبلد. [2]

02- المؤشر الجغرافي:

طبق هذا المؤشر من طرف (1999) «Frankel, Romer» بهدف إثبات مدى مساهمة التجارة الدولية في رفع مستوى نصيب دخل الفرد بالدرجة الأولى، مع تحديد الحصة التجارية للبلد بإدخال متغيرات حديثة، تسمى بالمتغيرات الجغرافية كأساس للمبادلات الثنائية بين بلد معين وشركائه التجاريين، تتمثل من حجم السكان، نصيب الفرد من الدخل، المناطق والحدود المشتركة المسافة كعوامل أساسية تجذب البلد إلى القيام بالمبادلات التجارية

[1] بن ساحة مصطفى. (2010-2011). أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغير والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. المركز الجامعي بغرداية. ص27.

[2] سداوي نورة. (2018-2019). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة : 1980-2014-دراسة حالة الجزائر-. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة وهران 02. ص 18.

والاتفاقيات الثنائية وعليه تقاس حصة التجارة للدولة (i) بمجموع حصة مساهمة التجارة الثنائية المتنبئ بها مع جميع شركائها والمعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$(T/Y)i = Soj[Tij/Yi]$$

حيث ان:

i(T/Y): يمثل حصة التجارة الخارجية (صادرات +واردات) بالنسبة للناتج المحلي الخام للبلد i.

[Tij/Yi]: حصة التجارة بين البلد i أو البلد j.

يستخدم المؤشر لحساب حصة التجارة الفعلية للبلد i مع حصة التجارة الثنائية بإدخال المتغيرات من بينها الحجم الذي يتميز بعلاقة ايجابية في تفعيل التجارة الثنائية، على عكس المسافة التي تؤثر سلبا على التجارة الفعلية بين البلدين، فكلما زادت المسافة زادت تكاليف النقل والبعد عن الموانئ البحرية مثلا يعبر عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$Ln(Tij/GDPi) = a0 + a1LnDij + a2LnSi + a3LnSj + eij$$

حيث ان:

Tij: يمثل حجم التجارة الثنائية بين البلدين i و j.

GDP: يمثل الناتج المحلي الاجمالي.

Dij: المسافة بين البلدين .

Si و Sj: تقيس حجم البلدين.

eij: متغير وهمي يمثل اللغة المشتركة و الحدود المشتركة و البعد عن الموانئ.[1]

03- معدل التبادل التجاري Barter Terms of Trade (TOT):

يستخدم معدل التبادل التجاري لبلد ما كمؤشر لقوة الاقتصاد لهذا البلد، لكنه قد يؤدي إلى استخلاص نتائج خاطئة؛ إذ يتأثر بتغير أسعار الاستيراد والتصدير، لذا فمن الضروري فهم سبب زيادة الأسعار أو انخفاضها، وأخذ هذه التغيرات في الاعتبار، وعلى هذا الأساس تم تقسيم معدل التبادل التجاري إلى معدل التبادل التجاري الإجمالي، ومعدل التبادل التجاري الصافي. وعندما يكون معدل التبادل لدولة ما أقل من 100% فإن هذا يعني خروج رأس المال من البلاد، أما إذا كان أكبر من 100% فإن هذه الدولة لديها رأس مال من الصادرات أكبر مما تنفقه على الواردات،[2] ويمكن حساب قيمة هذا المؤشر وفقا لمؤشرين هما:

[1] سدواي نورة. مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

[2] دينا فاروق عناني، ريهام محمد سليمان، أمال شوتري. (02 نوفمبر 2022). تصنيف قياس اهم المؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية. اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، 5(02). الصفحات 133-160.ص 136-137.

1-3- معدل التبادل التجاري الدولي الإجمالي Total Barter Terms of Trade Rates :

ويساوي (الرقم القياسي لكمية الواردات / الرقم القياسي لكمية الصادرات) x 100

وهو يقيس هذا المعدل العلاقة بين التغيرات في الرقم القياسي لكمية الصادرات والواردات من سنة لأخرى ونلاحظ أن أي ارتفاع في هذا المعدل (زيادة عن 100%) يعني انه مقابل كمية معينة من الصادرات امكن الحصول عل قدر اكبر من الواردات.[1]

2-3- معدل التبادل التجاري الصافي Net Barter Terms of Trade Rates:

معدل التبادل التجاري الصافي = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات/الرقم القياسي لأسعار الواردات) x 100

هذا المعدل يقيس العلاقة بين التغيرات في أسعار الصادرات والواردات ، فكلما زاد هذا المعدل عن 100%، نتيجة لارتفاع أسعار الصادرات عن أسعار الواردات، أمكن الحصول على أكثر من وحدة من الواردات مقابل تصدير وحدة واحدة من الصادرات، مما يعتبر في صالح الدولة المصدرة، وهو ذو أثر ايجابي على الميزان الجاري والتنمية الاقتصادية ومستوى رفاهية الأفراد، ويستخدم هذا المعدل إذا كان الهدف اظهار الواردات الفعلية التي تم الحصول عليها مقابل الصادرات، ويلاحظ أن أسعار الصادرات وأسعار الواردات تشمل مجموعة كبيرة من السلع غير المتجانسة ، لذلك يجب وضع أوزان ترجيحية لهذه الأسعار بواسطة الكميات المصدرة والمستوردة ، أي اعطاء سعر لكل نوع معين من الصادرات وكذلك سعر لكل نوع معين من الواردات ووزن نسبي بكمية هذا النوع.[2]

4-مؤشر الحرية الاقتصادية:

تصدره مؤسسة تعليمية غير حكومية (معهد التراث الاميركي) تدعي (Heritage Foundation) تأسست عام 1973 وبالتعاون مع صحيفة (Wall street Journal) ومنذ عام 1995 كانت رؤيتها بناء مجتمع تسوده الحرية وتكافي الفرص وبناء مؤسسات المجتمع المدني ، وتسعى إلى تعزيز السياسات الحرة في مجال التجارة والاستثمار والحرية الفردية، ويضم المعهد عدد من مراكز، ويستخدم المؤشر لقياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع والشركات والمؤسسات وتصاعد اهتمام الدول بتحسين متغيرات المؤشر لديها لما له أهمية في مجال جذب الاستثمارات والشركات وتحقيق النمو الاقتصادي، تزايد اعداد الدول الداخلة

[1] أحمد فريد مصطفى. (2007). الاقتصاد الدولي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية. ص 62-63.

[2] محمود فايز عبد الهادي أحمد. (2021). محددات معدل التبادل التجاري: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. جامعة دمياط، 2(2). ج3. 1248-1305، ص 1253.

في المؤشر فبعد أن كانت 70 دولة عام 1995 من بينها 10 دول عربيه ضم مؤشر عام 2008 للحرية 141 دوله من بينها 20 دولة عربية، واصبح يغطي المؤشر 182 دولة في العالم عام 2016 من بينها عشرون دولة عربية.[1]

يقاس المؤشر بناءً على 12 عاملاً يتم تجميعها في أربع فئات عريضة: حكم القانون، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، والأسواق المفتوحة، وتكمن أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية في قدرته على توفير معيار للبلدان لتقييم سياساتها الاقتصادية وتحديد مجالات التحسين.يحلل التقرير مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالحرية الاقتصادية، مثل حقوق الملكية، والإنفاق الحكومي، وحرية العمل، وحرية العمل، والحرية النقدية، وحرية التجارة، وحرية الاستثمار.

الشكل رقم (1-1): يبين المركبات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية.

المصدر: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.(2023).تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023 .الكويت الجديدة.ص.4.

يوفر التقرير أيضًا تصنيفًا للبلدان بناءً على درجة الحرية الاقتصادية الشاملة ، والتي يتم حسابها على أنها متوسط درجاتها في جميع المؤشرات، يمكن أن يؤثر مؤشر الحرية الاقتصادية على تصنيف القدرة التنافسية للبلد من خلال تسليط الضوء على المجالات التي تحتاج إلى تحسينها من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وخلق بيئة مواتية للشركات. على سبيل المثال ، قد تحتاج البلد الذي يحتل المرتبة السيئة في حماية حقوق الملكية إلى تعزيز إطاره القانوني لتوفير حماية أكبر للمستثمرين والشركات، وبالمثل فإن البلد الذي يحتل المرتبة المتدنية في الحرية التجارية قد تحتاج إلى تقليل الحواجز التجارية وتحسين إطاره التنظيمي من أجل جذب المزيد من الاستثمار وخلق فرص عمل. بشكل عام ، يعد مؤشر الحرية الاقتصادية أداة مفيدة للبلدان لتقييم سياساتها الاقتصادية وتحديد مجالات التحسين. إنه أيضًا مورد مهم للمستثمرين الذين يفكرون في ممارسة الأعمال التجارية في مختلف البلدان، حيث يوفر معلومات موضوعية عن البيئة التنظيمية والمناخ الاقتصادي العام. [2]

[1] حسن كريم حمزة. (2017). تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي–دراسة في بلدان عربية مختارة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الكوفة. 14 (3).21-44. ص 31.

[2] المجلس الوطني المصري للتنافسية. (2021). مؤشرات التنافسية مؤشر الحرية الاقتصادية.

https://encc.org.eg/pressroom/category.aspx?id=42 en 24/04/2024 a 21-15

ثم يتم تصنيف اقتصاديات الدول حسب درجة الحرية الاقتصادية باحتساب النقاط على مقياس من (الأسوء) 0 إلى 100 (الأفضل)، ويتم الحصول على الدرجة الكلية للدول من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الاثني عشر، مع إعطاء وزن متساوي لكل منها، وتصنّف الدول حسب هذا المؤشر كالآتي:

1.دول ذات اقتصاد حر إذا كانت قيمة المؤشر بين 80 و 100.

2.دول ذات اقتصاد حر غالبًا إذا كانت قيمة المؤشر بين 70 و 79.9.

3.دول ذات اقتصاد حر معتدل إذا كانت قيمة المؤشر بين 60 و 69.9.

4.دول ذات اقتصاد غير حر غالبًا إذا كانت قيمة المؤشر بين 50 و 59.9.

5.دول ذات اقتصاد منغلق إذا كانت قيمة المؤشر بين 0 و 49.9.[1]

05 - مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية :

بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس التحرير التجاري، هناك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية المتسببة من قبل التعريفات الجمركية وغير الجمركية مثل رخص الاستيراد أو حصص التصدير أو الإعانات .. الخ، وتعتبر مسالة التعريفات الجمركية من أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري.

عدت دراسات سعت إلى تقييم الانفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، إلا أن أغلبية هذه الدراسات تعرضت إلى عدة صعوبات وكان أهمها انه يظهر من الصعب تحديد الفوارق بين الأسعار المحلية والعالمية من طرف السياسات التجارية بالإضافة إلى تكاليف النقل، عدم تسوية سعر الصرف، فوارق المرونة السعرية والسلوكيات الاستراتيجية للمؤسسات والتميز في الأسعار، وكذلك تظهر الصعوبة في تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية للسلع القابلة للتداول وغير قابلة للتداول.

لكن المشكل المطروح عند قياس الانفتاح التجاري بطريقة الحواجز الجمركية وغير الجمركية يمكن في طريقة تكميم هذا المتغير، وحتى وان استطعنا إن نقيس القيمة التي يمكن الاستنتاج منها مستوى التكلفة الإضافية من بلد إلى بلد، فان مستوى هذا الحاجز يمكن إن يتغير على حسب تكرار استعماله وعلى حسب تقسيم هذا الحاجز.

إذن من خلال الاستعراض البسيط لهذه الطريقة السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو كيف يمكن قياس التعريفة الجمركية ومن ثم الحكم على مدى انفتاح هذا البلد؟[2]

[1] الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. (2023). تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023. الكويت الجديدة. ص 03 .

[2] باريك مراد. مرجع سبق ذكره. ص 62.

06-مؤشر الأداء اللوجستي Logistics Performance Index:

مؤشر الأداء اللوجستي هو مؤشر مركب يقيس جودة البنية التحتية المساندة للأنشطة اللوجستية للدول. وهو يساعد هذه الدول على تحديد الفرص والتحديات التي تواجهها في مجال اللوجيستيات التجارية، وبالتالي تحديد نوعية السياسات لتحسين أدائها في هذا المجال.

- **الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني:** يصدر هذا المؤشر منذ عام 2007 من قبل البنك الدولي (اداراتي التجارة والنقل) ويقيس أداء 160 دولة (آخر تقرير 2018). ويمكن تصفح بيانات المؤشر والتقرير عبر العنوان الإلكتروني التالي: https://lpi.worldbank.org
- **منهجية المؤشر:**

يتراوح المؤشر من 1 (الأسواء) إلى 5 (الأفضل) ويعتمد في تقديمه للأداء اللوجستي على ستة مجالات رئيسية:

-كفاءة إدارة الجمارك والحدود في سرعة وبساطة التخليص الجمركي؛

-نوعية التجارة والبنية التحتية للنقل؛

-سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية؛

-كفاءة ونوعية الخدمات اللوجستية؛

-القدرة على تتبع وتعقب الشحنات والبضائع؛

-توقيت وصول الشحنات إلى الموقع المقرر في الوقت المحدد؛

-دليل المؤشرات العمولة الدورية على قواعد البيانات.

يستند المؤشر في بياناته حول أداء الخدمات اللوجستية على استطلاع للرأي ومسح عالمي كل سلمين، وتشمل الشركات العاملة في هذا المجال، مثل وكالات الشحن العالمية وشركات النقل الشريعة، حيث يتم تقييم الأداء اللوجستي للبلدان التي يعملون فيها وكذلك تلك التي يتم التجارة معها.[1]

07-مؤشر العولمة Globalization Index:

يصدر سنوياً عن المعهد السويسري للأبحاث الاقتصادية منذ عام 1970 ويقيس البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعولمة، يتم استخدامه لرصد التغيرات في مستوى العولمة في مختلف البلدان.

- **الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني:** يصدر سنويا عن المعهد السويسري للأبحاث الاقتصادية. يمكن تحميل البيانات واستخدام قاعدة البيانات عبر الموقع الإلكتروني: **www.kof.ethz.ch**

[1] مجموعة مؤلفين. (2019). دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات. المعهد العربي للتخطيط الكويت. طبعة 01. ص43-44.

- **منهجية المؤشر**: يتكون مؤشر العولمة من ثلاثة أبعاد تعكس البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي. والبعد السياسي بيد أنه ووفقا لمنهجية احتساب المؤشر المركب للعولمة فإن العولمة الاقتصادية تنقسم إلى العولمة التجارية -والعولمة المالية، أما العولمة الاجتماعية فتنقسم إلى عولمة العلاقات بين الأفراد - والمعلومات – والثقافة.

يسعى بهذا المؤشر المركب لتقييم التدفقات الاقتصادية الحالية وتوضيح القيود الاقتصادية والبيانات الخاصة بالمعلومات والاتصال الشخصي والبيانات الاجتماعية. وتقوم منهجية المؤشر على تعريف العولمة بانها عملية خلق ترابط شبكي وتداخلات اقتصادية واجتماعية وسياسية بين الدول والأطراف الفاعلة التي تعكس درجة عولمة الدولة المعنية. ترتكز منهجية احتساب المؤشر المركب للعولمة على تيسير وتسهيل الترابط والتكامل بين الدول عن طريق مجموعة من التدفقات منها:

-تدفق الافراد والموارد البشرية والمعلومات بسهولة ويسر؛

-تدفق الأفكار والعرض وراس المال والمشروعات؛

-يحقق السلع والخدمات.

وتجدر الاشارة الى أن العولمة تزيل الحدود الوطنية للدول، وتتكامل من خلالها الاقتصاديات الوطنية في دول متعددة وتتداخل بها الحضارات والثقافات والدول والقيم الوطنية مع القيم العالمية، والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بكل سهولة. وتوفر العولمة المعلومات الشبكية وقاعدة البيانات الشاملة بشكل سريع ودقيق من خلال التكنولوجيا الرقمية، والذكاء الصناعي.[1]

المبحث الثاني: الإطار النظري لسلاسل القيمة العالمية

تعتبر سلاسل القيمة العالمية جزءًا أساسيًا من الاقتصاد العالمي الحديث، حيث تسمح بتحقيق توزيع أفضل للعمل والموارد وتحقيق تقدم اقتصادي وتنمية مستدامة للدول المشاركة. تلعب الشركات الكبرى دورًا هامًا في بناء وإدارة سلاسل القيمة العالمية، ويعتبر الابتكار والتكنولوجيا والتعاون الدولي عــوامل أســاسية في نجاح هذه السلاسل، ومن المهم فهم سلاسل القيمة العالمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستدامة، ولتحقيق توازن بين الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وسنتحدث في هذا المطلب على مفهوم، خصائص ونشأة سلاسل القيمة العالمية كما سنتطرق إلى العوامل والمزايا.

[1] دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات. مرجع سبق ذكره. ص 41-42.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة سلاسل القيمة العالمية

بفضل تحرير أسواق السلع ورأس المال وبانخفاض تكاليف النقل والاتصالات، تغيرت الجغرافيا الدولية للإنتاج بشكل كبير في العقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث قامت الشركات متعددة الجنسيات والشركات الرائدة بشكل متزايد بنقل عمليات الإنتاج والمهام إلى الخارج. وقد أدى ذلك إلى ظهور شبكات الإنتاج عبر الوطنية وسلاسل القيمة العالمية (GVCs) التي تربط مجموعات المنتجين في جميع أنحاء العالم من أجل تزويد الأسواق في مختلف البلدان، إذ سنقدم في هذا المطلب مفهوم سلاسل القيمة العالمية ومستوياتها، ثم نعرج على خصائصها.

الفرع الأول: تعريف وخصائص سلاسل القيمة العالمية

اختلفت تعاريف سلاسل القيمة العالمية وتباينت بسبب الزاوية التي ينظر إليها من طرف كل متخصص في إعطاء تعريفه لها، كما تعددت خصائصها وسنحاول تبيين كل منها.

أولا تعريف سلاسل القيمة العالمية ومستوياتها:

1-التعريف: يتم تعريف سلاسل القيمة العالمية على أنها تسلسل الأنشطة التي يتم تنفيذها من أجل "جلب منتج من الفكرة إلى الاستخدام النهائي وما بعده، يمكن تقسيم هذه الأنشطة أو المهام بين شركات مختلفة في مواقع مختلفة في جميع أنحاء العالم. فالقيمة المضافة تتفاوت تفاوتا كبيرا بين هذه الأنشطة "،[1] ومن بين أقدم المفاهيم: "العملية التي يتم من خلالها دمج التكنولوجيا مع مدخلات المواد والعمالة، ثم يتم تجميع المدخلات المعالجة وتسويقها وتوزيعها. وقد تكون شركة واحدة من حلقة واحدة فقط في هذه العملية، أو قد تكون متكاملة رأسيا على نطاق واسع،[2] كما تشير سلاسل القيمة العالمية إلى الشبكة العالمية المشتركة بين الشركات التي تشارك في عملية الربط بين التصنيع والتسويق وإعادة التدوير، مع الحصول على قيم المنتجات أو الخدمات،[3] وهذا يشمل الأنشطة مثل البحث والتطوير والتصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع ودعم المستهلك النهائي، كما يمكن أن تكون تلك الأنشطة التي تشكل سلسلة القيمة موجودة داخل شركة واحدة أو مقسمة بين شركات مختلفة،[4] وتعرف أيضا بأنها مرحلة جديدة في العولمة الاقتصادية يتم فيها الإنتاج والتجارة والاستثمار بشكل متزايد كجزء من القيمة العالمية، أدت السلاسل إلى تقسيم عمليات الإنتاج جغرافيا على عدة دول مع قيام الشركات بتحديد مراحل الإنتاج المختلفة بشكل متزايد عبر مختلف البلدان من خلال شبكة من الموردين المستقلين والشركات التابعة لهم.[5] وقد تم تطوير مفهوم سلسلة القيمة العالمية

---

[1] Ylömäki, T. (2016). *Global value chain upgrading* (No. 36). ETLA Working Papers.p 3.

[2] Holste, J. H. (2015). *Local firm upgrading in global value chains: A business model perspective*. Springer.p 5.

[3] Li Sun, S., Chen, H., & Pleggenkuhle-Miles, E. G. (2010). Moving upward in global value chains: The innovations of mobile phone developers in China. *Chinese Management Studies*, *4*(4), 305-321.P 306.

[4] Gereffi, G., & Kaplinsky, R. (2001). Introduction: Globalisation, value chains and development. IDS bulletin, 32(3), 1-8. p2.

[5] OECD.(2013). Interconnected economies . benifiting from global value chains. p14.on *https://read.oecd-ilibrary.org/science-and-technology/interconnected-economies_9789264189560-en#page1* le20/03/2024 a 11:47.

من قبل رواد الأعمال الدوليين، مع التركيز على المشتري أو الشركة الرائدة،[1] وقد تصف سلسلة القيمة مجموعة كاملة من الأنشطة التي تؤديها الشركات والعمال لجلب المنتج من الفكرة إلى الاستخدام النهائي وما بعده. ويشمل ذلك أنشطة مثل التصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع والدعم للمستهلك النهائي.[2]

الشكل (1-2): شكل توضيحي لمفهوم سلسلة القيمة العالمية:

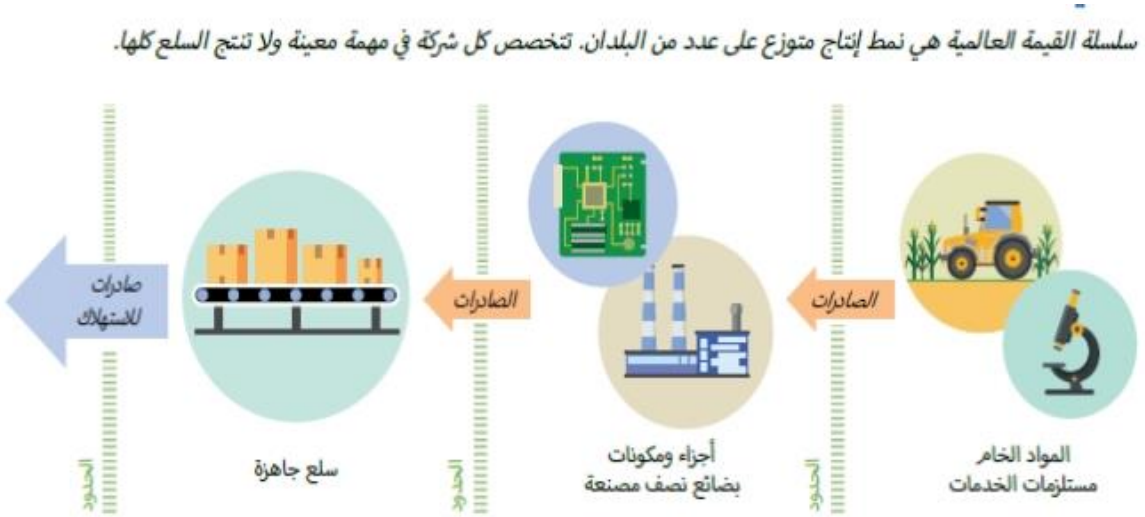

المصدر: البنك الدولي، (2019) تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية –عرض عام– البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والبنك الدولي، ص05.

2-مستويات سلاسل القيمة: تحدثنا في التعريف على سلاسل القيمة العالمية ويمكن أن تأخذ البعد الإقليمي أو المحلي:

- **سلاسل القيمة الإقليمية:** هي تجزؤ وتوزع مختلف مراحل عمليات الإنتاج على نطاق إقليمي. وقد دفع تزايد الاتفاقيات الإقليمية في السنوات الأخيرة نشوء هذا النوع من السلاسل، وهناك اتجاهان يمكن تمييزهما في إقليمية سلاسل القيمة أولهما السلاسل التي تركز على الإنتاج الإقليمي الذي يستهدف الأسواق الإقليمية، وثانيهما العمليات الإنتاجية المترابطة إقليميا والتي تغذي الأسواق العالمية. فقطاع صناعة السيارات يعد مثالا يجسد التوجه الأول نظرا لتوافر الأجزاء والمكونات إقليميا، في حين أن سلاسل القيمة في الصناعات الالكترونية الآسيوية تعد مثالا على التوجه الثاني حيث يتم توزع عمليات تصنيع وتجميع

[1] Holste, J. H. (2015). aforementioned reference.p 5.

[2] Gereffi, G., & Fernandez-Stark, K. (2011). Global value chain analysis: a primer. *C*enter on Globalization, Governance & Competitiveness (CGGC*), Duke University*, *North Carolina*, USA, 33.p4.

المكونات والمنتجات النهائية على نطاق إقليمي على الرغم من أن السلع النهائية قد تكون موجهة للأسواق في أوربا أو الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

- **سلاسل القيمة المحلية:** وهي جميع الأنشطة الإنتاجية بدءا من التصميم وصولا للمنتج النهائي، والتي تتم داخل الحدود الجمركية لإقليم دولة ما. وهذا النوع من السلاسل رافق استراتيجيات التنمية المعتمدة على إحلال الواردات والتي انتهجتها عدة دول خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، ويظهر خصوصا في الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة، مثل المنتجات الزراعية، الملابس والمنسوجات وصناعة السيارات ... الخ.[2]

ثانيا خصائص سلاسل القيمة العالمية:

تعتمد سلاسل القيمة العالمية على بعض الخصائص الأساسية للاقتصاد العالمي تتمثل في:[3]

– الترابط المتزايد للاقتصاديات، في سلاسل القيمة العالمية للأنشطة الاقتصادية مجزأة في جميع الدول حيث نجد أن أكثر من نصف واردات الصناعة التحويلية في العالم هي سلع وسيطية (السلع الأولية وقطع الغيار والمكونات والمنتجات نصف مصنعة)، وأكثر من 70 % من واردات الخدمات في العالم هي خدمات وسيطية مثل خدمات الأعمال، والتجارة في القيمة المضافة بشكل متزايد بين الدول تتضمن القيمة المضافة المحلية والتي تؤدي إلى زيادة في اجمالي الصادرات؛

– تخصص الشركات والدول في المهام والوظائف التجارية. لذا فإن معظم السلع والخدمات صنعت في العالم، فالشركات والدول المختلفة تتخصص في وظائف محددة مرحلة الإنتاج والمهام التي تشكل مجتمعة سلاسل القيمة العالمية؛

– شبكات من المشترين والمنتجين العالميين. تتحكم الشركات في سلاسل القيمة العالمية وتنسق أشطتها في شبكات من المشترين والمنتجين، وتلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا رئيسيا، وتؤثر السياسة على كيفية تشكيل هذه الشبكات وأين تقع أنشطتها؛

– محركات جديدة للأداء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية، تعتمد التجارة والنمو على المصادر الفعالة للمدخلات في الخارج، وكذلك على الوصول الى المنتجين النهائيين والمستهلكين في الخارج. تجزئة الإنتاج في سلاسل

[1] عقبة عبد اللاوي، سميحة جديدي واخرون. (2018). أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية في الدول العربي دراسة حالة عينة من الدول العربية خلال الفترة 1995-2015. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. 20 (02). ص 09.

[2] غريب الطاوس، دريد حنان. (2019). أثر سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التجارة العالمية السوق العالمية للهواتف الذكية نموذجا. الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية. جامعة الشهيد حمى لخضر. الوادي. الجزائر. 02 . 03 ديسمبر 2019.ص 198.

[3] النجار، وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله. (2019). تطبيق سلاسل القيمة العالمية في اقتصاديات الدول النامية .التجارة والتمويل.(1)39. 491- 522. ص 492.

القيمة العالمية هي وسيلة لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، تؤثر سلاسل القيمة العالمية أيضا على سوق العمل وذلك أساسا من خلال التأثير على مجموعات المهارات المختلفة.

الفرع الثاني: نشأة سلاسل القيمة العالمية والعوامل المساعدة لها

بعد التوسع الهائل للتجارة الدولية وانخفاض تكاليف النقل والمواصلات وظهور الشركات المتعددة الجنسيات مع الثورة التكنولوجية الكبيرة، أدى إلى ما يسمى بالتفتت الدولي للإنتاج، وظهور سلاسل القيمة العالمية، وسنستعرض في هذا الفرع نشأة هذه السلاسل والعوامل التي كانت سببا في ظهورها وتطورها.

أولا نشأة سلاسل القيمة العالمية:

يرجع مفهوم سلسلة التوريد الذي تم ذكره لأول مرة في مقال لصحيفة الأنديبندنت عام 1905 على أنها شبكة من المنظمات (الموردين، المصانع، الموزعين، العملاء، الخدمات اللوجستية لجهات خارجية...) تشارك في تصنيع وتسليم وبيع المنتجات أو الخدمات للعملاء، كما تم تقديم مفهوم سلسلة القيمة لأول مرة من قبل مايكل إي بورتر في كتاب الميزة التنافسية: "إنشاء الأداء المتفوق والحفاظ عليه 1985" حيث عرف خريج جامعة هارفارد سلسلة القيمة بأنها مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها الشركة لخلق قيمة لعملائها.[1]

ووفقا لبالدوين يمكن إرجاع أصل كلا المفهومين جذور التفكيك الأول والتفكيك الثاني، حيث كان الأول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث تم فيه الفصل الإنتاج عن الاستهلاك، أما الثاني الذي بدأ في منتصف ثمانينيات القرن العشرين وقسم عملية الإنتاج نفسها عبر البلدان على حد سواء جغرافيا (نقل العمليات إلى الخارج) وتنظيميا (الاستعانة بمصادر خارجية).[2]

أما من حيث المصطلح فكان Balassa (1967) أول من أطلق عليها مصطلح التخصص الرأسي "Vertical specialization" وحسبه يحدث التخصص الرأسي عند توفر ثلاث شروط: أولها يجب إنتاج سلعة في مراحل متعددة متتالية، ثانيا يجب أن تخصص دولتان أكثر في إنتاج بعض وليس كل المراحل وأن تقدما قيمة مضافة أثناء إنتاج السلعة، ثالثا يجب أن تعبر مرحلة واحدة من مراحل العملية الإنتاجية على الأقل حدودا دولية أكثر من مرة.

استمر استعمال مصطلح التخصص الرأسي من طرف Findlay (1978) إلى غاية عام 1995 أين أطلق Krugman مصطلح "slicing up of the value chain" تقطيع سلسلة القيمة.

[1] Cáseda, M. J. Global Value Chains. (2021). *Journal of Economic Perspectives*, 12(4), 31-50.p 5.

[2] Cattaneo, O., Gereffi, G., Miroudot, S., & Taglioni, D. (2013). Joining, upgrading and being competitive in global value chains: a strategic framework. *World Bank Policy Research Working Paper*, (6406).P 3.

أما Feenstra (1998) فسمى الظاهرة بـ "Production disintegration of" تفكك الإنتاج في حين عبر عليها Arndt and Kierzkowski (2001) بـ "Fragmentation of production" تجزئة عملية الإنتاج لتصبح حسب "Ernst Kim; Henderson" وآخرون (2002)،" Production global networks" شبكة الإنتاج الدولي، سنة 2011 أطلقت منظمة التجارة العالمية مبادرة "made in the world" صنع في العالم لتشجيع تبادل المشاريع والخبرات والأساليب العملية في قياس وتحليل التجارة على أساس القيمة المضافة، واقترح مفهوم سلاسل القيمة العالمية لأول مرة بواسطة Gereffi (1994) و Humphrey اللذين وصفا مجموعة كاملة من الأنشطة بما في ذلك التصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع ودعم المستهلك الذي تقوم به الشركات والعمال في جميع أنحاء العالم لتقديم منتج (سلعة أو خدمة) من مفهومها إلى استخدامها النهائي وما بعده.[1]

الشكل رقم (1-3): تمثيل بسيط لسلاسل القيمة العالمية

Source: OECD.(2013). Interconnected economies . benifiting from global value chains. p15.on *https://read.oecd-ilibrary.org/science-and-technology/interconnected-economies_9789264189560-en#page1* le20/03/2024 a 11:47

***ملاحظة** : 2 و3 و4 تمثل المنتجات الوسيطة التي يتم دمجها في 1 (أي المنتج النهائي)؛ 4 منتج وسيط أيضا تتكون من المدخلات 5 و 6 و 7 .

[1] عرامة دلال. (2023-2024). متطلبات اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية. أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس سطيف1. ص 03-04.

ثانيا العوامل التي ساعدت على تطور سلاسل القيمة العالمية:

لقد ساعدت على ظهور وتطور سلاسل القيمة العالمية عدة عوامل من بينها:[1]

– تأسيس الأمم المتحدة في عام 1945 في سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يتمثل هدفها الرئيسي في الحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم مع تشجيع التعاون بين الأعضاء؛

– تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1996. منظمة التجارة العالمية هي الهيئة الدولية الرئيسية التي تفرض قوانين وقواعد التجارة الدولية؛

– إنشاء العديد من الاتفاقيات خلال الثمانينات والتسعينيات، مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) في عام 1990 أو آسيا والمحيط الهادئ. اتفاقية التعاون الاقتصادي (APEC) في عام 1989. وعلاوة على ذلك، أدت التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية إلى وضع معايير عالمية مثل المعايير الدولية للإبلاغ المالي في عام 2001؛

– ظهور الشركات متعددة الجنسيات منذ ثمانينيات القرن العشرين، دفعت المنافسة الشرسة في الأسواق العالمية الشركات متعددة الجنسيات إلى تبني استراتيجية عمل جديدة، مما خلق فرصة واحدة كبيرة ومستمرة للشركات في البلدان النامية للترقية. من خلال صياغة قواعد تصميم موحدة ومعايير تقنية، قسمت الشركات متعددة الجنسيات عملية الإنتاج والتشغيل بأكملها إلى عدد من الروابط ذات القيمة المضافة مثل تصميم المنتجات والمشتريات وإنتاج المكونات والسلع الوسيطة والتجهيز والتجميع والتدريب والمبيعات والبحث والتطوير. وبعد ذلك، ومن خلال الاستثمار المباشر والاستعانة بمصادر خارجية، تم نشر روابط القيمة المضافة المستقلة والمترابطة بشكل وثيق في أنسب المناطق في جميع أنحاء العالم، وبالتالي تشكيل سلسلة قيمة عالمية في الصناعة؛[2]

– الابتكارات التكنولوجية السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي غيرت من شروط التجارة الدولية؛[3] وأدت الى انخفاض تكاليف النقل والاتصالات مع زيادة جودتها مما اكسبها ميزة تنافسية، كما ان التطور التقني أتاح إمكانية تجزئة المنتجات الى مراحل عديدة؛

– تقديم العديد من الدول الحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، واتساع نطاق السوق العالمي وارتفاع مستويات المنافسة المحلية والاقليمية والعالمية.[4]

---

[1] Cáseda, M. J. aforementioned reference. p 5-6.

[2] Yue, P., & Evenett, S. J. (2010). Moving up the value chain: Upgrading China's manufacturing sector. *International Institute for Sustainable Development (IISD)*. https://bit. ly/3z8LETS. P04.

[3] جديدي سميجة، وباهي عبد المالك. (2021). تداعيات جائحة كوفيد 19 على التجارة عبر سلاسل القيمة العالمية. مجلة رؤى اقتصادية. 11 (10). 95-110. ص 98.

[4] عفان منال. مرجع سبق ذكره. ص 25.

– انتشار مراكز البحث والتطوير عبر العالم واهتمام الدول بتحسين كفاءتها الإنتاجية وإيجاد طرق للمشاركة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية لتعظيم المكاسب.

المطلب الثاني: المشاركة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية

إن فهم المشاركة الحالية للبلد في سلاسل القيمة العالمية، أمر أساسي لضمان سياساته الصناعية والتجارية، التي يمكن أن تسهل تحقيق مكاسب الإنتاجية المستدامة وزيادة فرص العمل الجيدة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. غير أن دراسة المشاركة والأداء التجاريين من خلال عدسة سلسلة القيمة العالمية، يتطلبان طريقة منقحة لقياس وتحليل التدفقات عبر الحدود وعبر الصناعة في السلع والخدمات. وعلى وجه الخصوص، فإن القدرة التنافسية في مكونات ومهام محددة (بدلا من الميزة النسبية في المنتجات النهائية) لها أهمية قصوى لأنها تمكن من المشاركة في سلاسل القيمة الأكبر، وبالتالي زيادة القيمة المضافة المولدة محليا على مر الزمن.

الفرع الأول: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

هناك العديد من الطرق التي تمكّن العاملين أو الشركات أو البلدان من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، حيث يمكنهم القيام بذلك من خلال الانخراط في نشاط أو أكثر من الأنواع الكثيرة من الأنشطة التي يتم تنفيذها في بلدان مختلفة بطريقة منسقة لجلب منتج، وقد تشمل هذه الانشطة على سبيل المثال، الزراعة، استخراج الموارد الطبيعية والبحث والتطوير وأنواع مختلفة من التصنيع، والتصميم، والإدارة، والتسويق، والتوزيع أو خدمات ما بعد البيع .ولا تعني المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالضرورة الاتجار المباشر بالسلع أو الخدمات عبر الحدود، بل أن تكون مرتبطة، بهذه الأنشطة من خلال عملية خلق القيمة. كما يتم تحديد نوع المشاركة بطبيعة خلق القيمة نفسها. وتبعا لنوع المنتج والموقع الجغرافي للأنشطة المختلفة، ستكون بعض سلاسل القيمة إقليمية، وسيكون لبعضها طابع عالمي حقيقي. وفي حين أنه قد يكون من الصعب تحديد جميع جوانب المشاركة في سلسلة القيمة تجريبيا، فهناك اهتمام قوي بفهم كيفية مساهمة نشاط سلسلة القيمة في الأداء الاقتصادي والاجتماعي للبلدان، وكيف يمكن أن تكون مختلفة عن أنواع التجارة التقليدية والاستثمارات، وكيف يمكن للسياسات تحقيق أقصى قدر من المنافع المرتبطة بالمشاركة في سلسلة القيمة. وفي هذا السياق تبذل جهود كبيرة لوضع مقياس لتحدد الخصائص المختارة للبلدان المشاركة في سلاسل القيمة العالمة على المستوى القطاعي.[1]

[1] جرمون سعاد. (2019-2020). أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر قطاع الخدمات على التنمية الاقتصادية دراسة لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة 2000-2018.أطروحة دكتوراه الطور الثالث. جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي. ص 7-8.

الشكل رقم (1-4): مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية

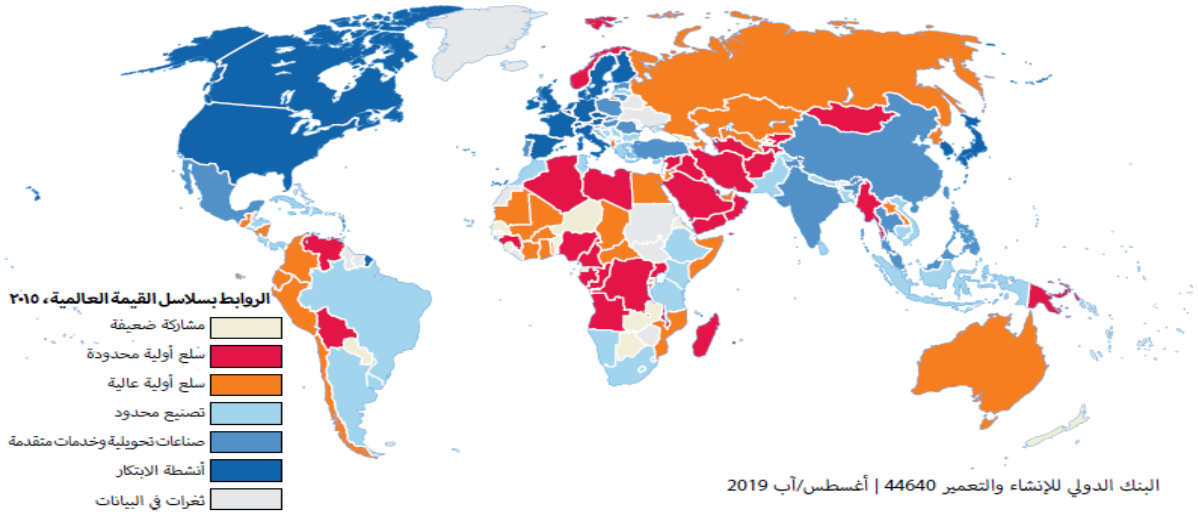

المصدر: البنك الدولي. (2020). تقرير عن التنمية في العالم. التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية. ص2.

الفرع الثاني: مؤشرات ومحددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

هناك مؤشرات بسيطة لقياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ولكن بعد تزايد تجزئة الإنتاج كان لزاما أن ترافقها مؤشرات جديدة، تتماشى مع التعقيدات الحديثة للتجارة الدولية، وسنسرد بعض هذه المؤشرات ثم نتبعها بالمحددات التي تمكن الدول من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

أولا مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

كانت للمقاييس التقليدية للتجارة مؤشرات بسيطة مثل الحصص السوقية، والتركيز الجغرافي للواردات والصادرات، والموازين التجارية الثنائية، وما إلى ذلك حيث يمكن أن توفر صورة لدور بلد ما في الأسواق الدولية وتطوره بمرور الوقت، لكن مع تزايد تجزئة الإنتاج، وزيادة التجارة في السلع الوسيطة، أصبحت هذه المؤشرات غير كافية لذلك تم تطوير بعض المؤشرات لقياس إلى أي مدى تشارك البلدان والقطاعات الفردية في شبكات الإنتاج الدولية. حيث قامت مجموعة من المنظمات الدولية بدمج المعلومات من مكاتب الجمارك مع جداول المدخلات والمخرجات الوطنية، لإنشاء جداول المدخلات والمخرجات بين البلدان (ICIO Country Input-Output) وتتضمن ICIO قاعدة بيانات "TiVA Trade in Value-Added" بمبادرة مشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية وقاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية (Input–Output Database WIOD World) وجداول UNCTAD-Eora[1].

[1] عرامة دلال. مرجع سبق ذكره. ص 11.

1-تجارة القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية:

1-1-القيمة المضافة المحلية DVA (Domestic Value Added): هي قيمة الصادرات التي تولدها عوامل الإنتاج المحلية كالأرض والعمالة وتعبر عن حصة صادرات الدولة التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي (حصة التجارة المحلية من القيمة المضافة).

1-2-القيمة المضافة الأجنبية FVA (Foreing Value Added): تشير إلى قيمة الصادرات التي تنشأ عن المدخلات المستوردة، يشار إليها بسلاسل القيمة البسيطة **وتعبر عن الروابط الخلفية**.

1-3-القيمة المضافة غير المباشرة DVX (indirect value added exports): تشير القيمة المضافة غير المباشرة إلى حصة صادرات الدولة التي تتجسد كمدخلات وسيطة في صادرات البلدان الأخرى،[1] **وتعبر عن الروابط الأمامية**.

الشكل (1-5): مكونات القيمة المضافة لإجمالي الصادرات

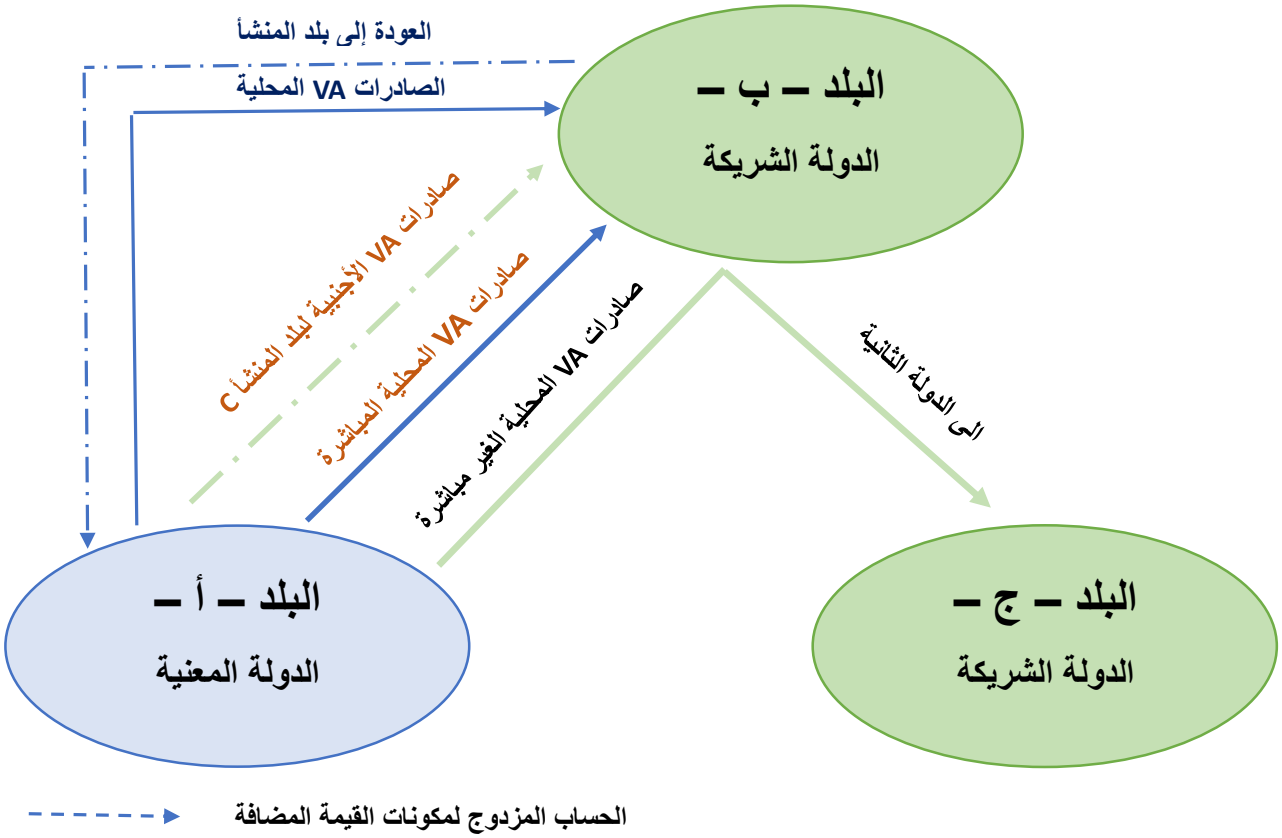

Source :WTO .(2014). *Trade* and *Development*: *recent trends* and the *role* of the *WTO*.P83

[1]Unctad.(2013).Global Value Chains and Development : INVESTMENT AND VALUE ADDED TRADE IN THE GLOBAL ECONOMY. P5.

مثال توضيحي: نفترض أن الدولة (أ) تقوم بإنتاج إطارات السيارات لتصديرها لدولة (**ب**) فإن القيمة المضافة المحلية (DVA) تنتج عن استعمال الدولة (**ب**) لتلك الإطارات من أجل انتاج سيارات لاستعمالها محليا.

أما القيمة المضافة الغير مباشرة (DVX) تنتج عندما تستعمل الدولة (**ب**) تلك الإطارات للإنتاج سيارات لإعادة تصديرها للدولة (**ج**).

أما إذا كانت تلك الإطارات مصنوعة في البلد (أ) وتم استيراد المطاط من دولة أخرى فهذا يدخل ضمن القيمة المضافة الأجنبية (أ) وتعبر عن الروابط الخلفية.[1]

2-الروابط الأمامية والخلفية في سلاسل القيمة العالمية:

وفي سلسلة القيمة فإن الدول إما أن تقوم باستيراد مدخلات أجنبية لتصنيع منتجات التصدير ويطلق على هذا النوع بالروابط الخلفية BACKWORD، أو تقوم بتوفير المدخلات لشركائها من خلال صادرات السلع الوسيطية ويسمى هذا النوع بالروابط الأمامية FORWORD وتشارك الدول النامية في كلا النوعين من الروابط، ونجد البلدان ذات الروابط الخلفية نسبيا قوية نسبيا (المنبع أو الشراء) تميل أن تكون لها روابط أمامية ضعيفة (المصب أو البيع) والعكس صحيح.[2]

ثانيا المحددات المؤثرة في الاندماج في سلاسل القيمة: هناك عدة عوامل تؤثر على نوع ودرجة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية بعضها خارجية بطبيعتها مثل الموقع الجغرافي للدولة، حجم السوق، الخصائص الثقافية، والموارد الطبيعية، في حين أن بعضها الآخر داخلي بحيث يمكن أن تتأثر بالسياسات الحكومية والقرارات على مستوى الشركات، مثل إصلاحات السياسات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب التحسينات في بيئة الأعمال والخدمات اللوجستية والجمارك وحماية الملكية الفكرية والبنية التحتية والمؤسسات،[3] وقد نميز سبع عوامل مختلفة كالتالي:[4]

1- مدى توافر عامل الإنتاج: تعتبر توافر العوامل حاسمة في تحديد التخصص الدولي (نموذج هيكشر–أولين) وقد تشكل أيضا وضع البلدان في سلاسل القيمة العالمية. نحن نركز على ثلاثة أنواع من العوامل: (أ) الموارد الطبيعية، (ب) العمالة، التي تنقسم إلى مهارات منخفضة ومهارات متوسطة إلى عالية، و (ج) رأس المال. وترتبط وفرة الموارد الطبيعية في بلد ما، مثل النحاس وخام الحديد، ارتباطا طبيعيا بالتكامل المتقدم العالي في سلاسل القيمة العالمية، وترتبط وفرة الموارد الطبيعية في بلد ما ارتباطا طبيعيا بالتكامل المتقدم العالي في سلاسل القيمة العالمية، وكثيرا ما

[1] WTO.(2014). *Trade* and *Development*: *recent trends* and the *role* of the *WTO*.P83.

[2] جديدي سميحة. (2019–2020).تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنمية الصناعية بالبلدان النامية دراسة صناعة السيارات للفترة 1995–2018. أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي. ص 14.

[3] Ray, S., & Miglani, S. (2020). India's GVC integration: An analysis of upgrading efforts and facilitation of lead firms (No. 386). *Working Paper*.P4.

[4] Fernandes, A. M., Kee, H. L., & Winkler, D. (2022). Determinants of global value chain participation: Cross-country evidence. *The World Bank Economic Review*, *36*(2), 329-360.p 6-10.

تكون العمالة المتدنية المهارة في البلدان المنخفضة الدخل مدخلا إلى مراحل الإنتاج النهائية من نوع التجميع المرتبطة بالمحتوى العالي من المدخلات المستوردة في صادرات البلد، كما تتطلب عمليات الإنتاج هذه استثمارات رأسمالية، ومن ثم ينبغي أن تحفز الهبات الرأسمالية على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛

2-الموقع الجغرافي: وتبين الأدلة التجريبية أن الروابط الثنائية لسلاسل القيمة العالمية ترتبط ارتباطا إيجابيا وثيقا بالقرب الجغرافي وأن مشاركة البلدان المتخلفة في سلاسل القيمة العالمية ترتبط سلبا ببعدها العالي عن أقرب مركز للتصنيع. نتوقع أن تؤدي الجغرافيا مقاسة بالمسافة الجغرافية إلى مراكز سلاسل القيمة العالمية الصين وألمانيا والولايات المتحدة دورا هاما في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

3-القدرة الصناعية المحلية: فإن القدرة الصناعية المحلية الأكبر تعني وجود قاعدة أكبر للموردين المحليين، مما يقلل من احتكاكات البحث وييسر الاستعاضة عن المكاسب المحلية في مواجهة اضطرابات الإنتاج وقد يزيد من القيمة المضافة المحلية ويؤدي إلى مشاركة سلاسل القيمة العالمية.

4-السياسة التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر: وتكتسي السياسة التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالنسبة للتجارة التقليدية، ولكنهما قد يؤديان أدوارا أكبر بالنسبة لتجارة سلاسل القيمة العالمية، حيث تعبر المنتجات الوسيطة وشبه المصنعة الحدود الدولية عدة مرات. وتؤدي الحواجز التنظيمية المفروضة على الواردات والصادرات، مثل التعريفات الجمركية أو الحصص، إلى زيادة تكاليف التجارة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على مشاركة البلدان وموقعها في سلاسل القيمة العالمية، وعلى نحو مماثل، تستطيع البلدان أن تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر للتغلب على الندرة النسبية في رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة، وبالتالي الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وعندما تكون الرقابة الصارمة على عمليات الإنتاج الأجنبية ضرورية (ربما بسبب ضعف الإنفاذ التعاقدي أو ضعف حماية الملكية الفكرية)، قد تفضل الشركات الرائدة التكامل الرأسي للموردين على علاقة مستقلة، مما يؤدي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة داخل الشركات.

5-الجودة المؤسسية: إن وجود استثمارات خاصة بعلاقات محددة (مثل تكييف المنتجات) وتبادل تدفقات كبيرة من الأصول غير الملموسة (مثل التكنولوجيا والملكية الفكرية والائتمان) يعزز الدور المحتمل للجودة المؤسسية كمحدد هام للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وتجد بعض المؤشرات الناشئة وجود علاقة متبادلة بين سيادة القانون الأقوى والتكامل الأقوى في سلاسل القيمة العالمية. نتوقع أن تكون الجودة المؤسسية مهمة في تحديد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛

6–جودة البنية التحتية والاتصال: الهياكل الأساسية للوجستيات والاتصالات، وكفاءة الموانئ والجمارك، وشبكات تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تكون مهمة للتجارة بوجه عام، وللتجارة في سلاسل القيمة العالمية بوجه خاص، وعلاوة على ذلك، فإن استخدام الإنترنت ولغة مشتركة يمكن أن ييسر أيضا المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛

7–عوامل الاقتصاد الكلي: ويمكن لعوامل الاقتصاد الكلي، ولا سيما فيما يتعلق بأسعار الصرف الحقيقية، أن تؤدي دورا في مشاركة سلاسل القيمة العالمية. وتشكل درجة التنمية المالية للبلدان مصدرا للميزة النسبية.

المطلب الثالث: الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية

الارتقاء بمستوى سلسلة القيمة أو الارتقاء بها هو أفضل استراتيجية طويلة الأجل للحفاظ على مشاركة البلد في سلاسل القيمة العالمية. كما أنه هدف في حد ذاته، لأن الهدف هو الحصول على المزيد من القيمة المضافة وزيادة فوائد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى أقصى حد.

الفرع الأول: مفهوم وأنواع الارتقاء في سلاسل القيمة

أولا تعريف الارتقاء: يعرف جيريفي الارتقاء الاقتصادي بأنه "العملية التي تنتقل من خلالها الجهات الفاعلة الاقتصادية – الشركات والعمال – من الأنشطة منخفضة القيمة إلى الأنشطة عالية القيمة نسبيا في شبكات الإنتاج العالمية،[1] من أجل زيادة الفوائد (مثل الأمن، والأرباح، والقيمة المضافة، والقدرات) من المشاركة في الإنتاج العالمي،[2] كما يمكن تعريفه بأنه الحفاظ على القدرة التنافسية أو تحسينها من خلال الابتكار وزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة،[3] وموقعها في التسلسل الهرمي الدولي لأنشطة القيمة المضافة، والذي يشير إلى قدرة الشركات على صنع منتجات أفضل والانتقال إلى أنشطة أكثر مهارة.[4] كما يقصد به الانتقال إلى أنشطة ذات محتوى ومهارات اعلى أو هو قدرة الشركة على الابتكار لزيادة القيمة المضافة للمنتجات والعمليات.[5] او انه الحركة الديناميكية داخل سلسلة القيمة من مرحلة الإنتاج الى أخرى ذات أنشطة بقيمة اعلى وفوائد متزايدة.[6]

ثانيا أنواع الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية : تشهد سلسلة القيمة أنواعا مختلفة من الترقية يمكن أن نقسمها إلى فئتين:

- **الارتقاء الاقتصادي:** مثل المنتج والعملية والارتقاء الوظيفي، يحدث كل نوع من هذه الأنواع من الترقية في مرحلة معينة من عملية الإنتاج بما في ذلك التجميع وتصنيع المعدات الأصلية وتصنيع العلامات التجارية

[1] Bernhardt, T., & Milberg, W. (2011). Economic and social upgrading in global value chains: Analysis of horticulture, apparel, tourism and mobile telephones. P3.
[2] Gereffi, G., & Fernandez-Stark, K. (2011). aforementioned reference. P 33.
[3] Bernhardt, T., & Pollak, R. (2016). Economic and social upgrading dynamics in global manufacturing value chains: A comparative analysis. *Environment and Planning A: Economy and Space*, 48(7), 1220-1243.P1224.
[4] Ray, S., & Miglani, S. (2020). aforementioned reference.P5.
[5] عقبة عبد اللاوي، جديدي سميحة، واخرون. مرجع سبق ذكره. ص 11.
[6] Cattaneo, O., Gereffi, G., Miroudot, S., & Taglioni, D. aforementioned reference.P29.

الأصلية وهي:[1]

1-ترقية العملية: يشير رفع مستوى العملية إلى زيادة كفاءة تحويل المدخلات إلى مخرجات عن طريق إعادة تنظيم طريقة الإنتاج أو اعتماد تقنية أفضل؛

2-ترقية المنتج: تشير ترقية المنتج إلى تحسين تطور خطوط الإنتاج، بحيث يتم تعزيز قابلية تسويق المنتَج ويحصل المُنْتِج على سعر ممتاز للمنتَج؛

3-الترقية الوظيفية: تشير الترقية الوظيفية إلى زيادة محتوى المهارات الإجمالي لأنشطة سلسلة القيمة من خلال اكتساب وظائف جديدة في السلسلة أو التخلي عن الوظائف الحالية؛

4-الترقية المتسلسلة أو المشتركة بين القطاعات، حيث تنتقل الشركات إلى صناعات جديدة ولكنها غالبا ما تكون ذات صلة.

- **الارتقاء الاجتماعي:** نقول عن بلد ما أنه شهد ترقية اجتماعية في سلسلة قيمة عالمية معينة عندما يتحقق له مزيج من: * زيادة في العمالة * زيادة في الأجور الحقيقية، من خلال خلق فرص العمل، يتم منح العامل إمكانية كسب الدخل، وإذا كانت رسمية، فقد توفر التأمين الاجتماعي وبعض مزايا الموظفين ومن ناحية أخرى، يمكن استخدام الأجور الحقيقية لقياس مدى استفادة العمال اقتصاديا من القيمة الناتجة عن الإنتاج المتصل بسلاسل القيمة العالمية في بلدانهم.[2]

ثالثا تعريف منحنى ابتسامة: تم اقتراح مفهوم منحنى الابتسامة لأول مرة حوالي عام 1992 من قبل ستان شيه، مؤسس شركة ACER، وهي شركة تكنولوجيا مقرها في تايوان. لاحظ شيه (1996) أنه في صناعة الكمبيوتر الشخصي، فإن كلا طرفي سلسلة القيمة يعبران على قيم أعلى مضافة إلى المنتج من الجزء الأوسط من سلسلة القيمة. إذا تم تقديم هذه الظاهرة في رسم بياني مع محور Y للقيمة المضافة ومحور X لسلسلة القيمة (انظر الشكل..)، يظهر المنحنى الناتج في شكل ابتسامة. وقد استخدم مصطلح منحنى الابتسامة على نطاق واسع ونوقش في سياق سلاسل القيمة العالمية. غير أن معظم البحوث ركزت على التحليل على مستوى الشركات، بدلا من الآثار المترتبة على نطاق الاقتصاد.[3]

[1] Moazzem, K. G., & Sehrin, F. (2016). Economic upgrading in Bangladesh's apparel value chain during the post-MFA period: An exploratory analysis. *South Asia Economic Journal*, 17(1), 73-93.P.74

[2] Bernhardt, T., & Pollak, R. (2016). aforementioned reference.P1225.

[3] Ye, M., Meng, B., & Wei, S. J. (2015). Measuring smile curves in global value chains. *IDE Discussion Paper*, *530*.P2.

الشكل رقم(1-6): منحنى الابتسامة لأنشطة القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية.

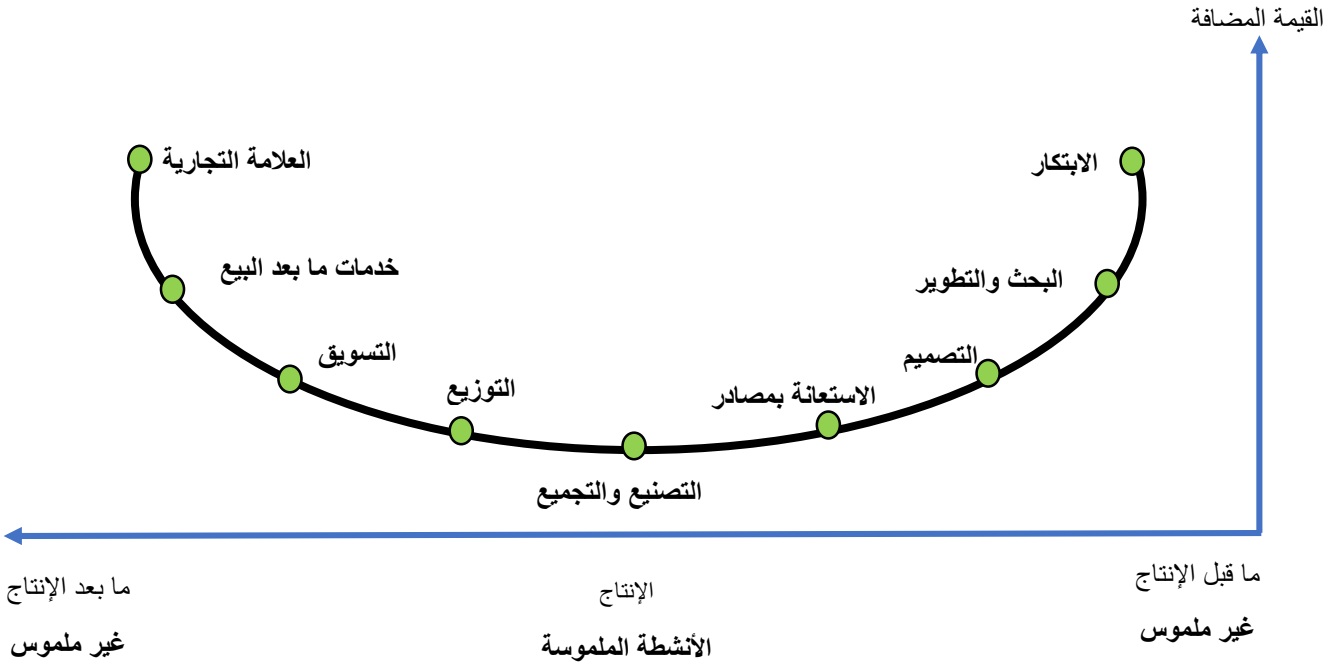

Source: Gereffi, G., & Fernandez,K.(2016).Stark, Global Value Chain Analysis: A Primer, Center on Globalization, Governance & Competitiveness, *Duke University*. p14.

الفرع الثاني: مسارات والعوامل المؤثرة في الارتقاء

أولا مسارات الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية:

1-تجميع المهام: غالبا ما تتكون مسارات الترقية من أداء مهام جديدة تكمل المهام الحالية وتبني عليها. وتجميع المهام ضروري في سياق توحيد سلاسل القيمة العالمية، حيث تقلل الشركات الرائدة من عدد الوسطاء وتتوقع منهم تقديم حزمة أكثر شمولا ذات محتوى خدمات أعلى، وغالبا ما يتعلق الارتقاء في سلسلة القيمة بـ "خلق المعرفة وراء المنتج" وفي حد ذاته يشكل التنويع في مهام الخدمات وتعزيز صادرات الخدمات إمكانية غير مستغلة من البلدان النامية، وبوجود الحواجز السائدة في مراحل الإنتاج الأخرى قد تعجز عن الارتقاء في سلسلة القيمة، ويتطلب الخروج من الإنتاج ليشمل خدمات البحث والتطوير أو الهندسة أو التسويق مرونة أكبر في التجارة في هذه الخدمات، كما يتطلب أيضا حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية لحماية البيانات والتكنولوجيات التي تنقل كجزء من عملية النقل إلى الخارج.[1]

[1] Cattaneo, O., Gereffi, G., Miroudot, S., & Taglioni, D . aforementioned reference. P 31.

2- تنمية القوى العاملة: ويشكل تطوير القوى العاملة والابتكار عنصرين رئيسيين للقدرة التنافسية، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وفي إطار رفع مستوى سلاسل القيمة العالمية. وتحت الضغط الدولي من جانب المنافسين، تحتاج البلدان إلى زيادة محتوى المهارات في أنشطتها أو تطوير الكفاءات في قطاعات السوق المتخصصة. فالانتقال إلى أعلى سلسلة القيمة سيتطلب توافر مهارات ومعارف جديدة.

وتساهم سلاسل القيمة العالمية في تنمية القوى العاملة من خلال نقل عمليات الشركات الرائدة، حيث تقوم الشركات الرائدة بتقديم حوافز قوية لتدريب قوتها العاملة على الامتثال لمعاييرها. كما ان هناك مبرر قوي للاستثمار العام في تنمية القوى العاملة لتلبية احتياجات التجارة الدولية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وقد قسمت مهارات القوى العاملة حسب الحاجة الى:

- مهارات العمال المناسبة ضرورية لرفع مستوى الصناعة؛
- ويجب أن يعكس تركيز تنمية القوة العاملة الاحتياجات المحلية واحتياجات الاقتصاد العالمي على حد سواء؛
- وهناك حاجة إلى مجموعة جديدة ومتطورة من مهارات القوى العاملة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛
- يحتاج العمال إلى "المهارات الشخصية" في عالم العمل اليوم؛
- وفي البلدان النامية، هناك نقص في المهارات الإدارية اللازمة للسلاسل العالمية؛ ويتطلب الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية المزيد من المهنيين والفنيين في مواقع عنق الزجاجة.[1]

3- الابتكار: عرف شومبيتر (Schumpeter) الابتكار التكنولوجي بأنه «المبادرة التي يبديها الفرد في قدراته للتخلص من السياق العادي للتفكير، واتباع نمط جديد في التفكير، وقام بتمثيله في خمسة صور: إنتاج منتجات جديدة؛ إدخال طريقة إنتاج جديدة؛ فتح ودخول أسواق جديدة؛ استعمال موارد (مادة أولية جديدة)، تحقيق تنظيم جديد للصناعة»،[2]ويرتبط الارتقاء بالمهارات والتكنولوجيا والقدرة على التعلم ويقصد به الانتقال إلى أنشطة ذات محتوى مهارات أعلى، أو هو قدرة الشركة على الابتكار لزيادة القيمة المضافة للمنتجات والعمليات، وهو بذلك يشمل رفع مستوى المهارات، التكنولوجيا، المعرفة، المنتجات، العمليات والوظائف.[3]

ثانيا العوامل المؤثرة في الارتقاء سلاسل القيمة العالمية: وقد صنفت دراسة جيلياني، العوامل المحددة للارتقاء في سلسلة القيمة إلى عوامل داخلية ويقصد بها الجهود الداخلية للشركة الموجهة لتحقيق الارتقاء، وعوامل خارجية وتشمل ثلاث مؤثرات وهي:[4]

---

[1] Cattaneo, O., Gereffi, G., Miroudot, S., & Taglioni, D. aforementioned reference.P 32.

[2] عبدلي سارة، عيساوي سهام.(2023). أهمية الابتكار التكنولوجي في التموضع ضمن سلاسل القيمة العالمية–تحليل وضعية النشاط الصناعي ذي التكنولوجيا الرائدة في صادرات الجزائر خلال الفترة (2008–2019). مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال. 12(01). 140–158. ص 143.

[3] جديدي سميحة. مرجع سبق ذكره. ص 18.

[4] جديدي سميحة. نفس المرجع. ص 17–18.

1- الكفاءة الجماعية للتكتل الذي تنتمى له الشركة؛

2-حوكمة سلسلة القيمة التي ترتبط بها الشركة؛

عرف جيرفي الحوكمة بأنها "علاقات السلطة والقوة التي تحدد كيفية تخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية وتدفقها داخل سلسلة"[1].وهي العلاقات بين الشركات والآليات المؤسسية التي يتم من خلالها التنسيق غير السوقي للأنشطة في السلسلة. يتم تحقيق هذا التنسيق من خلال وضع وإنفاذ معايير المنتج والعملية التي يجب أن تفي بها الجهات الفاعلة في السلسلة.[2]

من الواضح أن الحوكمة في سلاسل القيمة لها علاقة بممارسة التنسيق والسيطرة على طول السلسلة في أي نقطة في السلسلة، يتم تحديد الأنشطة المنجزة بواسطة مجموعة من المعلمات. المعلمات الرئيسية الثلاثة هي:

- ما سيتم إنتاجه: تصميم المنتج ومواصفاته.
- كيف يتم إنتاجها. وهذا ينطوي على تعريف عمليات الإنتاج، والتي يمكن أن تشمل عناصر مثل التكنولوجيا التي سيتم استخدامها، وأنظمة الجودة، ومعايير العمل والمعايير البيئية.
- كم سيتم إنتاجه، ومتى: جدولة الإنتاج والخدمات اللوجستية.[3]

وفي البداية، وصفت الإدارة في إطار سلاسل السلع الأساسية العالمية وصفا واسعا من حيث السلاسل "التي يحركها المشترون" أو "التي يحركها المنتجون" حيث يسلط تحليل السلاسل التي يحركها المشترون الضوء على الدور القوي لكبار تجار التجزئة ، مثل Wal-Mart و Tesco ، بالإضافة إلى التجار ذوي العلامات التجارية الناجحة للغاية (على سبيل المثال ، Nike و ReeboK) ، في إملاء الطريقة التي يتم بها تشغيل السلاسل من خلال مطالبة الموردين بتلبية معايير وبروتوكولات معينة ، على الرغم من قدرات الإنتاج المحدودة أو المنعدمة. في المقابل ، تكون السلاسل التي يحركها المنتجون أكثر تكاملا رأسيا على طول جميع قطاعات سلسلة التوريد وتستفيد من المزايا التكنولوجية أو الحجم للموردين المتكاملين.[4]

3-أنماط التعلم والابتكار في قطاع الصناعة التي تساهم فيها الشركة في نظم الابتكار القطاعية.

ويمثل النشاط الصناعي أهم هذه القطاعات:[5]

- النشاط الصناعي ذي التكنولوجيا الرائدة:

[1] Gereffi, G., & Fernandez-Stark, K. (2011). aforementioned reference. p8.
[2] Humphrey, J., & Schmitz, H. (2002). Developing country firms in the world economy: Governance and upgrading in global value chains. p3.
[3] Schmitz, H. (2004). Local enterprises in the global economy. *Edward Elgar Publishing*. p 96-97.
[4] Gereffi, G., & Fernandez-Stark, K. (2011). aforementioned reference. p8
[5] عبدلي سارة، عيساوي سهام.مرجع سبق ذكره. ص 145-146.

باعتبار أن التكنولوجيا هي استعمال تقنيات التطبيق المنظم للمفاهيم والحقائق والنظريات ونتائج البحوث التي توصلت إليها العلوم الأخرى لخدمة الحياة العملية وتطويرها وزيادة فاعليتها بمختلف مجالاتها (تكنولوجيا المعلومات، التكنولوجيا الطبية، الزراعية، الصناعية، ...)، وبما أن الابتكار التكنولوجي عملية تنسيق وتعاون بين جميع أنشطة المؤسسة لاستخدام وتبني أفكار جديدة وتطبيقها باستعمال التقنيات المناسبة لتقديم منتجات جديدة، عمليات جديدة وتحسينها، بالتالي فإن النشاط الصناعي ذي التكنولوجيا الرائدة هو تجسيد للابتكار التكنولوجي، وهو مجموعة الابتكارات التكنولوجية التي يتم استخدامها في الأنشطة الحالية لصناعة ما، والمتمثلة في:

*الصناعة التحويلية مع التصنيع عالي التقنية:

النشاط الصناعي الأول المتمثل في الصناعة التحويلية هي أحد فروع القطاع الصناعي والتي تتولى مهمة تحويل المواد التي تأتي من قطاع الصناعات الاستخراجية والقطاع الزراعي بغرض تهيئتها بحيث تكون مفيدة لإشباع الحاجات الإنتاجية أو الاستهلاكية والنشاط الثاني المتمثل في التصنيع عالي التقنية هو الصناعة التي يتم من خلالها إنتاج منتجات خضعت لعمليات مكثفة من البحث والتطوير، مثل منتجات الفضاء، وأجهزة الكمبيوتر، والمواد الصيدلانية والأدوات العلمية، والآلات الكهربائية، ويعتبر نشاطي الصناعات التحويلية وكذا التصنيع عالي التقنية أو كثيفة البحث والتطوير نشاطين صناعيين مهمين في هيكل صناعة أي دولة، إذ يتم من خلالهما تجسيد الابتكار التكنولوجي باستخدام تقنيات تكنولوجية رائدة لأن تنفيذها يحتاج تقنيات إنتاج معقدة في عمليات التصنيع الخاصة بها، لذا يجب التركيز على توفير أرضية صلبة وبنية تحتية لتطبيقهما وتطويرهما لأن ذلك يحدد مدى قدرة الدول وجاهزيتها لتبني واستخدام التكنولوجيا الرائدة باعتبارها تجسيدا للابتكار التكنولوجي.

*الخدمات القابلة للتسليم رقميا:

تعرف الخدمات القابلة للتسليم رقميا على أنها: «الخدمات التي تميل إلى التفاعل مع التقنيات الأخرى والتي تغطي كلا من التمويل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات(UNCTAD 2022) .« كما عرفت على أنها: «الخدمات ذات المهارات الكثيفة من حيث مستويات التعليم في الصناعة والوظائف والتكنولوجيا المجسدة في الاستثمار وسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات»

وبالتالي فإن النشاط الصناعي ذي التكنولوجيا الرائدة بشقيه يغطي القدرات الوطنية لبلد ما في استخدام هذه التكنولوجيات واعتمادها وتكييفها، وتتمثل التقنيات مثل: إنترنت الأشياء (IoT)، والبيانات الضخمة (Big Data الذكاء الاصطناعي وتعليم الآلة (AIML)، تكنولوجيا الروبوتات (Robotic)، البلوكشين (Block Chain)، الواقع المعزز التوأم الرقمي، (Cloud Computing) الحوسبة السحابية (Augmented Reality) (Digital Twin)) تجسيدا للابتكار التكنولوجي.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس الارتقاء في سلاسل القيمة

من الصعب احتواء كل مؤشرات الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، ولكن سوف نعتمد عن بعض المؤشرات التي وجدناها في الدراسات السابقة.

1-**مؤشر اقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index**[1] يعرف البنك الدولي اقتصاد المعرفة بالاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتضمن جلب المعارف الأجنبية وتطبيقها، بالإضافة إلى توطين المعرفة وتكييفها وإنتاجها. ويقوم البنك الدولى بإصدار مؤشر خاص باقتصاد المعرفة بشكل دوري يهدف من خلاله تقييم أداء الحوافز الاقتصادية والحاكمية الرشيدة، والتعليم، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتم استخدام برنامج تفاعلي شبكي طور لهذا الغرض معد للاستخدام العام ويضم أربعة وثمانين (84) مؤشرا تم تجميعها في أربعة ركائز لقياس القدرة على انتاج وتبني ونشر المعرفة في سبيل التحول إلى اقتصاد المعرفة.

- الجهة التي تصدر المؤشر والموقع الإلكتروني: يصدر المؤشر عن مجموعة البنك الدولي بشكل دوري كل خمس سنوات، يمكن تصفح وتحميل البيانات عبر الموقع الإلكتروني https://data.worldbank.orgm :

- **منهجية المؤشر**: يستند مؤشر الاقتصاد المعرفي على أربعة ركائز وأربعة عشر مؤشراً فرعياً لقياس القدرة على إنتاج وتبني ونشر المعرفة في سبيل التحول إلى الاقتصاد المعرفي. ويتم ذلك عن طريق دليل ذو مؤشرات رقمية يدعى دليل اقتصاد المعرفة. ويقدم المؤشر بيانات عن 146 دولة تشمل الركائز الأربعة التي يستند إليها مؤشر الاقتصاد المعرفي:
  - الابتكار البحث والتطوير؛
  - التعليم وتنمية الموارد البشرية؛
  - البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
  - الحاكمية الرشيدة والأداء المؤسساتي.

2- مؤشر الابتكار العالمي Global Innovation Index[2]: يعرف الابتكار بأنه تطوير منتج جديد أو محسّن بشكل كبير (سلع وخدمات)، أو عملية إنتاجية جديدة، أو طريقة تسويق جديدة، أو أسلوب تنظيم جديد في ممارسة العمل التجاري، أو تنظيم مكان العمل أو العلاقات الخارجية، ويعتبر "مؤشر الابتكار العالمي" مرجعاً لقياس أداء الاقتصاد في هذا المجال، والذي يُمكن صانعي السياسات ورواد الأعمال من تقييم التقدم المحرز.

[1] دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات. مرجع سبق ذكره. ص 61.

[2] دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات. نفس المرجع. ص 63.

يقدم المؤشر مقاييس تفصيلية حول أداء الابتكار في العالم. وتغطي مؤشراته البالغ عددها 80 مؤشراء عدة مجالات بما في ذلك البيئة السياسية والتعليمية والبنية التحتية وتطور الأعمال. إلى جانب ذلك، يحلل المؤشر ابتكارات الطاقة في العقد المقبل، ويحدد الانجازات الكبيرة المحتملة في مجالات من قبيل إنتاج الطاقة وتخزينها وتوزيعها واستهلاكها.

- الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني: يصدر مؤشر الابتكار العالمي سنوياً عن جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البيانية عبر الموقع الإلكتروني:

www.globalinnovationindex.org

- منهجية المؤشر: المؤشر العالمي للابتكار هو متوسط المؤشرين فرعيين المدخلات والمخرجات). حيث يقيس المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار عوامل في الاقتصاد الوطني تشمل أنشطة ابتكارية مجموعة في خمس مجالات: (1) المؤسسات، (2) ورأس المال البشري والبحث (3) والبنية التحتية (4) وتطور الأسواق، (5) وتطور الأعمال، أما المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار فيقيس الدلائل الحقيقية على نتائج الابتكار التي تنقسم بدورها إلى مجالين (1) المخرجات المعرفية والتكنولوجية، (2) والمخرجات الإبداعية.

من المآخذ على هذا المؤشر فرضيته التي تشير إلى أن حدوث الابتكار يتطلب بالضرورة وجود مجتمع مبتكر من جهة أخرى، يلاحظ في هذا المؤشر محدودية الوزن النسبي للبحث والتطوير، بافتراض أن الابتكار يحدث خارج نطاق البحث والتطوير. بالإضافة إلى ذلك، إدراج مفهوم الإطار المؤسسي في مدخلات هذا المؤشر، بما يتضمنه من سيادة القانون والاستقرار السياسي والأمني، وكفاءة المنظومة القضائية.

3-مؤشر المعرفة العالمي Global Knowledge Index[1] : تأكيدا على الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها، تم إصدار مؤشر المعرفة العالمي أول مرة في عام 2017 بهدف قياس المعرفة. باعتباره مفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة.

*الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني:

يصدر مؤشر المعرفة العالمي سنويا، وهو نتاج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة، أعلن عنها في قمة المعرفة للعام 2016.

يمكن تصفح وتحميل بيانات المؤشر عبر العنوان الالكتروني التالي www.knowledge-4all.com :

- منهجية المؤشر يتكون المؤشر في 7 عناصر اساسية هي التعليم ما قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب

[1] دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات. مرجع سبق ذكره. ص 65.

المهني التعليم العالي البحث والتطوير والابتكار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاقتصاد والفئات التمكينية.

أبرز الانتقادات حول منهجية هذا المؤشر:

يرتبط المؤشر بمفاهيم اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة ولكنه يركز على فهم ضيق يرتكز على التعليم والتكنولوجيا. ضعف الوزن النسبي للابتكار في المؤشر والذي تم دمجه مع البحث والتطوير في محور واحد وأعطى هذا المحور وزنا نسبيا يساوي نسبة 15% من المؤشر. وهذه الأوزان تقلل من دور الابتكار المحوري والذي يقع في قلب الاقتصاد المعرفي، وتتصادم مع نظريات النمو الاقتصادي التي تجعل الابتكار قاطرة النمو المستدام والمحرك الرئيسي للإنتاجية.

4-مؤشر التموقع في سلاسل القيمة العالمية: حدد أيضا كوبمان وآخرون مؤشر التموقع الذي يميز الانحدار النسبي لدولة ما في صناعة معينة، حيث يقترحون قياس المنبع كنسبة لوغاريتمية لتوريد بلد من السلع الوسيطة المستخدمة في صادرات البلدان الأخرى إلى استخدام السلع الوسيطة المستوردة في إنتاجه الخاص:

$$\ln\left(1+\frac{DVX}{Gross\ Exports}\right)-\ln\left(1+\frac{FVA}{Gross\ Exports}\right)$$

البلدان التي لديها مؤشر تموقع أكبر هي أكثر اتساعا نسبيا، أي أنها تساهم بقيمة مضافة الصادرات البلدان الأخرى أكثر من مساهمة البلدان الأخرى في صادراتها، بالطبع يمكن أن يكون للدولتين قيم متطابقة لمؤشر التموقع في سلاسل القيمة العالمية في أحد القطاعات مع وجود درجات مختلفة جدا من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لذلك يجب استخدام مؤشر التموقع بالاقتران مع مؤشر المشاركة الذي يلخص أهمية السلسلة التوريد العالمية لذلك البلد.[1]

5-مؤشر BROD-VASH: يمثل القيمة المضافة الناتجة من الصناعة i في البلد c كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي تعتبر نسب القيمة المضافة / المخرجات من المحددات الرئيسية لحصص الدولة من القيمة المضافة المتجسدة في التجارة والطلب النهائي.

- المؤشر متوفر على قاعدة بيانات OECD اصدار سنة 2023 الذي يغطي الفترة الزمنية 1995-2020. على الرابط التالي:

https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=TIVA_2022_C1

[1] باهي عبد المالك. (2021-2022). أثر الاندماج في سلاسل القيمة كمدخل لاستكمال مشروع التكامل الاقتصادي المغاري دراسة قياسية 1990-2019. أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتصرف تونس. جامعة تونس المنار. ص 195.

6- مؤشر التنافسية العالمي Global Competitiveness Index:[1] نبذة عن المؤشر يصدر مؤشر التنافسية العالمي مرة في كل سنة منذ عام 1979، حيث يقوم قياس القدرة التنافسية لاقتصاديات عدد كبير من الدول سواء المتقدمة أو النامية وكذلك أهم العوامل المحددة لها. ويتم تحديد مدى تنافسية الاقتصادات التي تندرج في المؤشر من خلال منهجية ترتكز على مجموعة من المؤشرات الجزئية والتي تم تجميعها في 12 ركيزة تمثل المرتكزات والدعامات الأساسية للتنافسية.الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني يصدر هذا المؤشر في تقرير سنوي من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي.يمكن قراءة التقرير وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي: www.weforum.org.

- منهجية المؤشر منذ أول إصدار في عام 1979 وإلى حدود عام 2017، تم احتساب درجات هذا المؤشر اعتمادا على مجموعة من البيانات المتعلقة بالدعائم الأساسية للتنافسية التالية: المؤسسات والابتكار، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي. والتعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق السلع وتطوير سوق المال والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق، ومدى تقدم الأعمال. وقد تم تجميع هذه الدعائم في ثلاث فئات رئيسية: "المتطلبات الأساسية(Basic Requirement) "، و "معززات (Innovation Factors)" و"عوامل الابتكار،" (Efficiency Enhancers) الكفاءة، ومع سطوع تغييرات جديدة مهمة في أداء العديد من الاقتصادات ارتباطا بظهور الثورة الصناعية الرابعة، والتي تمثل ثورة حقيقية ومرحلة جديدة لكل دول العالم لكونها تمثل في نفس الوقت فرصا لخلق وظائف جديدة وكذلك لتهديدها بحدوث تباعد أو استقطابات جديدة بين الاقتصادات والذي يدفع بالتالي إلى إعادة النظر في السياسات وتحديد مسارات جديدة، أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي ابتداءاً من عام 2018 ''مؤشر التنافسية العالمي 4.0 '' كمساهمة من هذه المؤسسة في التفكير في صنع السياسات من خلال دمج مفهوم الثورة الصناعية الرابعة في تعريف القدرة التنافسية.

وتعتمد المنهجية الجديدة لقياس القدرة التنافسية على 98 مؤشراً فرديا، منها 34 مؤشرا تم الإحتفاظ بها من المنهجية السابقة. وقد تم تجميع هذه المؤشرات في أربعة محاور رئيسية)تيسير بيئة الأعمال، ورأس المال البشري، والأسواق ومنظومة الإبتكار(تندرج في 12 دعامة أساسية وهي: المؤسسات، والبنية التحتية، والاستعداد التكنولوجي، وسياق الاقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم، والمهارات، وسوق المنتجات، وسوق العمل، والنظام المالي، وحجم السوق، وديناميكية الأعمال، والقدرة على الابتكار. وبالإضافة إلى تحديد الوضعية التنافسية لكل دولة، يوضح كل مؤشر من خلال استخدام مقياس تقييم من 0 إلى 100 مدى دنو الاقتصاد من الوضع المثالي أو ''القيمة

[1] دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات. مرجع سبق ذكره. ص 37-38.

المثالية" للقدرة التنافسية. إضافة إلى بعض البيانات الكمية (متغيرات الاقتصاد الكلي)، يستند مؤشر التنافسية على نوع آخر من مصادر المعلومات والتي تتعلّق بنتائج مسح سنوي "مسح الرأي التنفيذي" (Executive Opinion Survey) مع أكثر من 160 معهد شريك حول العالم (معاهد البحوث والمنظمات التجارية) وحوالي 15000 من رجال الأعمال والشركاء لتحديد العوامل 16 الأكثر إعاقة لتطوير الأعمال في كل دولة. هذا النوع من المصادر تعترضه في العديد من الأحيان انتقادات تخص أجوبة المستجوَبين والتي قد تسيطر عليها حالتهم المزاجية ونتائج معاملاتهم الاقتصادية، وبالتالي فقد يتعمّد رجال الأعمال عند استجوابهم عن رأيهم في دولهم الأصلية إلى التحيّز والمديح مثلما قد يوجّهون انتقادات شديدة لأنظمة الدول.

7-مؤشر التنافسية الصناعية Competitive Industrial Performance Index [1] : يصدر مؤشر التنافسية الصناعية عن منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة بشكل سنوي، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس وتحديد قدرة الدول على إنتاج وتطوير السلع المصنعة ومدى احتوائها على قيمة مضافة كبيرة وتكنولوجيا متطورة، وكذلك قدرتها على فرض صناعتها وزيادة تواجدها في الأسواق المحلية والدولية وفقا لثمانية مؤشرات فرعية اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة والقيمة المضافة والدخل القومي والتصدير. وهي مجمعة في ثلاث مستويات، يمكن تصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي: www.unido.org.

- منهجية المؤشر يتم قياس وتحديد التنافسية الصناعية وفقا لثمانية مؤشرات فرعية اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة والقيمة المضافة والدخل القومي والتصدير، وهي مجمعة في ثلاث مستويات يتراوح مقياس كل مؤشر بين 0 إلى 1 وكلما اقترب تقييم دولة من النقطة 8 كلما يعني ذلك بقدمها على مستوى التنافسية الصناعية.

المستوى الأول: قدرة الدولة على انتاج وتصدير السلع المصنعة:

-القيمة المضافة في المنتجات المصنعة للفرد (مؤشر 1).

-الصادرات التحويلية للفرد (مؤشر 2).

المستوى الثاني: وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي:

-كثافة التصنيع مؤشرين (3 و 4).

-جودة الصادرات مؤشرين (5 و 6).

المستوى الثالث: تأثير الدولة على التصنيع العالمي:

-حصة الدولة في القيمة المضافة الصناعية العالمية (مؤشر7).

[1] دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات. مرجع سبق ذكره. ص 41-42.

-حصة الدولة في الصادرات الصناعية العالمية (مؤشر 8).

ما يمتر منهجية مؤشر التنافسية الصناعية هو قيامه بقياس التنافسية لكل دولة. اعتمادا على قياسات ومؤشرات المخرجات الاقتصاد والتصنيع بخلاف مؤشر التنافسية. للمنتدى الاقتصادي العالمي والذي يعتمد على مدخلات الاقتصاد، ومن بين أهم الملاحظات أيضا هو عدم الأخذ بالاعتبار والفصل عند حساب هذا المؤشر بين الدول التي تتوفر على ثروات كبيرة من الموارد المعدنية والطاقوية والدول التي لا تتوفر على هذه الموارد.

المبحث الثالث: أثر التحرير التجاري على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.

سنتطرق في هذا المبحث لاستعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت مجموعة منها التحرير التجاري والثانية تناولت سلاسل القيمة العالمية والثالثة تناولت أثر التحرير التجاري على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، وكل هذا كان في المطلب الأول أما المطلب الثاني أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وأبرزنا فيه القيمة المضافة.

المطلب الأول: الأدبيات التجريبية

1-دراسة Ariño-Francisco Monge [*1] (2011) والموسومة بـ : كوستاريكا : الانفتاح التجاري وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقاسم الإنتاج العالمي: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأبعاد الاقتصادية لمساهمة كوستاريكا في سلاسل القيم العالمية، وخاصة حصة الصادرات التي تنتج محلياً والمساهمة النسبية لقطاعات البلاد المختلفة في هذا الجانب المحلي لصادرات سلاسل القيم العالمية. وذلك باستعمال المنهج الوصفي و المنهج التحليلي و القياسي وتظهر الدراسة أن كوستاريكا تمكنت من دمج جدول أعمال نشط في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية (MTNs) مع مفاوضة العديد من اتفاقيات التجارة التفضيلية (PTAs) تلك الاتفاقيات وعلى وجه الخصوص مع الولايات المتحدة، الصين والاتحاد الأوروبي، ستعزز نسبة الصادرات الإجمالية المستفيدة من الوصول التفضيلي في أسواق الوجهة من 24% إلى أكثر من 83% على طول هذا المسار من تحرير التجارة، ركزت البلاد بشكل قوي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات عالية التقنية والخدمات، حيث كان أحد العناصر الرئيسية التي ساهمت في إدراج كوستاريكا في سلاسل القيمة العالمية وربما كانت الجزء الأكثر إثارة للانتباه في هذه العملية، هو بدء تأسيس انتل مصنعا في كوستاريكا لإنتاج معالجات الحاسوب أواخر العقد 1990. وقد تحولت هذه الخطوة إلى نقطة تحول في التاريخ الاقتصادي لكوستاريكا، إلى حد أنها أحدثت تغييرًا كبيرًا في هيكل التصدير. وقد ساعد إنشاء شركات مشاركة في سلاسل القيمة العالمية في كوستاريكا بفضل نظام المناطق الحرة الذي حافظت البلاد عليه منذ أوائل الثمانينيات. تم تحديث القانون الذي ينظم عملية

[1] Monge-Ariño, F. (2011). Costa Rica: trade opening, FDI attraction and global production sharing (No. ERSD-2011-09). WTO Staff Working Paper.

نظام المناطق الحرة في عام 2009، بهدف ضمان توافقه مع التعهدات التي قامت بها كوستاريكا في منظمة التجارة العالمية، وقدرته على الاستمرار في خدمة دور رئيسي في جذب الاستثمار المباشر الأجنبي وتشارك كوستاريكا حاليًا فيما لا يقل عن خمس سلاسل قيم رئيسية: الإلكترونيات، والأجهزة الطبية، والسيارات، والطيران/الفضاء، وأجهزة الفيلم/البث. تشارك كوستاريكا في هذه السلاسل الخمس من خلال تصدير عدد محدود من المنتجات والخدمات التي تنتجها البلاد من قبل ستين شركة، 80% منها تعمل في المناطق الحرة. مما أدى إلى تحول كبير في هيكل صادراتها وإدماج حصة كبيرة من الاقتصاد في سلاسل القيمة العالمية. ونتيجة لذلك، ترتبط حوالي 43% من إجمالي صادرات البلاد بسلاسل القيمة العالمية، مع متوسط قيمة مضافة منتجة داخليًا تبلغ حوالي 36% من قيمة هذه الصادرات. تشكل العمالة ورأس المال العاملين في الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية حوالي 40% من الإسهام المحلي في الصادرات، في حين تشكل الخدمات والإمدادات المقدمة محليًا حوالي السدس والعشر على التوالي. بدورها تختلف الأهمية النسبية للخدمات المختلفة بشكل كبير عبر سلاسل القيمة العالمية المحددة.

ومن المهم أن نذكر أن الموقع الجغرافي المتميز لكوستاريكا – بلد صغير في منتصف الأمريكيتين مع وصول إلى كل من المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي، لعب أيضًا دورًا هامًا في جذب الاستثمار المباشر الأجنبي والإندماج في سلاسل القيمة العالمية. ويخلق ذلك جنبًا إلى جنب مع الأمان والتنبؤ في التجارة الذي توفره كل من الاتفاقيات متعددة الأطراف والثنائية، منصة تصدير قوية بوصول تفضيلي إلى أكبر وأكثر الأسواق دينامكية في العالم. ولا ننس أن منتدى الاقتصاد العالمي قد صنف جودة نظام التعليم في كوستاريكا في المرتبة الأولى، وبيئة تيسير التجارة في المرتبة الثانية بين الدول اللاتينية ومنه قد صنفت البلاد ضمن أفضل ثلاث دول آمنة في أمريكا اللاتينية.

يسلط ملف الاستثمار الأجنبي المستقطب من قبل كوستاريكا الضوء على مزاياها التنافسية مما جعل من البنك الدولي بتصنيف كوستاريكا في المرتبة الأولى من بين الدول المصدّرة للسلع فائقة التكنولوجيا، والمنتجات الخام غير الطبيعية في أمريكا اللاتينية. وفي الواقع تظهر كوستاريكا بنسبة رابعة على مستوى العالم من حيث حصة صادرات التكنولوجيا العالية في إجمالي الصادرات.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

- شاركت كوستاريكا بنشاط في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية وتفاوضت على العديد من اتفاقات التجارة التفضيلية مع شركاء تجاريين رئيسيين مثل الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي(PTAs)؛
- من المتوقع أن تؤدي اتفاقات التجارة التفضيلية، لا سيما مع الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، إلى زيادة كبيرة في حصة إجمالي صادرات كوستاريكا التي تستفيد من الوصول التفضيلي إلى أسواق المستهدفة؛

- أدى الاهتمام بالصناعات التحويلية والصناعات ذات التقنية العالية إلى تحول في تركيز كوستاريكا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وتحول في هيكل صادراتها والاندماج في القيمة العالمية؛
- يرتبط ما يقرب من 43٪ من إجمالي صادرات كوستاريكا بسلاسل القيمة العالمية، بمتوسط 36٪ من القيمة المصدرة يتم إضافتها محليًا؛
- يتوقع أن ترسيخ اتفاقيات التجارة الحرة التي تم التفاوض عليها بين كوستاريكا والصين وسنغافورة والاتحاد الأوروبي، وكذلك المفاوضات متعددة الأطراف في جولة الدوحة، سيساهم في تعزيز منصة الصادرات بحيث يمكن للبلاد زيادة وتنويع مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية؛
- يمكن أن تسهم مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة مع شركاء تجاريين استراتيجيين آخرين في توسيع نطاق صادرات البلاد، وكذلك في توفير الأساس لمحفظة استثمارية متنوعة ومتوازنة.

2-دراسة Rashmi Banga [1]*(جوان 2014) والموسومة بـ: الارتباط بسلاسل القيمة العالمية ليس كافيًا: هل تقومون بتصدير محتويات القيمة المضافة المحلية؟: هدفت هذه الدراسة إلى تبيين الطرق البديلة لقياس مشاركة بلد ما في سلاسل القيمة العالمية (GVCs)، وتقدر توزيع المكاسب بين البلدان من حيث الحصص في إجمالي القيمة المضافة الناتجة عن التجارة في إطار سلاسل القيمة العالمية. وتسلط الورقة الضوء على عدم كفاية الربط بسلاسل القيمة العالمية لضمان تحقيق مكاسب للبلدان. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تركز السياسات على زيادة الروابط الأمامية، التي تنطوي على تصدير محتويات القيمة المضافة المحلية حيث أدت سلاسل القيمة العالمية إلى تجزئة عمليات الإنتاج عبر البلدان وتعزيز التجارة الشبكية، ومن ثم فإن الربط بسلاسل القيمة العالمية في حد ذاته يعتبر بشكل متزايد تحديا إنمائيا جديدا في البلدان النامية. ويجري إعادة تشكيل السياسات الصناعية من أجل التكيف مع هذا البعد الجديد للتجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، بهدف الارتباط بسلاسل القيمة حيث أن أكثر الدراسات تولي اهتمام ضئيل جدا لقياس صافي القيمة المضافة التي تخلقها التجارة داخل سلاسل القيمة العالمية. وأحد الأسباب المحتملة لذلك هو الافتقار إلى الوضوح المفاهيمي بشأن ماهية التجارة التي يمكن تصنيفها كتجارة في إطار سلاسل القيمة العالمية وكيفية قياسها، ناهيك عن قياس توزيع المكاسب في إطار سلاسل القيمة العالمية من حيث القيمة المضافة. حيث تشرح الدراسة بإيجاز تطور سلاسل القيمة العالمية وتبين الفجوات بين صادرات القيمة المضافة وإجمالي الصادرات. وتقدر صادرات القيمة المضافة وإجمالي الصادرات لبلدان متقدمة النمو ونامية مختارة، لبحث القيمة المضافة الأجنبية والقيمة المضافة المحلية في صادراتها وكذلك طرقا مختلفة لتقدير مشاركة بلد ما في سلاسل القيمة العالمية، وحصة مختلف عناصر الصادرات الإجمالية العالمية من حيث القيمة المضافة الأجنبية والقيمة المضافة

[1] Banga, R. (2014). Linking into global value chains is not sufficient: do you export domestic value added contents?. *Journal of Economic Integration*, 267-297.

المحلية في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات في بلدان مختارة، وكذلك حصة سلاسل القيمة العالمية في إجمالي القيمة المضافة التي أوجدتها الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة في بلدان مختارة. وتناقش المقارنة القطاعية للقيمة المضافة الأجنبية في إجمالي صادرات الصين والهند، وتقدر نسبة الروابط الخلفية والأمامية بالنسبة لبلدان متقدمة النمو ونامية مختارة، واستعملت الدراسة المنهج الوصفي في الأدبيات النظرية والمنهج التحليلي استنادا إلى قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية بشأن التجارة في القيمة المضافة والجداول العالمية المنسقة للمدخلات والمخرجات المقدمة من منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتحليلات القيمة المضافة لتقدير القيمة المضافة المحلية والقيمة المضافة الأجنبية التي تم إنشاؤها في قطاعي التصنيع والخدمات عندما يتم تصدير منتج من بلد معين حيث تقدر الدراسة الروابط الخلفية (القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات) والروابط الأمامية (القيمة المضافة المحلية التي تدخل صادرات البلدان الأخرى) لكل بلد لقياس مشاركته في سلاسل القيمة العالمية واستخلصت الدراسة النتائج التالية :

- تُظهر الورقة أن 67٪ من إجمالي القيمة العالمية التي تم إنشاؤها في إطار سلاسل القيمة العالمية من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين أن حصة البلدان الصناعية الوطنية NIC وبلدان BRICS تبلغ 25%، ويتم تقاسم 8% فقط من إجمالي القيمة المضافة بين جميع البلدان النامية الأخرى والبلدان الأقل نمواً؛
- أن مجرد الربط بسلاسل القيمة العالمية لا يكفي لاستفادة البلدان. وبدلاً من ذلك ينبغي أن تركز السياسات على زيادة الروابط الأمامية، التي تنطوي على تصدير محتويات القيمة المضافة المحلية؛
- القدرة التنافسية للبلدان في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تختلف، حيث تتمتع بعض البلدان بروابط أمامية أقوى من غيرها. على سبيل المثال، تتمتع الولايات المتحدة بروابط أمامية أقوى مقارنة بروابطها الخلفية، في حين أن القيمة المضافة المحلية للصين التي تدخل صادرات الدول الأخرى أقل؛
- وتقدر مدى مشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية من حيث حصتها في إجمالي القيمة المضافة التي أوجدتها سلاسل القيمة العالمية؛
- وقد أبرزت الدراسات تحول الأرباح من أنشطة التصنيع إلى خدمات مثل أنشطة الإدارة والتسويق في سلاسل القيمة العالمية. ويعكس ارتفاع القدرة التنافسية في الخدمات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حقيقة أن مساهمة الخدمات في صادرات القيمة المضافة بالنسبة لهذه البلدان تقارب 50 في المائة.

كما أوصت الدراسة بما يلي:

* يمكن أن تركز البحوث الإضافية على استكشاف سياسات واستراتيجيات محددة يمكن أن تساعد البلدان على زيادة روابطها الأمامية في سلاسل القيمة العالمية، مثل تعزيز محتويات القيمة المضافة المحلية في الصادرات؛

* سيكون من المفيد دراسة العوامل التي تساهم في التوزيع غير المتكافئ للمكاسب بين البلدان في سلاسل القيمة العالمية وتحديد الحلول الممكنة لمعالجة هذه القضية؛

* يمكن للدراسات المستقبلية أن تدرس تأثير الأنواع المختلفة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على النمو الاقتصادي والتنمية، مع مراعاة الروابط الخلفية والأمامية على حد سواء

* هناك حاجة إلى المزيد من دراسات الحالة المتعمقة عن البلدان التي نجحت في زيادة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية وحققت صادرات ذات قيمة مضافة أعلى، لاستخلاص الدروس وأفضل الممارسات التي يمكن أن تطبقها البلدان الأخرى.

3-دراسة Hikari ISHIDO[1]* (مارس 2015): الموسومة بإنشاء سلاسل القيمة العالمية من خلال تحرير التجارة في الخدمات: تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أهمية إنشاء سلاسل القيمة العالمية من خلال تحرير التجارة في الخدمات، حيث كشفت قاعدة بيانات عن ترتيبات سياسية غير مترابطة إلى حد ما بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات. ومع أن الأعضاء معترف بهم على نطاق واسع في قطاع الأعمال، يبدو أن تنسيق السياسات ذات الصلة مفقود. ومن هذا المنطلق، تستطيع منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أن تعمل على إنشاء "جدول الالتزام بتجارة الخدمات" المتجانس الخاص بها والذي سوف يركز على معايير بسيطة لمشاركة رأس المال الأجنبي. ومن المؤكد أن هذا من شأنه أن يسهم في تشكيل سلسلة قيمة عالمية على نطاق منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC).

ووفقًا لغونزاليس وجواش وسيريبريسكي (2007)، فإن النظام اللوجستي المعقد، الذي يتكون من البنية التحتية وخدمات النقل، والممارسات اللوجستية التجارية وإجراءات تيسير التجارة، هو المفتاح لتسهيل التدفق المادي للسلع والخدمات. ويشددون أيضًا على أنه يجب التعامل مع المجالات الرئيسية الثلاثة التالية من أجل تحسين تدفق البضائع عبر السلسلة اللوجستية: (1) النقل، (2) لوجستيات الأعمال، و(3) تيسير التجارة.

يوضح التصور المفاهيمي للعوامل التي تدخل في تدفق السلع أن خيارات التحليل والسياسات لا ينبغي أن تقتصر حصريًا على اختناقات البنية التحتية (تعتبر البنية التحتية العنصر الصلب في الخدمات اللوجستية) ولكن يجب أيضًا أن تأخذ في الاعتبار القواعد والإجراءات التي تنظم الخدمات (العنصر الناعم).

[1] Hikari, I. (2015). *Establishing global value chains through the liberalization of trade in services* (No. 515). Institute of Developing Economies, Japan External Trade Organization (JETRO).

فإن الجهود المؤسسية في شكل تحرير التجارة في الخدمات تساهم بشكل كبير في تعزيز الاتصال في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ، ويشكل تحرير التجارة في الخدمات ومواءمتها، وخاصة في قطاع النقل الدولي، قضية سياسية مهمة عندما يتعلق الأمر بتحقيق سلاسل توريد موثوقة.

بعد إنشاء قاعدة بيانات توضح وجود قيود على الوصول إلى الأسواق و/أو تعامل الدول مع كل قطاع من قطاعات الخدمات، توصلت الدراسة إلى أن مستوى الالتزام يختلف اختلافًا كبيرًا بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)، وأن مستويات الالتزام في إطار اتفاقيات التجارة الحرة بين الآسيان + n أعلى من التزام أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) بالجاتس. كما وجدت الدراسة أن هناك أوجه تشابه بين الاقتصادات والقطاعات في نمط التزام أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) بقطاع الخدمات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

وقد اقترحت الدراسة سياسات لتحقيق سلاسل توريد أكثر موثوقية وهي:

- توفير البنية التحتية اللازمة لإزالة نقاط الاختناق المادية على طول سلسلة التوريد بأكملها؛
- تحسين الأطر السياسية والتنظيمية التي من شأنها تعزيز أداء قطاع الخدمات اللوجستية و/أو مقدمي الخدمات اللوجستية؛
- تبسيط الإجراءات التجارية بحيث تصبح المعاملات بين الشركات والهيئات الحكومية أسهل وأسرع وأكثر اقتصادا من ذي قبل والهدف الاستراتيجي.

4-دراسة Inga Heiland ، Rahel Aichele [1]* (**سبتمبر 2016**) الموسومة بـ: أين القيمة المضافة؟ تحرير التجارة وشبكات الإنتاج : هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة تحرير التجارة في تجزئة الإنتاج العالمي وتشكيل شبكات الإنتاج. ولتحقيق هذه الغاية، وضعت مؤشرات تقاسم الإنتاج التي تم تطويرها في الأدبيات، مثل نسبة القيمة المضافة إلى الصادرات (نسبة VAX) التي اقترحها جونسون ونوغيرا (2012) ومحتوى القيمة المضافة المحلية لنسبة الصادرات (نسبة DVA) من نموذج تجارة التوازن العام متعدد القطاعات ومتعدد البلدان. اقترح تدابير جديدة قائمة على النموذج لشبكات الإنتاج على المستوى القطاعي الثنائي. يمكن تقدير هذا النموذج، وهو أحد أشكال كالينو وبارو (2015)، بشكل مباشر بناءً على جداول المدخلات والمخرجات الدولية، ومن ثم استخدامه لتحليل آثار التغيرات في المتغيرات الخارجية، مثل تكاليف التجارة، على درجة تجزئة الإنتاج، وهيكل سلسلة القيمة العالمية وكثافة شبكات الإنتاج.كما تسلط هذه الدراسة الضوء على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 2001. ونقوم بمحاكاة تأثير التخفيضات الجمركية المرتبطة بها على هيكل شبكات الإنتاج التي

[1] Aichele, R., & Heiland, I. (2018). Where is the value added? Trade liberalization and production networks. *Journal of International Economics*, *115*, 130-144.

تشمل الصين، وتكوين القيمة المضافة لصادرات الصين، وكذلك على الدرجة العالمية لتجزئة الإنتاج. وتسعى الدراسة إلى المساهمة في توفير نموذج لتدفقات التجارة ذات القيمة المضافة وشبكات الإنتاج، ومن خلال توفير تقدير كمي للتأثيرات المحلية والعالمية لواحدة من الأمثلة الرئيسية لتحرير التجارة: انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. تحلل أيضًا تأثير التغيرات في تكلفة التجارة على تجزئة الإنتاج العالمي، وتحديدًا الانخفاض في نسبة القيمة المضافة العالمية بين عامي 2000 و2007 واستعملت الدراسة المنهج الوصفي لمراجعة الأدبيات النظرية والمنهج القياسي والتحليلي باستعمال قاعدة بيانات ICIO التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي توفر جداول IO دولية منسقة بالإضافة إلى قيم الإنتاج وتجارة السلع النهائية والوسيطة والاستهلاكية. تحتوي قاعدة البيانات على بيانات لـ 63 دولة وإجمالي بقية دول العالم للأعوام 1996-2011، مع تفصيل قطاعي عند مستوى مكون من رقمين تقريبًا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) يشمل 33 قطاعا. واستخلصت الدراسة النتائج التالية:

- أدى تحرير التجارة، وتحديداً انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، إلى تجزئة الإنتاج العالمي وتشكيل شبكات الإنتاج. ويتضح ذلك من انخفاض نسبة القيمة المضافة المحلية العالمية (DVA) بين عامي 2000 و2007، حيث تمثل التغيرات في تكلفة التجارة حوالي 6-12٪ من هذا الانخفاض الخاصة بها؛
- كان لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية تأثير كبير على نسبة الصادرات والتي زادت بسبب وجود مناطق معالجة للصادرات DVA؛
- يمكن أن يعزى تعزيز شبكات الإنتاج مع الدول المجاورة أيضًا إلى انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، مما يشير إلى دورها كقوة دافعة وراء هذه الظاهرة؛
- تميل نسب القيمة المضافة المحلية المستندة إلى عمليات الإدخال والإخراج إلى التقليل من محتوى القيمة المضافة المحلية، نظرًا لأن جداول عمليات الإدخال والإخراج تعتمد عادةً على عينات حيث تكون الشركات الكبيرة ذات حصص المدخلات الوسيطة الأعلى وهي ممثلة تمثيلا زائدا ومع ذلك، فإن تقسيم الصين إلى أربعة قطاعات إنتاجية مع جداول الإدخال والإخراج الفردية من المرجح أن يقلل من هذا التحيز؛
- شهد الاستثمار الأجنبي المباشر أيضًا عملية تحرير كبيرة في الصين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ولكن كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة مع الصين ودرجة تقاسم الإنتاج العالمي غير واضحة مبدئيا.

كما أوصت الدراسة إلى أعمال مستقبلية:

- يمكن إجراء المزيد من البحوث لاستكشاف تأثير تحرير التجارة وشبكات الإنتاج على صناعات أو قطاعات محددة، مع مراعاة التباين المحتمل في التأثيرات؛
- تركز الورقة على آثار انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، ولكن الدراسات المستقبلية يمكن أن تدرس تأثير الاتفاقيات التجارية الأخرى أو تغييرات السياسة على شبكات الإنتاج وسلاسل القيمة العالمية؛
- سيكون من المفيد دراسة دور التقدم التكنولوجي والرقمنة في تشكيل شبكات الإنتاج والتدفقات التجارية، حيث قد يكون لهذه العوامل آثار كبيرة على سلاسل القيمة العالمية؛
- يمكن للبحوث المستقبلية أيضاً أن تستكشف آثار شبكات الإنتاج وتحرير التجارة على توزيع الدخل وأنماط العمالة والتنمية الاقتصادية في مختلف البلدان والمناطق؛
- يمكن أن تكون دراسة الاستدامة البيئية لشبكات الإنتاج وإمكانية تخضير سلاسل القيمة العالمية مجالًا مهمًا للبحث في المستقبل.

5-دراسة Kirill Muradov[1]* (مارس 2017) والموسومة بـ: تكاليف التجارة والحدود في سلاسل القيمة العالمية : هدفت هذه الدراسة إلى إظهار آثار تضخم تكاليف التجارة بسبب المعابر الحدودية المتعددة على طول سلاسل القيمة العالمية المعروفة من الأدبيات العلمية وتقارير منظمات دولية واقترحت الدراسة مقياسين جديدين للمقاومة التراكمية للصادرات في سلاسل القيمة العالمية ومقياس لمتوسط عدد الحدود والمعابر التي تعتمد على إطار المدخلات والمخرجات المشتركة بين البلدان، وتسلط الورقة الضوء على الأثر المعادل لتحرير التجارة على مخاطر الحماية التراكمية الأعلى المرتبطة بتجزؤ الإنتاج على الصعيد الدولي. واستعملت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي و المنهج القياسي باستعمال معطيات من قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية، المكملة بتقديرات مستمدة من الأمم المتحدة ، UN Comtrade وUN TRAINS، مما يسمح بإجراء حساب تجريبي للرسوم الجمركية المتراكمة على الواردات التي واجهها المصدرون في الأعوام 2001 و2005 و2010 في 27 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و13 اقتصادًا رئيسيًا آخر غير الأوروبي وتشمل 35 صناعة و59 منتجًا، يُستخدم حساب معدلات التعريفة التراكمية المرجحة تجاريًا لتحليل الانخفاض في التعريفات المتراكمة والتأثير المحتمل لعمليات العبور الحدودية المتعددة واستخلصت الدراسة النتائج التالية:

[1] Muradov, K. (2017). Trade costs and borders in global value chains. *Review of World Economics*, *153*(3), 487-509.

- ترتفع التعريفة التراكمية غير المباشرة مع المتوسط عدد الحدود التي تم عبورها. غير أن التخفيض المستمر لتعريفات الواردات المباشرة أدى إلى إبطال مفعول ارتفاع عدد المعابر الحدودية في سلاسل القيمة من عام 2001 إلى عام 2010؛
- تؤدي سلاسل القيمة العالمية إلى تآكل الأفضليات في ظل اتفاقيات التجارة الحرة وتوسيع نطاق هذه الأفضليات بشكل فعال لتشمل الدول غير المشاركة؛
- تسلط الورقة الضوء على تأثير سلاسل القيمة العالمية على التجارة والبيئة والوظائف، مع التأكيد على دورها المهم في تشكيل التجارة الدولية والاقتصاد؛
- يُظهر متوسط عدد المعابر الحدودية اتجاهًا تصاعديًا بطيئًا، لكن التعريفات المتراكمة تنخفض بسرعة، ويؤدي تحرير التجارة إلى تحييد خطر الحماية التراكمية الأعلى المرتبطة بالتجزؤ الدولي للإنتاج؛
- تعود فوائد تحرير التجارة أو تسهيلها في إطار اتفاقيات التجارة الحرة حتى على الدول غير الأعضاء، ويمكن تقدير هذا التأثير؛
- حددت الدراسات السابقة المعابر الحدودية المتعددة كعامل رئيسي وراء تضخم تكاليف التجارة في سلاسل القيمة العالمية؛
- يُظهر حساب معدلات التعريفة التراكمية المرجحة تجاريًا باستخدام بيانات قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية أن التعريفات التراكمية تنخفض بسرعة، مما يقاوم الآثار السلبية المحتملة لعمليات عبور الحدود المتعددة.

كما قدمت الدراسة التوصيات التالية:

*يجب أن تهدف التحقيقات المستقبلية إلى التعامل مع نطاق أوسع من تكاليف التجارة؛

*للحصول على تحليل دقيق لتكلفة التجارة، فإنه من المهم فصل الضرائب والإعانات والتي تنطبق على الواردات فقط وعلى جميع المنتجات بغض النظر عن مصدرها؛

*ينبغي أن تهدف البحوث المستقبلية إلى تحديد مستوى «التوازن» لتكاليف التجارة، وهو هدف صعب يتعلق بالسياسات؛

*ينبغي أن تتناول التحقيقات الإضافية نطاقًا أوسع لتكاليف التجارة، بما في ذلك تصنيف الضرائب بعد خصم طبقة الإعانات وتقسيم هوامش التجارة والنقل إلى هوامش تجارية وهوامش نقل؛

*تقترح الورقة استكشاف تكاليف التجارة من حيث المقاومة متعددة المراحل في الأسواق النهائية وتتبع المنشأ القطاعي والوطني للمدخلات الخاضعة لتكاليف التجارة؛

*اقتراح استخدام نموذج ليونيتيف لاستكشاف تكاليف التجارة من حيث المقاومة متعددة المراحل في الأسواق النهائية وتتبع المنشأ القطاعي والوطني للمدخلات الخاضعة لتكاليف التجارة.

6-دراسة Lurong CHEN[1]* (سبتمبر2017) الموسومة بـ " العولمة وتحرير التجارة في دعم الارتقاء بسلاسل القيمة العالمية: دراسة حالة جمهورية كوريا ". تهدف هذه الدراسة إلى إظهار كيفية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، وبناء القدرة التنافسية الأساسية لدولة ما في الصناعة الفائقة التكنولوجيا والتطور إلى اقتصاد تنافسي ومبتكر عالميا، كما تظهر فعالية العولمة وتحرير التجارة في دعم استراتيجية التنمية المحلية في البلاد، وأظهرت دراسة الحالة أن اقتصاد جمهورية كوريا انتقل خلال 15 سنة من دولة ذات دخل متوسط أعلى إلى دولة ذات دخل مرتفع، ومن دولة متلقية للمساعدات الى دولة مانحة للمساعدات، مما جعل من فوكسلي وسوسدوف (2011) بتصنيف الإنجاز الذي حققته كوريا باعتباره إنجاز " تصنيفه كاقتصادات ذات مسارات ناجحة بشكل عام" كما حاولت الدراسة الإجابة على سؤالين أولهما كيف تمكنت كوريا من تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية ؟ وثانيهما ماهي الجهود الحكومية في مجال العولمة وتحرير التجارة التي ساهمت في تحقيق هذا النجاح؟ وقد قدم الباحث خطوات لتحقيق النمو وهي الأولى إنشاء مراكز للابتكار ومرافق حضرية ورعاية الموارد البشرية وتكوينهم، والثانية تشكيل التجمعات الصناعية والسعي لتسريع نقل التكنلوجيا وانتشارها، والثالثة المشاركة في تفكيك شبكات الإنتاج وتصنيع الآلات، والخطوة الأخيرة التواصل والاندماج مع سلاسل القيمة العالمية، وهي الصناعات الأولى التي تعتمد على الموارد كثيفة العمالة، واستعملت الدراسة المنهج الوصفي لوصف بعض المعلومات الأساسية عن الروابط بين سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي، و المنهج التحليلي النوعي وجمع البيانات ومراجعة الأدبيات لدراسة الحالة الخاصة بجمهورية كوريا وتحليل فعالية العولمة وتحرير التجارة في دعم استراتيجية التنمية المحلية للبلاد ، كما تطرقت مسار الاقتصاد الكوري الصاعد من خلال الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.

درست هذه الورقة جمهورية كوريا وقد أوردت بيانات من سنة 1990 الى 2010، وكانت مشاركتها بفعالية في سلاسل القيمة العالمية بفضل شركاتها التي اكتسحت العالم وتبوأت مراتب عليا ضمن الشركات العالمية، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد خمس مرات.

كما اوضحت الجهود الحكومية الرامية الى تعزيز الارتقاء بسلاسل القيمة العالمية وذلك بالتركيز على تحسين الإنتاجية الوطنية من خلال تبني استراتيجية " اللحاق بركب القيادة " وسياسات " تبني الابتكار". وهذا يتماشى مع سياساتها الخارجية التي تهدف إلى خلق ظروف خارجية " صديقة للتنمية " ومن خلال تسريع وتيرة البلاد في

[1] Chen, L. (2017). Globalisation and trade liberalisation in supporting GVCs upgrade: The case of the Republic of Korea. *Journal of Korea Trade, 21*(2), 161-170.

العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة. ومن خلال التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية، تعمل الحكومة على تسهيل وصول الشركات المحلية إلى أحدث التقنيات في السوق العالمية، وتشجع هذه الشركات على الانضمام إلى الإنتاج المجزأ دوليًا للمنتجات فائقة التكنولوجيا، حيت تلخصت أهمهم الجهود المبذولة في ثلاثة جوانب: (1) تعزيز العلاقات الاقتصادية مع القوى الرئيسية، (2) توسيع شبكة اتفاقية التجارة الحرة (FTA)، و(3) الاندماج في مصنع آسيا. وقد ساهمت الشراكة مع الولايات المتحدة في تحقيق معجزة النجاح الاقتصادي الكوري، وتلخصت أهم النتائج الدراسة في:

- إن التنافس بين اليابان والصين هو أحد العوامل المهمة في التكامل الإقليمي الآسيوي. وإذا عملت كوريا كمنسق بين البلدين من خلال مساعدتهما على بناء الثقة والتوصل إلى الإجماع حول بناء مؤسسة إقليمية، فإن تأثيرها على التكامل الإقليمي الآسيوي سوف يكون تكوينياً. ويمكن لكوريا أن تزيد من نفوذها من خلال الانضمام إلى القيادة التعاونية مع اليابان والصين؛
- ومن مصلحة كوريا الدفع نحو تقدم التكامل الإقليمي لأن البلاد لا تزال بحاجة إلى ظروف خارجية " صديقة للتنمية " لدعم ترقية سلاسل القيمة العالمية والحفاظ على نموها، بالإضافة إلى جهودها المحلية.

7-دراسة Ka Zeng، Karen Sebold، Yue Lu [1]* (**ديسمبر 2018**) والموسومة بـ: سلاسل القيمة العالمية وضغوط الشركات من أجل تحرير التجارة : تهدف هذه الدراسة الى تبين تأثير تكامل سلسلة القيمة العالمية المتنامية على نمط ضغط الشركات من أجل تحرير التجارة في الولايات المتحدة وتسليط الضوء على الأهمية المتزايدة لتجزئة الإنتاج عبر الحدود الوطنية وصعود التجارة الوسيطة من خلال روابط سلاسل التوريد العالمية، مما أدى إلى نمو حصة السلع الأجنبية ذات القيمة المضافة أكبر من السلع النهائية في العديد من البلدان والقطاعات بشكل عام ووضعت الدراسة الفرضيات التالية: أولاً ونظراً لأن السلع النهائية يتم إنتاجها بقيمة مضافة محلية وأجنبية على حد سواء، فإن الشركات التي من المرجح أن تتعطل سلاسل التوريد الخاصة بها نتيجة لزيادة الحواجز التجارية لديها حوافز متزايدة للضغط من أجل سياسات التجارة الحرة للحفاظ على الوصول دون عوائق إلى السلع الضرورية من مواد الإنتاج و المدخلات الوسيطة.

ثانياً ينبغي للشركات العاملة في الصناعات التي تتمتع بروابط قوية مع سلاسل القيمة العالمية أن تحصل على حوافز قوية لدعم السياسات التي تزيد من سهولة ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود الوطنية. بالإضافة إلى تقليل الحواجز

[1] Zeng, K., Sebold, K., & Lu, Y. (2020). Global value chains and corporate lobbying for trade liberalization. *The Review of International Organizations*, *15*(2), 409-443.

التجارية. قد تساعد اتفاقيات التجارة التفضيلية في معالجة بعض هذه المخاوف من خلال توفير تدابير تيسير التجارة التي تزيد من قدرة الصناعة على استيراد وتصدير السلع بشكل أكثر كفاءة وموثوقية.

وللإجابة عن هذه التساؤلات، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في الأدبيات النظرية للتعريف بسلاسل القيمة العالمية والتحرير التجاري، والمنهج القياسي والتحليلي باستخدام مجموعة بيانات أصلية لأنشطة الضغط وسبر آراء بمؤشر Fortune 500 لشركات في الولايات المتحدة بشأن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ على وجه التحديد وتحرير التجارة بشكل عام في الفترة 2006-2012. وتم استخدام مقياسين جديدين للتعرف على مستوى روابط سلاسل القيمة العالمية لأي صناعة، أحدهما طورته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والآخر حسبه المؤلفون من قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية (WIOD). ومن التحسينات الرئيسية التي طرأت على تدابير سلاسل القيمة العالمية مقارنة بالتدابير السابقة هو أنها تفصل بوضوح بين القيمة المضافة المحلية مقابل القيمة المضافة الأجنبية المتجسدة في السلع أثناء عبورها الحدود لمزيد من المعالج. واستخلصت الدراسة النتائج التالية:

- تؤكد نتائج البحث الفرضية القائلة بأن الصناعات ذات المستوى الأعلى من المحتوى الأجنبي في صادراتها من المرجح أن تدعم تحرير التجارة. وذلك لأن الحواجز الجمركية المنخفضة تفيد هذه الصناعات من خلال خفض تكاليف المدخلات وخفض الإيجارات التي يتم الحصول عليها من خلال السياسات الحمائية؛
- تشير نتائج البحث إلى ضرورة إعادة النظر في النماذج التقليدية لطلب الصناعة لتحرير التجارة في ضوء التكامل المتزايد لأنشطة التجارة والإنتاج والاستثمار في الاقتصاد العالمي؛
- توضح الدراسة أن سلاسل القيمة العالمية تفضل الأعمال التجارية على التجارة الحرة عن طريق محو التمييز بين السلع الأجنبية والمحلية الصنع وعن طريق قطع الرابط بين الموقع الذي يتم فيه إنتاج السلع النهائية وبلد منشأ القيمة المضافة التي تنتجها هذه السلع؛
- تكامل سلاسل القيمة العالمية مع أعضاء اتفاقية تجارية محتملة قد يزيد من ميل الشركات لدعم تحرير التجارة؛
- الشركات التي تنشط في تلك الصناعات التي لها علاقات وثيقة مع سلاسل القيمة العالمية مع أعضاء من غير أعضاء اتفاقية التجارة التفضيلية تميل إلى التعبئة ضد الاتفاقية المقترحة، ربما بسبب للمخاوف بشأن تكاليف تعديل علاقات سلسلة التوريد استجابة لأحكام تحرير التعريفة الجمركية في الاتفاقية؛
- تكشف هذه النتائج مجتمعة عن انقسام مهم في السياسات التجارية المعاصرة يتجاوز التفسيرات السابقة لدعم الصناعة لتحرير التجارة والتي تؤكد على اعتماد الصناعة على الصادرات أو الإنتاج متعدد الجنسيات أو تقاسم الإنتاج.

كما أوصت الدراسة بأعمال مستقبلية أخرى:

- يمكن أن تتناول بشكل أكثر منهجية تأثير تكامل سلسلة القيمة العالمية (GVC) على تفضيلات الأعمال في مجالات السياسة التجارية الأخرى مثل مكافحة الإغراق، والحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتسوية المنازعات التي تقسم الصادرات؛
- كذلك الحاجة إلى مقاييس أكثر دقة لمشاركة GVCs التي تقسم الصادرات أو الواردات من السلع الوسيطة وفقًا لاستخدامها النهائي، والتي لا تتوفر حاليًا للجمهور للبحث التجريبي. مع زيادة توافر البيانات، يمكن للدراسات المستقبلية التحقق من صحة الحجة المقدمة في الورقة؛
- يمكن أن تستكشف الدراسات المستقبلية أيضاً تأثير سلاسل القيمة العالمية على الأفضليات التجارية في مجالات السياسة التجارية بما يتجاوز تحرير التجارة، مع مراعاة التغيرات الديناميكية للاقتصاد العالمي والضغوط الحمائية المتزايدة.

8-دراسة Jean-Christophe Bureau, Houssein Guimbard , Sébastien Jean [*1] (افريل 2019) والموسومة بـ: عمليات التحرير التنافسي : التعريفات الجمركية والتجارة في القرن الحادي والعشرين: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن السياسات التجارية مع التركيز على التعريفات الجمركية والتجارة وتحليل تأثير العوامل المختلفة على التحرير، بما في ذلك الإقليمية والتزامات منظمة التجارة العالمية والتحريرات أحادية الجانب والمشاركة في سلسلة القيمة العالمية GVC وتكشف تأثير التغييرات الأخيرة في السياسة التجارية على مكاسب الرفاهية المتوقعة من خفض التعريفات المتعددة الأطراف، مما يشير إلى انخفاض كبير في هذه المكاسب وفي التأثير المحتمل للمفاوضات الختامية لاتفاقيات التجارة التفضيلية. حيث استعملت الدراسة المنهج الوصفي لوصف ظاهرة التعريفات الجمركية، التحرير التجاري في القرن الحادي والعشرين بدقة والالتزامات المتبادلة والمساهمات أحادية الجانب في التحرير منذ مطلع القرن. ودراسة بعض الأسباب الكامنة وراء ذلك، واستعملت الدراسة المنهج القياسي لقياس هذه التغييرات في السياسة التجارية على سلاسل القيمة العالمية من خلال بيانات مفصلة عن التعريفات الجمركية والتجارة من 130 دولة لتقديم لمحة عامة عن السياسات التجارية، حيث تقيس متوسط التخفيض في التعريفات المطبقة في جميع أنحاء العالم بين عامي 2001 و2013 لتقييم مدى التحرير الذي تم تحقيقه من خلال الإقليمية والتزامات منظمة التجارة العالمية والتحريرات أحادية الجانب واستخلصت الدراسة النتائج التالية:

- أدت الإقليمية إلى تحرير محدود، مع انخفاض بنسبة 0.3 نقطة مئوية فقط في متوسط التعريفة الجمركية المطبقة في جميع أنحاء العالم بين عامي 2001 و2013؛

[1] Bureau, J. C., Guimbard, H., & Jean, S. (2019). Competing liberalizations: Tariffs and trade in the twenty-first century. *Review of World Economics*, *155*(4), 707-753.

- كان لالتزامات منظمة التجارة العالمية تأثير أكبر على تخفيضات التعريفات، مما أدى إلى خفض متوسط قدره 1.0 نقطة مئوية ولعبت عمليات التحرير الأحادية الجانب على أساس الدولة الأكثر رعاية دورا هاما أيضا، حيث بلغ متوسط التخفيض 1.3 نقطة مئوية دافعًا قويًا لتحرير التعريفات، بما في ذلك تلك التي بدأتها الحكومات كانت مشاركة في سلسلة القيمة العالمية؛
- أدت التغييرات الأخيرة في السياسة التجارية إلى انخفاض كبير في مكاسب الرفاه المتوقعة من خفض التعريفات المتعددة الأطراف، بأكثر من النصف من المكاسب العالمية إذا تم الانتهاء من جميع المفاوضات بشأن اتفاقات التجارة التفضيلية، فإن المكاسب المتوقعة ستنخفض إلى ثلث مستواها مما كان في سنة 2001؛
- وفيما يتعلق بالقضية المثيرة للجدل حول ما إذا كانت الإقليمية "جيدة" أو "سيئة"، تشير نتائج الدراسة إلى أن أحكام تخفيض التعريفات الجمركية التي تنص عليها الإقليمية أدت إلى زيادة الرفاهية، ولكن المكاسب المقابلة كانت صغيرة وتركزت على تلك البلدان التي انخرطت بنشاط في اتفاقيات التجارة التفضيلية؛
- وتشير النتائج إلى أن المد الإقليمي الحالي سيكون أكثر تمييزاً من التحرير. وبهذا المعنى، تبدو النزعة الإقليمية وكأنها حجر عثرة أكثر من كونها نقطة انطلاق، على الأقل عندما يتعلق الأمر بأحكام التعريفة الجمركية. لقد استفاد عدد من البلدان الناشئة الكبيرة كثيراً من التعددية عندما انضمت إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتمتعت بتعريفات الدولة الأولى بالرعاية المنخفضة التي طبقتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بفضل خمسين عاما من مفاوضات الجات، ونفذت استراتيجيات النمو القائم على التصدير.

كما أوصت هذه الدراسة بعدة توصيات:

– ينبغي لواضعي السياسات إعطاء الأولوية لالتزامات منظمة التجارة العالمية وعمليات التحرير الانفرادية على أساس الدولة الأكثر رعاية كوسيلة فعالة لتحقيق تحرير التعريفات، حيث كان لهذه العوامل تأثير أكبر من الإقليمية؛

– ينبغي للحكومات أن تنظر في دور المشاركة في سلسلة القيمة العالمية كحافز لتحرير التعريفات، حيث تبين أنها محرك قوي للتحرير التجاري؛

– يمكن إجراء المزيد من التحليل لاستكشاف الأسباب الكامنة وراء التأثير المحدود للنزعة الإقليمية على تحرير التجارة، مع مراعاة عوامل مثل الديناميكيات السياسية والأطر المؤسسية وفعالية الاتفاقيات التجارية الإقليمية؛

– يمكن للبحوث المستقبلية أن توسع التحليل ليشمل مجموعة أوسع من الحواجز التجارية والتدابير غير الجمركية التي قد تؤثر على جهود التحرير، مما يوفر فهماً أكثر شمولاً لديناميكيات السياسة التجارية؛

– سيكون من المفيد دراسة الآثار المحتملة للتغيرات الأخيرة في السياسة التجارية على المشاركة في سلسلة القيمة العالمية والدوافع لتحرير التعريفات، بما في ذلك دور الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

9-دراسة Yevhen Ivanov ،Petro Nebotov ،Igor Guzhva[1]* (نوفمبر2019) الموسومة بـ: سياسة التجارة الخارجية للاندماج في سلاسل القيم العالمية حيث هدفت هذه الدراسة الى تحديد ومناقشة المعايير والاتجاهات الرئيسية لسياسية التجارة الخارجية التي تصبح حاسمة في ظل اندماج البلاد في سلاسل القيمة العالمية، وكذلك الكشف عن تأثير الحواجز التنظيمية الرئيسية أمام التجارة التي تعيق وتمنع اندماج أوكرانيا في سلاسل القيم العالمية، واستعملت الدراسة المنهج الوصفي وكذلك المنهج التحليلي في دراسة المناهج والأساليب الجديدة للسياسات التجارية والاقتصادية التي تهدف الى تحسين مشاركة البلاد في سلاسل القيمة العالمية وذلك من خلال إتاحة الوصول إلى الاسواق تشمل مجموعة متنوعة من التدابير الجمركية وغير الجمركية التي تميز المنافسين الأجانب عن المنتجين المحليين؛ و كذلك الفعالية الجمركية التي تعكس السرعة وسهولة التخليص الجمركي وجودة ونطاق الخدمات التي تقدمها السلطات الجمركية حيث ينعكس العمل السيئ للسلطات الجمركية في عدم فعالية الموارد بشكل جيد، مما يؤدي إلى عمليات تفتيش غير ضرورية وقضاء وقت إضافي خلال الإجراءات الجمركية؛ اضافة الى شفافية السلطات الجمركية والحواجز المرتبطة بالفساد في الخدمات ذات الصلة لتقلل مدة الإجراءات أو في تأخيرات إضافية في حالة رفض تقديم الرشوة، توافر البنية التحتية للنقل وجودتها وإمكانية الوصول الى المطارات، طرق السيارات السكك الحديدية والازدحام المروري في الموانئ والخصائص المختلفة للمركبات ذات جودة خدمات النقل وفعالية التنظيم الحكومي لسوق خدمات النقل والخدمات اللوجستية وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نطاق التخلص من المستندات الورقية وجودة البيئة التشريعية والقانونية في الدولة فيما يتعلق بالتكاليف والمخاطر المحتملة لعمليات التجارة الخارجية كجزء من عملية الاستثمار يتعلق الأمر في المقام الأول بنظام توظيف العمالة الأجنبية وخصائص تنظيم الصرف الأجنبي في التجارة الخارجة ومستوى تحرير تدفقات المال الدولية وما إلى ذلك. ومستوى الأمن العام أي قدرة الدولة على الحفاظ على مستوى منخفض من الجريمة الاقتصادية من أجل تقليل تكاليف الصفقات للتأمين وأمن عمليات التجارة الخارجية من قبل الشركات الدولية.

كما أوضحت الدراسة واستكشفت المجالات الرئيسية التي تحدث فيها زيادة اختناقات وعقبات أمام سلاسل القيم العالمية، وتوجز الدراسة العقبات الرئيسية التي تمنع الاقتصاد الأوكراني من الاندماج الفعال في سلاسل القيمة العالمية. ويُوضح النقائص وأوجه القصور الأساسية في نظام مراقبة التصدير في أوكرانيا والتي تقيد من توسيع

[1] Guzhva, I., Nebotov, P., & Ivanov, Y. (2019). Foreign trade policy for integration into global value chains. *Baltic Journal of Economic Studies*, *5*(2), 24-29.

صادرات البلاد من السلع والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج حيث تظل سياسة حكومة أوكرانيا فيما يتعلق بوظائف السلطات الجمركية والبنية التحتية وسوق خدمات النقل وعدد من الجوانب التنظيمية الأخرى التي لها أكبر تأثير على حجم ونوعية التكامل في سلاسل القيمة العالمية غير مرضية. يمكن تتبع وجود عدد من العقبات الملموسة امام حركة البضائع عبر الحدود في أوكرانيا إلى مدة عمليات الاستيراد والتصدير، حيث توضح الدراسة متوسط مدة عمليات الاستيراد والتصدير يبلغ 28–29 يومًا في أوكرانيا بينما في تركيا ما بين 13–14 يومًا، في السويد ما بين 6-9 أيام، وفي الولايات المتحدة الأمريكية فقط 5-6 أيام. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن زيادة في مدة التخليص الجمركي بنسبة 10% تقلل من حجم الاستيراد بنسبة تتراوح بين 5-25% اعتمادًا على فئة المنتج وبلد الوجهة حيث يمكن القول أن هناك تأثير مقيد وكبير على مشاركة المنتجين الأوكرانيين في سلاسل القيمة العالمية من نفقات تتعلق بأنظمة الضرائب غير المثالية، والعبء البيروقراطي، والتشريعات المتقلبة، وضعف خدمات الجمركية، وما إلى ذلك ويُلاحظ أيضا وضع مماثل في متوسط تكلفة نقل الحاوية عبر الحدود الجمركية، ومستوى مؤشرات تصورات الفساد في البلد. تظهر الدراسة أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية مع تصورات الفساد ضمن نطاق 60-89 قد نجحت بالفعل في خلق ظروف أكثر ملائمة للتجارة الدولية مقارنة بأوكرانيا بمؤشر 25. يُعد المستوى المرتفع للفساد في أوكرانيا أحد العوامل الرئيسية التي تقلل من فعالية السلطات الجمركية وتخلق حواجز كبيرة أمام النشاط الاقتصادي الخارجي. على الرغم من أن أوكرانيا تحتل إحدى أدنى مستويات الرسوم الجمركية على الواردات في العالم، إلا أنها تحتل المرتبة 113 من بين 140 دولة في تصنيف القدرة التنافسية بحسب مؤشر "عبء إجراءات الجمركية". تجدر الملاحظة الى أن استخدام إجراءات التخليص الجمركي غير الشفافة والمعقدة في أوكرانيا أدى إلى حد كبير إلى فرض متطلبات أكثر صرامة للتحرر التعريفية الجمركية من جانب منظمة التجارة العالمية (WTO).

واستخلصت هذه الدراسة النتائج التالية:

- وبفضل التطور التكنولوجي وتراجع تكلفة التجارة الدولية، أصبحت سلاسل القيمة العالمية هي العنصر الرئيسي والأهم في الاقتصاد العالمي، وهو الذي يحدد وتيرة التنمية العالمية. نتيجة لتفكك الإنتاج على المستوى الدولي، وتطوير التخصص الدولي للدول في عمليات الإنتاج ووظائف الأعمال الخاصة، والدور المتزايد للوسطاء الدوليين في التجارة العالمية، أدى ذلك إلى ظهور قيمة عملية كبيرة وزيادة الاهتمام في مفهوم سلاسل القيم العالمية؛
- يتطلب الدخول الفعال للاقتصاد الوطني في سلاسل القيم العالمية عدد من التغييرات الأساسية في اساليب تنظيم التجارة الخارجية. وعندما تصبح مكونات الاستيراد مصدرًا هامًا لزيادة القدرة التنافسية في التصدير، فإنه يصبح ضروريًا تغيير الاساليب والمعايير المتبعة في السياسة الجمركية والتعريفية؛

- ويصبح تحفيز استيراد المواد والمكونات أمرا مرغوبا في تلك الحالات التي تتصل بزيادة آفاق ومنظور تصدير المنتجات النهائية؛
- إن آليات مثل تبسيط إجراءات التجارة وتسهيل العبور بدون عوائق، وتعزيز نظم إدارة الجودة والسلامة المتقدمة، وحماية حقوق الملكية الفكرية في الدول الشريكة تصبح حاسمة في الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية في أوكرانيا، يتم إهمال استخدام الإمكانات الداخلية لتكثيف النشاط التجارة الخارجية من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وتظل السياسة التنظيمية التي تهدف إلى ضمان الوظائف السليمة للسلطات الجمركية والبنية التحتية للنقل والاتصالات للنشاط الاقتصادي الخارجي، والتي تخلق عقبات كبيرة أمام حركة البضائع عبر الحدود واندماج أوكرانيا في شبكات الإنتاج والتوزيع الدولية، غير مرضية؛
- يؤدي تقليل مستوى العقبات البيروقراطية في الجمارك إلى منح أوكرانيا مزيدًا من المزايا مقارنةً بأكبر الاقتصادات في العالم.

10-دراسة Smita Miglani و Saon Ray [1]* (فيفري 2020): تهدف هذه الورقة إلى إظهار سبب انخفاض اندماج الهند في سلاسل القيمة العالمية مع القدرة التصنيعية الكبيرة لها في معظم قطاعات التصنيع، وترى الورقة البحثية أن أحد أسباب انخفاض اندماج الهند في سلاسل القيمة العالمية هو تركيزها الأساسي على السوق المحلية. والسبب الثاني هو الدور المحدود الذي تلعبه الشركات الرائدة. ومع السياسات الأفقية والرأسية المتعددة إلا أن هناك حالات أقل من السياسات المحددة لسلاسل القيمة العالمية التي تؤدي إلى تشجيع الشركات الرائدة.

استخدمت هذه الورقة المنهج الوصفي والتحليلي حيث أجرت دراسة استقصائية أولية على مستوى الشركات في عامي 2014 و2015 للوقوف على عناصر نشاط سلسلة القيمة العالمية في الهند، وقد أجرت الدراسة الاستقصائية التجريبية في الفترة بين كانون الثاني/يناير 2014 ومارس/اذار 2014 في ثلاثة قطاعات هي الملابس والكابلات ومكونات السيارات، شملت نحو 25 شركة. وأجرت الدراسة الاستقصائية الرئيسية بين آب/أغسطس 2014 وشباط/فبراير 2015 في 98 شركة في ست ولايات في خمس قطاعات مختارة، وكان عدد الشركات التي أجرت معها مقابلات 27 شرك في صناعة السيارات، و11 شركة في صناعة الصبغ التفاعلية و22 شركة في قطاعات المواد الكيميائية المتخصصة في صناعة المواد الكيميائية، و19 شركة في الإلكترونيات (الرقائق المجهرية)، و19 شركة في التركيبات في صناعة المستحضرات الصيدلانية.

كما تطرقت الدراسة لأهم المعوقات التي تحول دون اندماج الشركات في الهند في سلاسل القيمة العالمية، ألا وهي تقييد التجارة، ضعف الموارد، نقص المهارات، سوء إدارة الموارد، التخلف التكنولوجي، المشاكل التشغيلية

[1] Ray, S., & Miglani, S. (2020). India's GVC integration: An analysis of upgrading efforts and facilitation of lead firms (No. 386*). Working Paper*.

وضعف أداء المؤشرات التي تنشرها كل سنة منظمات مثل البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي حيث كان أداء الهند ضعيف في مختلف مؤشرات الأداء والكفاءة اللوجستية المجمعة دوليا. فهي تأتي في مختلف المؤشرات خلف العديد من الاقتصادات الآسيوية المتقدمة مثل اليابان وكوريا وتايوان وحتى الأسواق الناشئة مثل الصين وماليزيا وتايلاند. وفي مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) الصادر عن البنك الدولي لعام 2018.

احتلت الهند المرتبة 44 بين 160 دولة بنتيجة 3.18، مما يشير إلى أداء متواضع في المعايير المكونة، المؤشرات الأخرى التي تشير إلى أداء متواضع في مجال الخدمات اللوجستية هي معلمة "التجارة عبر الحدود" في مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال التجارية" الذي نشره البنك الدولي؛ و"مؤشر تيسير التجارة" الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتمت الإشارة إلى تكاليف النقل والشحن وعدم كفاية البنية التحتية وإجراءات الجمارك وتكاليف الإنتاج والنقل والضريبة على الاستثمار والأعباء الإدارية (بما في ذلك على الحدود) أو قوانين العمل الصارمة (أي ضعف بيئة الأعمال)، أو مستوى عال من انعدام الأمن أو الفساد، والآليات التي استعملتها الهند للحد من هذه القيود. وخلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- أحد أسباب انخفاض اندماج الهند في سلاسل القيمة العالمية هو تركيزها على السوق المحلية. وفي حالة الأسواق الكبيرة مثل الهند، يكفي أحيانا أن تكتفي الشركات بتلبية احتياجات السوق المحلية فقط، لاسيما إذا كانت هناك حواجز تحول دون الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وهذا يستبعد إمكانية أن يكون البلد جزءاً من أي سلسلة قيمة محلية أو إقليمية وما يرتبط بها من خسارة في المنافع في هذه العملية. والحاجة المطلوبة الساعة هي الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ورفع مستويات الإنتاجية عبر القطاعات وإيجاد فرص العمل؛
- ويمكن لزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أن تساعد على تعزيز التحول الهيكلي، مثلاً من خلال تنويع الصادرات، وإمكانية استيعاب التكنولوجيا والمهارات من الخارج. وكما هو مبين أعلاه، فإن سياسة الهند التجارية والتصنيعية استهدفت السوق المحلية في المقام الأول؛
- الدور المحدود للهند هو الدور الذي تقوم به الشركات الرائدة. ونبين في هذه الورقة أنه على الرغم من أن لدى الهند عدة سياسات أفقية ورأسية، إلا أن هناك عددا أقل من حالات السياسات المحددة في إطار السلاسل القيمة العالمية التي تؤدي إلى رعاية الشركات الرائدة. ولم تكن السياسات التي اتبعتها الهند مواتية على وجه الخصوص لتشجيع تكاملا لسلاسل العالمية للقيمة أو تطوير الشركات الرائدة؛

- الهند تستطيع أن تفعل الكثير لتيسير سلاسل القيمة العالمية بمجرد تنسيق أنشطة مختلف هيئات تقرير السياسات والتنفيذ. وتتمثل مجالات الإصلاح الهامة في الحد من العبء الإداري المرتبط بتعقب المنتجات عن طريق تدابير مثل زيادة عدد الموظفين، ومواءمة الاعتراف المتبادل بالمعايير على طول سلاسل القيمة، والحد من الحواجز على الحدود، بما في ذلك الجمارك وعمليات تيسير التجارة. وقد شددت الشركات مراراً على الحاجة إلى تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير، ولا سيما في قطاعي المستحضرات الصيدلانية والمواد الكيميائية المتخصصة؛
- يمكن للبلدان الناشئة أن تتبعها في رعاية الشركات الرائدة. ولا تستجيب سلاسل القيمة العالمية للنُهُج المجزأة إزاء التغييرات في السياسات. وبدلا من ذلك، هناك حاجة إلى نهج كلي، بالتعاون مع المجتمع الدولي وقطاع الأعمال التجارية. وقد نتج العديد من الحواجز عن اعتماد الهند إلى حد كبير نهجاً مجزأً في رسم السياسات في ما يتعلق بسلاسل القيمة حتى الآن. وكانت السياسات المستهدفة قليلة أو منعدمة في حالة الهند. وثمة حاجة إلى اتباع نهج سياسات يكامل " لكل سلسلة الإمداد ". ويلزم أن يدرس واضعوا السياسات في الهند كيفية تشجيع الشركات الرائدة في بعض القطاعات، في حين أن هناك حاجة في قطاعات أخرى للارتقاء داخل سلسلة القيمة.

11-دراسة Hyoungmin HAN، Jeong Gon KIM ،Young Sik JEONG [1]* (ماي 2020)

والموسومة بـ : هيكل سلاسل القيمة العالمية الحالي واستراتيجياته لتطوير شبكة الإنتاج الكورية في رابطة دول جنوب شرق آسيا والهند : وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل سلسلة القيمة العالمية لرابطة جنوب شرق آسيا والهند من الفترة 2007-2017 والتي تتضمن معلومات عن الإمدادات والاستخدامات الجيدة الوسيطة والنهائية على المستويين القطري والقطاعي. واتباعاً لأسلوب التحليل الذي اتبعه، يمكننا أن نقسم الصادرات إلى مكونات مختلفة، مثل القيمة المضافة المحلية والأجنبية. وتشير القيمة المضافة المحلية إلى قيمة القيمة المضافة في الصادرات التي مصدرها الصناعات المحلية، وتشير القيمة المضافة الأجنبية إلى قيمة القيمة المضافة في الصادرات التي مصدرها الصناعات الأجنبية. وكذلك ابراز دور الشركات الكورية في المساهمة في سلاسل القيمة الإقليمية في بلدان رابطة جنوب شرق آسيا والهند ولفهم شبكة إنتاج سلاسل القيمة العالمية في بلدان الشبكة، أجريت دراسة استقصائية للشركات الكورية في فيتنام وإندونيسيا حيث توجد الإلكترونيات الكورية، والسيارات والآلات، وصناعات النسيج والملابس. كما أجريت مقابلة معمقة مع الشركات الكورية في الهند، تركز على قطاع السيارات والإلكترونيات، وبعد التحليل باستخدام قاعدة بيانات ABS-MRIO (الناتج المتعدد لمدخلات الأقاليم) ظهرت الخصائص التالية:

[1]Jeong, Y. S., Kim, J. G., Han, H., Cheong, J., Lee, J. M., Kim, J., & Yun, C. (2020). Current GVC Structure and Strategies to Upgrade Korea's Production Network in ASEAN and India.

- يبلغ معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في البلدان غير المشمولة باستراتيجية الحد من الفقر 46.3 في المائة، وهو أعلى نسبياً من المناطق الأخرى (برنامج المقارنات الدولية 39 في المائة، و38 في المائة)، ولكن يتناقص معدل المشاركة انخفاضاً معتدلاً. كما أن القيمة المضافة المحلية في الصادرات آخذة في الازدياد. وبشكل أكثر تحديداً، ارتفعت حصة القيمة المضافة من 63.7 في المائة في عام 2007 إلى 69.3 في المائة في عام 2017. غير أن حصة الصادرات من القيمة المضافة الأجنبية انخفضت من 25.2 في المائة إلى 22.5 في المائة في الفترة نفسها. وهذا يدل على أن إضفاء الطابع المحلي يتعزز، مثل توسيع نطاق الإنتاج المحلي والمشتريات المحلية.كما أن روابط الإنتاج بين بلدان نظام التخطيط الوطني قريبة بعضها من بعض نظراً لتزايد معدلات الإحصاء البحت المزدوج في صادرات هذا النظام؛
- تتنوع المراكز الإقليمية للتصدير الوسيط وإعادة التصدير في البلدان التي تطبق فيها نظم المعلومات الوطنية. وكانت ماليزيا أحد أهم مراكز الإنتاج الإقليمية، حيث كانت لها أكبر حصة من الصادرات الوسيطة الجيدة أو إعادة التصدير داخل المنطقة جنباً إلى جنب مع ماليزيا، فيتنام، الهند. إندونيسيا هي أيضاً جزء من سلسلة القيمة الإقليمية هذه، وكان المستوردون الرئيسيون للسلع الوسيطة داخل مناطق نظام التخطيط الوطني هم ماليزيا وسنغافورة وتايلند،
- ووجدنا أن الشركات الكورية في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي أساسا مصدر السلع الوسيطة من كوريا، ولكن ثاني أعلى حصة تختلف عن ذلك في الصناعات والبلدان، وبصورة أكثر تحديداً، تستخدم الشركات الكورية العاملة في قطاع الإلكترونيات مدخلات وسيطة من الصين، حيث إن العديد من شركاتها المنتسبة ومشاريعها من الباطن توجد في الصين. ومن ناحية أخرى تشتري شركات صناعة السيارات والآلات مدخلاتها الوسيطة من الشركات المحلية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛
- هناك اتجاه متزايد حيث تنقسم الشركات الكورية إلى سوق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتوسيع حصتها في السوق في المنطقة وإعادة تصدير السلع الوسيطة والنهائية إلى كوريا. ويرتبط 45.9 في المائة من الشركات الكورية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالسوق المحلية، و32.8 في المائة بإعادة التصدير إلى كوريا، و21.3 في المائة بالتصدير إلى البلدان الثالثة؛
- الشركات الكورية تواجه صعوبات في توسيع نطاق السلاسل العالمية للقيمة بسبب الافتقار إلى نوعية المنتجات التنافسية والمهارات التكنولوجية، والافتقار إلى الهياكل الأساسية اللوجستية، والافتقار إلى موردي قطع الغيار اللازمة للإنتاج، والافتقار إلى التنوع، والافتقار إلى الفهم الثقافي بما في ذلك قدرات الاتصال، والصعوبات في تأمين أو تعزيز قوة عمل محلية؛

- وجد أن مبيعات الشركات الكورية في الهند تأتي أساسا من السوق المحلية. هذا وينبع ذلك من حقيقة أن لدى الهند سوقا محلية سريعة النمو. وفيما يتعلق بصادرات الشركات الكورية في الهند، فإن صادرات السيارات آخذة في التوسع؛
- وتكشف المقابلات المعمقة على مستوى الشركة أن الشركات الكورية تواجه صعوبات في بناء شبكة من سلاسل القيمة العالمية في الهند، بما في ذلك: البيئة التجارية المحلية الصعبة للأعمال التجارية المشتركة الناشئة عن الاختلافات الثقافية، ونقص المعلومات عن الشركات المشتركة المحلية، والفجوة التكنولوجية؛ وضعف الهياكل الأساسية؛ وسياسة الحكومة التي لا يمكن التنبؤ بها في الهند، ولا سيما بالنسبة للصناعات التحويلية.

كما أشارت الدراسة الى بعض التوصيات:

- من المهم توسيع شبكة الإنتاج في مناطق نظام المعلومات الوطنية. ومن شأن تحقيق مستوى عالٍ من التكامل بين سلاسل القيمة العالمية أن يزيد من تجارة السلع الوسيطة والأجزاء، وأن يعزز مباشرة حجم التجارة بين كوريا والبلدان غير الساحلية. ويمكننا أيضاً أن نتوقع تخفيف مشكلة اختلال التوازن التجاري بين كوريا والبلدان التي تقدم الخدمات الوطنية؛
- من الضروري تعزيز شبكة الإنتاج مع الهند وإندونيسيا. أنشأت كوريا شبكة إنتاج قوية في فيتنام. وبالإضافة إلى فيتنام أظهرت إندونيسيا والهند أيضاً إمكانية نموهما ليصبحا محاوراً لسلاسل القيمة العالمية. ولإندونيسيا سوق محلية كبيرة وموارد وفيرة، وهي تظهر إمكانات قوية للنمو الاقتصادي. والهند معروفة جيداً بوفرة عمالها ذوي المهارات العالية؛
- من المهم إنشاء آلية لحل القضايا المتصلة بسلاسل القيمة العالمية من جانب الشركات الكورية في بلدان نظام الإبلاغ الوطني. وللقيام بذلك، تحتاج كوريا إلى وضع مبادرات مشتركة مع البلدان الرئيسية في منطقة الخطة الاستراتيجية الوطنية، مثل فيتنام والهند، ومن الضروري تعزيز دعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، المنشأة حديثاً في عام 2018.

12-دراسة Dorothee Flaig، Jared Greenville [*1] (أفريل 2021) الموسومة بـ: تحرير التجارة في أبيك والمشاركة في سلسلة القيمة العالمية: ماذا يمكن أن تخبرنا مؤشرات القيمة المضافة؟: تهدف هذه الدراسة الى قياس آثار السياسة التجارية متمثلة في تحرير التعريفات في رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ APEC على تدابير التكامل في سلاسل القيمة العالمية GVC باستخدام تحليل القيمة المضافة VA نموذج التوازن العام القابل للحساب وتسلط الدراسة الضوء أيضًا على قيود تدابير التكامل في سياق ديناميكي، مثل دمج الدخل المرتبط

[1] Flaig, D., & Greenville, J. (2021). Trade liberalization in APEC and global value chain participation. *Journal of Economic Integration*, *36*(2), 308-338.

بتدابير السياسية وعدم القدرة على تفسير حجم تأثيرات المتغيرات الأساسية كما تقيم تغييرات في تكامل سلاسل القيمة العالمية من خلال دراسة اتفاقية التجارة الحرة (FTA) في منطقة أبيك والتي تتميز بروابط قوية نسبياً في سلاسل القيمة العالمية و تعريفات جمركية كبيرة جزئياً واستعملت الدراسة المنهج الوصفي في الأدبيات النظرية للتعريف بالمتغير المستقل التحرير التجاري متمثلا في التعريفات الجمركية وغير جمركية وكذلك المتغير التابع متمثل في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وذلك من خلال المشاركة في الروابط الأمامية والخلفية وكذلك استعمل المنهج القياسي باستخدام نموذج التوازن العام العالمي القابل للحساب (CGE) والذي يتميز بتدفق التجارة حسب فئات الاستخدام، وبالتالي توفر إمكانية فريدة لتحليل تأثيرات الروابط المختلفة ويستند التحليل إلى قاعدة بيانات METRO التي تم توسيعها لتشمل –جدول المدخلات والمخرجات GVC بين البلدان (ICIO)، لسنة 2015 حيث يمكن استخلاص المؤشرات المستهدفة ويقومون بإجراء محاكاة لسيناريو بسيط للتجارة الحرة في أبيك، حيث يتم تعيين التعريفات إلى الصفر، لتحليل آثار السياسة التجارية على الأدوات المستخدمة لقياس تكامل سلاسل القيمة العالمية تأخذ المحاكاة في الاعتبار آثار تخفيض التعريفة الجمركية على ضريبة القيمة المضافة الناتجة عن الضرائب وعوامل الإنتاج، مع مراعاة تأثيرات التوازن العام وهيكل الإنتاج و استخلصت الدراسة النتائج التالية :

- يؤدي تحرير التجارة بين بلدان رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ إلى زيادة التجارة والقيمة المضافة المحلية المدمجة في الصادرات، مع ملاحظة تأثيرات أقوى على البلدان الآسيوية بدءاً من زيادة الحواجز التجارية وزيادة التكامل الإقليمي؛
- الزيادة في صادرات القيمة المضافة المحلية أكبر من الزيادة في إجمالي الصادرات لجميع دول أبيك، باستثناء تأثير التعريفات الجمركية؛
- لا ترتبط آثار المشاركة بشكل مباشر بالعضوية في اتفاقية التجارة والزيادات في غالبية مناطق منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) وغير الأعضاء فيها، بنحو 2%. لكن المناطق تختلف حسب نوع تكامل المجموعة التي تهيمن عليها الروابط الأمامية، أي أستراليا، اليابان؛
- يختلف نوع التكامل بين المناطق، حيث تهيمن الروابط الأمامية في بلدان مثل أستراليا واليابان والفلبين ومنطقة آسيا المرتفعة والمناطق الأمريكية، بينما تهيمن الروابط الخلفية في البلدان ذات التعريفات المرتفعة سابقًا مثل الصين وكوريا وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند وفيتنام؛
- وجد أن اتفاقية التجارة تزيد من التكامل في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن العضوية، مع تأثيرات تختلف اعتمادًا على نوع التكامل ومصدر المدخلات الوسيطة وعضوية البلدان في سلسلة التوريد وحماية الحدود.

كما أوصت الدراسة بما يلي:

*يمكن إجراء المزيد من البحوث لاستكشاف آثار تحرير التعريفات في رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ على أنواع مختلفة من التكامل، مثل التكامل الأمامي أو الخلفي، استنادا إلى مصدر المدخلات الوسيطة وعضوية البلدان الواقعة في أعلى سلسلة التوريد وفي مرحلتها النهائية؛

*يمكن للدراسات المستقبلية أن تبحث في تأثير تخفيضات التعريفات على كفاءة الشبكة والعبء الضريبي، حيث أن انخفاض التكامل قد يعكس شبكة أكثر كفاءة وعبء ضريبي أقل؛

*سيكون من المفيد دراسة حجم المتغيرات الأساسية وفهم التطورات التي تؤدي الى تغييرات مماثلة في تدابير التكامل بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تتوسع الأبحاث وطرق تصحيح القيمة المضافة باستخدام مصادر بيانات مستقبلية أكثر دقة وشمولا وتحديثا في تحليل تكامل سلاسل القيمة العالمية.

13-دراسة Constant Fouopi Djiogap, Moukaila Mouzamilou Takpara، Bouraïma Sawadogo [*1] (مارس 2023) والموسومة بـ السياسة التجارية والمشاركة الأفريقية في سلاسل القيمة العالمية: هل تيسير التجارة مهم؟ هدفت الدراسة إلى قياس تأثير تيسير التجارة في بلدان أفريقيا وجنوب الصحراء (SSA) على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCs)، حيث تسلط الدراسة الضوء على أهمية مؤشرات تيسير التجارة مثل البنية التحتية المادية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفاءة الحدود والنقل في دعم اندماج بلدان أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى في سلاسل القيمة العالمية واستعملت الدراسة المنهج الوصفي لمراجعة الأدبيات النظرية والتعريف بالمتغير المستقل تدابير تيسير التجارة وتم تقسيمه أربعة مؤشرات رئيسية متمثلة في:

أ- البنية التحتية المادية: تقيس مستوى تطوير وجودة البنية التحتية للطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية. وهي تتألف في حد ذاتها من أربعة مؤشرات فرعية: جودة شبكة الطرق / البنية التحتية، وجودة البنية التحتية للسكك الحديدية، وجودة البنية التحتية للموانئ، وجودة البنية التحتية للنقل الجوي (ربط المطارات).

ب- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT): يتم تفسيرها على أنها مدى استخدام الاقتصاد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الكفاءة والإنتاجية وكذلك لتقليل تكاليف المعاملات. وهو يتضمن مؤشرات عن توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها واستيعابها والأولوية التي توليها الحكومة؛

[1] Takpara, M. M., Djiogap, C. F., & Sawadogo, B. (2023). Trade Policy and African Participation in Global Value Chains. *Journal of Economic Integration*, *38*(1), 59-92.

ت- بيئة الأعمال والبيئة التنظيمية: يقيس هذا المؤشر مستوى تطور اللوائح والشفافية. وهو يستند إلى مؤشرات على المدفوعات غير الصحيحة، والمحسوبية، والشفافية الحكومية، وتدابير مكافحة الفساد؛

ث- كفاءة الحدود والنقل: تهدف إلى تحديد مستوى كفاءة الجمارك والنقل الداخلي التي تنعكس في الوقت والتكلفة وعدد المستندات المطلوبة للتصدير وإجراءات الاستيراد.

بينما اشتمل المتغير التابع وهو المشاركة في سلاسل القيمة العالمية المؤشرات التالية:

- حجم السوق: يحدد الطلب على السلع الأولية والوسيطة والنهائية. وبالتالي، تزداد الصادرات مع حجم السوق. تفترض نظرية الجاذبية للتجارة أن حجم التجارة يرتبط ارتباطا إيجابيا بالكتلة الاقتصادية للشركاء التجاريين ويرتبط سلبا بالمسافة بين الشركاء كما في حالة التجارة الإجمالية؛
- رأس المال البشري: تشير الأدبيات إلى أن رأس المال البشري الكافي يعزز نقل التكنولوجيا والمعرفة والقدرة على معالجة المنتجات الوسيطة. وعلاوة على ذلك، يشكل ارتفاع مؤشر رأس المال البشري عاملا جذابا للاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى إدراج الشركات المحلية في سلسلة إنتاجها، مما يؤدي إلى زيادة المشاركة في شركات رأس المال المتوسط. يقاس مؤشر رأس المال البشري في هذه الدراسة بعدد سنوات الدراسة والعائد على التعليم؛
- التصنيع: من المرجح أن يتغير هيكل الاقتصاد على طول مسار التنمية وقد تنعكس هذه التغيرات في معدلات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. فعلى سبيل المثال، تميل البلدان التي تمر بمرحلة مبكرة من التنمية الاقتصادية إلى التخصص في المنتجات الأولية التي تستخدم كمدخلات في عمليات الإنتاج (مثل الزراعة أو استخراج الموارد الطبيعية)، مما يحفز في المقام الأول إمكانية المشاركة المتخلفة. ويعتقد أن الروابط الخلفية تنشأ في المراحل المبكرة من التصنيع عندما ينخرط بلد ما في أنشطة من النوع الصناعي مثل التجميع؛
- الوصول إلى الأسواق: يعد الوصول إلى الأسواق أيضا عاملا مهما في تحفيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ويقاس الوصول إلى الأسواق بالانفتاح التجاري. وكلما زاد تيسير بلد ما الوصول إلى أسواقه، زادت القيمة المضافة الأجنبية التي يستوردها وزاد اجتذاب الشركات المتعددة الجنسيات التي تشكل الجهات الفاعلة الرئيسية في سلاسل القيمة العالمية؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر: كانت ثورة سلاسل القيمة العالمية مدفوعة إلى حد كبير من قبل الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ومن المتوقع أن يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطا وثيقا بنوع سلاسل القيمة العالمية والمشاركة فيها. وفي هذا العمل، يقاس الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

كما استعمل المنهج القياسي لقياس هذا الأثر باستخدام بيانات من 25 دولة خلال الفترة 2004-2017 ويستخدم الانحدار المجمّع للمربعات الصغرى العادية (OLS) تحليل العلاقة بين مؤشرات تيسير التجارة ومشاركة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في سلاسل القيمة العالمية. وكذلك تقديرات المربعات الصغرى ذات المرحلتين المتغيرة الآلية (IV-2SLS) لمعالجة مشكلة التجانس المحتملة وتوفير المتانة للنموذج واستخلصت الدراسة النتائج التالي:

*تؤثر مؤشرات تيسير التجارة مثل البنية التحتية المادية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفاءة الحدود والنقل تأثيراً إيجابياً على مشاركة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في سلاسل القيمة العالمية؛

*كانت النتائج قوية على المستوى القطاعي، لا سيما في قطاعات الزراعة والتصنيع والمنسوجات والملابس، حيث تلعب البنية التحتية المادية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً هاماً في دعم اندماج بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في سلاسل القيمة العالمية؛

*وُجد أن بيئة الأعمال التجارية مواتية للتكامل الأولي لسلاسل القيمة العالمية في قطاعي الزراعة والمنسوجات والملابس؛

*تؤثر كفاءة الحدود والنقل تأثيرا إيجابيا على مشاركة بلدان أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى في قطاع الأغذية والمشروبات في المراحل التمهيدية؛

*تؤدي الهياكل الأساسية غير المادية، ولا سيما كفاءة الحدود والنقل، دورا هاما في مشاركة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في سلاسل القيمة العالمية. وتحقيقا لهذه الغاية، وبالنظر إلى أن اتفاق تيسير التجارة يعالج بشكل أساسي الجانب الناعم للبنية التحتية، تحتاج بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى التعجيل بتنفيذه للاستفادة من التسهيلات التي يوفرها هذا الاتفاق ولكي تتمكن من زيادة إدماجها في سلاسل القيمة العالمية؛

*تحتاج بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى مواصلة تحسين أدائها في الهياكل الأساسية المادية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والبنية التحتية المادية مجال يتطلب اهتماما طويلا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويؤكد هذا العمل أهميته المتزايدة في عصر سلاسل القيمة العالمية؛

*أن تحسين البنية التحتية المادية وغير المادية هو وسيلة لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للتواصل بشكل أفضل مع سلاسل القيمة العالمية على المستوى القطاعي. وهذا يستدعي وضع سياسات قطاعية جيدة التوجيه لجني ثمار سلاسل القيمة العالمية؛

*بشكل عام، يؤكد البحث على الأهمية المتزايدة لتيسير التجارة في عصر سلاسل القيمة العالمية ويدعو إلى سياسات مركزة لتسخير فوائده المحتملة لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة الحالية وأوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة

بعد مراجعتنا لأهم البحوث التجريبية السابقة أردنا أن نقدم إضافة علمية في مجال أثر التحرير التجاري على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية نظرا لأن الدراسات السابقة ركزت على الاندماج والمشاركة ولم تتطرق إلى الارتقاء.

فمثلا دراسة **Ariño-Francisco Monge** على كوستاريكا بينت أن الاتفاقيات التفضيلية والاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات العالية التقنية والخدمات تؤدي إلى تعزيز نسبة الصادرات والاندماج في سلاسل القيمة العالمية والتي بلغت 43% من إجمالي صادرات كوستاريكا بسلاسل القيمة العالمية، بمتوسط 36% من القيمة المصدرة يتم إضافتها محليًا.

أما في الدراسة التحليلية لـ **Hikari ISHIDO** والتي اتخذت كعينة للدراسة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) وبينت أن القيود المفروضة على الوصول الى الأسواق واهتراء البنية التحتية أدت إلى عدم المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية.

بينما دراسة **Kirill Muradov** تظهر أن التخفيض المستمر لتعريفات الواردات المباشرة تؤدي إلى إبطال مفعول ارتفاع عدد المعابر الحدودية في سلاسل القيمة العالمية، وقد استعملت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي و المنهج القياسي باستعمال معطيات من قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية، المكملة بتقديرات مستمدة من الأمم المتحدة، UN Comtrade وUN TRAINS، في الفترة الزمنية الممتدة 2001 -2010 في 27 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و13 اقتصادًا رئيسيًا آخر غير الأوروبي وتشمل 35 صناعة و59 منتجًا.

أما دراسة **Lurong CHEN** والتي أجريت على جمهورية كوريا وقد أوردت بيانات من سنة 1990 الى 2010 وأظهرت دور شركاتها التي اكتسحت العالم ووصولها أحدث التقنيات في السوق العالمية، والجهود الحكومية التي ركزت على ثلاثة جوانب: (1) تعزيز العلاقات الاقتصادية مع القوى الرئيسية، (2) توسيع شبكة اتفاقية التجارة الحرة (FTA)، و(3) تعيق التكامل في مصنع آسيا، كان سببا في المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية.

وفي دراسة **Igor Guzhva،Petro Nebotov ،Yevhen Ivanov** أن سبب عدم اندماج أوكرانيا الفعال في سلاسل القيمة العالمية يعود إلى أنظمة الضرائب غير المثالية والعبء البيروقراطي وضعف الخدمات الجمركية، واستعملت الدراسة المنهج الوصفي وكذلك المنهج التحليلي في دراسة المناهج والأساليب الجديدة للسياسات التجارية والاقتصادية وبينت أن زيادة في مدة التخليص الجمركي بنسبة 10% تقلل من حجم الاستيراد بنسبة تتراوح بين 5-25%.

أما دراسة **Smita Miglani** و**Saon Ray** التي عددت أسباب انخفاض اندماج الهند في سلاسل القيمة العالمية ألا وهي تقييد التجارة، ضعف الموارد، نقص المهارات، سوء إدارة الموارد، التخلف التكنولوجي، المشاكل التشغيلية وضعف أداء المؤشرات التي تنشرها كل سنة منظمات مثل البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي. وقد استخدمت هذه الورقة المنهج الوصفي والتحليلي حيث أجرت دراسة استقصائية أولية على مستوى الشركات في عامي 2014 و2015 للوقوف على عناصر نشاط سلسلة القيمة العالمية في الهند.

وأخيرا دراسة **Constant Fouopi Djiogap**, **Moukaila Mouzamilou Takpara** ، **Bouraïma Sawadogo** (مارس 2023) والتي درست عينة دول افريقيا وجنوب الصحراء بمجموع 25 دولة خلال الفترة 2004-2017 واستخدمت الانحدار المجمّع للمربعات الصغرى العادية (OLS) لتحليل العلاقة بين مؤشرات تيسير التجارة ومشاركة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في سلاسل القيمة العالمية. وكذلك تقديرات المربعات الصغرى ذات المرحلتين المتغيرة الآلية (IV-2SLS) لمعالجة مشكلة التجانس المحتملة وتوفير المتانة للنموذج.

وفي الدراسة الحالية تم استخدام عينة تغطي 15 دولة مختارة تتمثل في الأرجنتين، استراليا، البرازيل، كوستاريكا، اندونيسيا، الهند، جمهورية كوريا، المكسيك، ماليزيا، البرتغال، سنغافورة، تايلاند، تركيا، أوكرانيا، جنوب افريقيا، للفترة الزمنية من 1996-2020، وقد استخدمنا المنهج القياسي وتم بناء أربعة نماذج قياسية وهي: نموذج المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الأماميةDVX ونموذج المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الخلفية FVA، ونموذج الارتقاء PROD-VASH ونموذج التموقع. كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (FGLS) في تقدير هذه النماذج.

خلاصة الفصل الأول

تناولنا من خلال هذه الدراسة وفي فصلها الأول الجوانب النظرية والفكرية للتجارة الخارجية، حيث تعبر التجارة الخارجية عن تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات بين دول العالم، وتحول مصطلحه من التجارة الخارجية الى دولية عندما يتضمن انتقال رؤوس الأموال والعمالة وحقوق الملكية الفكرية، ويستند قيامها إلى ظاهرة التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي.

وتطرقنا إلى عرض أبرز النظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول، وفق تسلسلها التاريخي، فبعد المذهب التجاري ظهرت المدرسة الكلاسيكية والتي نادت بحرية التجارة على مبدأ التخصص وتقسيم العمل، والتي من أهمها النظرية النسبية لدافيد ريكاردو والتي مازالت تشكل أساس النظريات التي جاءت بعدها.

كما تناولنا السياسات التجارية والتي تعرف بالإجراءات المختلفة التي تتخذها السلطات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية وعددنا أدواتها، وركزنا على التحرير التجاري الذي يحفز على انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول وترك التجارة حرة دون قيود، وإزالة كل التشوهات التي تعرقل هذا التوجه، كما سلطنا الضوء على أهم الهيئات الدولية التي تعني بالتحرير، والتي من أهمها منظمة التجارة العالمية، وأوردنا الآثار الإيجابية والسلبية للتحرير التجاري، وأهم مؤشرات قياسه.

لننتقل في المبحث الثاني إلى الحديث عن مفهوم سلاسل القيمة العالمية التي هي مجموعة كاملة من الأنشطة التي تؤديها الشركات والعمال لجلب المنتج من الفكرة إلى الاستخدام النهائي وما بعده، ويشمل الأنشطة مثل التصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع والدعم للمستهلك النهائي، وأشرنا إلى نشأة هذه السلاسل، وكيفية الاندماج والمشاركة فيها، والتي تتم من خلال الروابط الأمامية والمتمثلة في السلع الوسيطية التي تدخل في صادرات البلدان الأخرى، والروابط الخلفية والتي تمثل واردات السلع الوسيطية التي تدخل في الصناعات المحلية.

لنستعرض مؤشرات ومحددات تلك المشاركة، التي من بينها مدى توافر عامل الإنتاج، القدرة الصناعية والجودة المؤسساتية، لنصل إلى الارتقاء في تلك السلاسل الذي يرتبط بالمهارات والتكنلوجيا والقدرة على التعلم، أي الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة إضافية أكبر، كالتي تقع في المنبع مثل الابتكار وبحوث التطوير، أو في المصب مثل التسويق والعلامة التجارية وخدمات ما بعد البيع، وحددنا مساراته والمتمثلة في تجميع المهام وتنمية القوى العاملة والابتكار، ومحدداته ومؤشراته، ثم ألقينا الضوء على أهم ما توصلت إليه الأدبيات التجريبية السابقة، واستخلصنا أوجه الاختلاف والتشابه بينها وبين دراستنا لنبين القيمة المضافة في دراستنا.

الفصل الثاني

"الدراسة القياسية"

قياس أثر تحرير التجارة على الإرتقاء في سلاسل القيمة العالمية

تمهيد

في هذا الفصل سيتم تقديم الدراسة القياسية التي تحاول بيان أثر تحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، وبالعودة إلى ما توصلت إليه الأدبيات التجريبية السابقة، اعتمدت هذه الدراسة على عدة متغيرات، فكان المتغير المستقل حرية التجارة، أما الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، فقد تمثل في مؤشري للمشاركة من خلال الروابط الأمامية والروابط الخلفية، ومؤشري الارتقاء والمتمثلان في PROD-VASH ومؤشر التموقع، وقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة من خلال جمع البيانات وتصميمها للمقاربات القياسية.

المبحث الثاني: تقدير النماذج القياسية واستخلاص النتائج وتحليلها ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات.

سنتناول في هذا المبحث تحديد المتغيرات والمؤشرات التي سنعتمد عليها في بناء النماذج القياسية، مجتمع الدراسة والمعطيات المجمعة ثم تحليل هذه المعطيات في جزئه الأول. أما في الجزء الأخير سنتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة من الطرق والأدوات الاحصائية والقياسية المعتمدة في هذه الدراسة.

المطلب الأول: متغيرات الدراسة

حاولنا في هذه الدراسة قياس أثر تحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية في مجموعة من الدول للفترة الممتدة من 1996-2020، ولهذا قمنا بحصر أهم المتغيرات المتعلقة بتحرير التجارة والمتغيرات المتعلقة بالمشاركة والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية من أجل بناء النماذج وكذا متغيرات المراقبة والمتغيرات مقسمة كالآتي:

أولا المتغيرات التابعة (Dependent Variables):

هي المتغيرات التي يخضعها الباحث للتجريب والدراسة، والتي تعتمد في توقع كيفية سلوكها على العوامل الأخرى (المتغيرات المستقلة) التي يتم قياسها، لذا فمن المتوقع أن يتغير سلوك هذه المتغيرات نتيجة للمعالجة التجريبية للعوامل الأخرى، وهذا هو التأثير المفترض، بمعنى يعتمد التباين في المتغير التابع على التباين في المتغير المستقل.

اعتمدنا في هذه الدراسة على أربع متغيرات اثنين يمثلان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وهما DVX و FVA واثنان يمثلان الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية وهما PROD-VASH و POS-IND .

- DVX: (الروابط الامامية) Domestic value added in foreign exports تشير إلى حصة صادرات الدولة التي تتجسد كمدخلات وسيطة في صادرات البلدان الأخرى؛
- FVA : (الروابط الخلفية)(Foreing Value Added): تشير إلى قيمة الصادرات التي تنشأ عن المدخلات المستوردة؛
- PRODVASH : مؤشر الارتقاء ويمثل القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- POS-IND : مؤشر التموضع.

وقد اعتمدنا هذه المتغيرات لاعتبارين وهما:

- المتغيرات المختارة هي من أهم المؤشرات التي يمكن أن تعطينا فكرة عامة عن المشاركة والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية؛
- توفر البيانات التاريخية للمتغيرات خلال فترة الدراسة.

الجدول (2-1): المتغيرات التابعة للدراسة ومصادر البيانات

اسم المؤشر	المختصر	التعريف	المصدر
مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية			
indirect value added exports	DVX	تشير القيمة المضافة غير المباشرة إلى حصة صادرات الدولة التي تتجسد كمدخلات وسيطة في صادرات البلدان الأخرى **وتعبر عن الروابط الأمامية**	https://www.oecd.org/sti/ind/measuring-trade-in-value-added.htm#access
Foreing Value Added	FVA	القيمة المضافة الأجنبية تشير إلى قيمة الصادرات التي تنشأ عن المدخلات المستوردة، يشار إليها بسلاسل القيمة البسيطة **وتعبر عن الروابط الخلفية**	https://www.oecd.org/sti/ind/measuring-trade-in-value-added.htm#access
مؤشرات الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية			
PROD-VASH	PROD-VASH	يمثل القيمة المضافة الناتجة عن الصناعة i في البلد c كنسبة مئوية من الناتج الاجمالي تعد نسب القيمة المضافة / الإنتاج أحد المحددات الرئيسية لحصص الدولة من القيمة المضافة المتجسدة في التجارة والطلب النهائي.	https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=TIVA_2022_C1
POS-IND	POS-IND	مؤشر التموقع في سلاسل القيمة العالمية ويمكن حسابه انطلاقا من مؤشري القيمة المضافة المحلية والقيمة المضافة الأجنبية وفقا للصيغة الرياضية أدناه $\ln\left(1+\frac{DVX}{Gross\ Exports}\right)-\ln\left(1+\frac{FVA}{Gross\ Exports}\right)$	لقد تم حساب مؤشر التموقع في سلاسل القيمة العالمية والذي يدل على الارتقاء من طرف الطلبة اعتمادا على الصيغة الرياضية المبينة في التعريف وفقا لبيانات الـ: OECD وكذلك البنك الدولي.

المصدر: من اعداد الطلبة.

المتغيرات المستقلة (Independent Variables) :

تنقسم المتغيرات المستقلة إلى نوعين هما: المتغيرات المستقلة الرئيسية والمتغيرات المستقلة الأخرى، أو ما يطلق عليها بمتغيرات المراقبة متغيرات الضبط المعيارية.

1.2. المتغيرات المستقلة الرئيسية:

المتغيرات المستقلة الرئيسية هي تلك المتغيرات التي يعتمدها الباحث للتنبؤ بسلوك المتغيرات التابعة وتكون تحت سيطرته (أي عكس المتغيرات التابعة). يتم اختيار هذا المتغيرات وقياسها وتجريبها من قبل الباحثين الذين يهدفون إلى معرفة العلاقة بينها وبين المتغيرات التابعة، ويتوقع أنها سيكون لها بعض التأثير في أو العلاقة مع المتغيرات التابعة.

في دراستنا هذه المتغير المستقل الرئيسي هو المتعلق بتحرير التجارة، والذي نسعى للتعرف على مدى تأثيره في متغيراتنا التابعة «المشاركة والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية»، ويتمثل هذا المؤشر في:

- مؤشر حرية التجارة.

وقد اعتمدنا هذا المؤشر لعدة اعتبارات:

- هو المؤشر الأكثر تمثيلا لتحرير التجارة؛
- توفير البيانات التاريخية للمتغيرات خلال فترة الدراسة؛

الجدول(2-2): المتغيرات المستقلة للدراسة ومصادر البيانات

اسم المؤشر	المختصر	التعريف	المصدر
مؤشر حرية التجارة Index of Trade freedom	FRE-TRAD	**درجة حرية التجارة:** وهو مؤشر محصور بين الـ 0 و الـ 100 حيث أن الدرجة القريبة من 100 تعني أن التداول أمر سهل، ودون الكثير من القيود التشريعية أو التنظيمية. وقد تم تطوير هذا المؤشر من قبل صحيفة وول ستريت جورنال بالتعاون مع مؤسسة تراث، التي تتمثل مهمتها في وضع وتعزيز سياسات المحافظة على أساس مبادئ الاقتصاد الحر.	//perspective.usHErbrooke.ca/bilan/:http stats/0/2016/fr/9/carte/HFI.COMMERCE/ x.html

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مؤسسة التراث.

المتغيرات المستقلة الأخرى (متغيرات المراقبة Variables Control):

المتغيرات المستقلة الأخرى هي المتغيرات المستقلة التي تستعمل للمراقبة والتفسير، فهي كل العوامل المؤثرة أو تتداخل مع المتغير المستقل المقصود (التي يختبرها الباحث) في تأثيرها في المتغير التابع، فهي لا تعد جزءا مقصودا في التجربة، لكنها مهمة ولها تأثير على النتائج.

في تقدير النماذج التي اقترحتها الدراسة، استخدمنا مجموعة من المتغيرات المراقبة، وهي:

- اجمالي تكوين رأس المال الثابت (Gross fixed capital formation (current US$)) gfcf.

- القيمة المضافة للصناعة من إجمالي الناتج المحلي كنسبة مئوية % (vaigdp)؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi)؛
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (gdppcapt)؛
- إيرادات الموارد الطبيعية (nresrev)؛
- الكفاءة المؤسساتية (ins).

الجدول (2-3): متغيرات المراقبة للدراسة ومصادر البيانات.

اسم المؤشر	المختصر	التعريف	المصدر
اجمالي تكوين رأس المال الثابت Gross fixed capital formation (current (US$))	gfcf.	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (سابقا) إجمالي الاستثمار المحلي الثابت يشمل تحسينات الأراضي (الأسوار ، الخنادق ، المصارف ، وما إلى ذلك) شراء المنشآت والآلات والمعدات، وإنشاء الطرق والسكك الحديدية ونحوها بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية. وفقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993 ، تعتبر المقتنيات الصافية للأشياء الثمينة أيضا من تكوين رأس المال البيانات بالدولار الأمريكي الحالي	World Bank national accounts .data
القيمة المضافة للصناعة من إجمالي الناتج المحلي كنسبة مئوية %	vaigdp	توافق القيمة المضافة في الصناعة مع الأقسام 10 إلى 45 في التصنيف الصناعي الدولي الموحد وهي تشمل الصناعة التحويلية (الأقسام 15 إلى 37 في التصنيف الصناعي الدولي). ويشمل ذلك القيمة المضافة في التعدين والصناعة التحويلية (التي ترد أيضا كمجموعة فرعية مستقلة)، والإنشاءات، وإمدادات الكهرباء والمياه، والغاز. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية. ويتقرر منشأ القيمة المضافة طبقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح الثالث. ملاحظة: بالنسبة للبلدان التي تأخذ بنظام القيمة المضافة بالأسعار الأساسية، فإن إجمالي القيمة المضافة عند تكلفة عوامل الإنتاج يكون مقام الكسر لهذا المؤشر	World Bank national accounts data

الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI	لاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب وهي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي.	World Bank national accounts .data
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	gdppcapt	**نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**: هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.	//data.albankaldawli.otg/:http indicator/NY.GDP.PCAP.CD
إيرادات الموارد الطبيعية	nresrev	مجموع إيرادات الموارد الطبيعية هو حاصل إيرادات الموارد النفطية والغاز الطبيعي والفحم (بنوعيه الحجري والقاري) وإيرادات المعادن والغابات.	World Bank national accounts .data
الكفاءة المؤسساتية	ins	يتم قياس أثر النوعية المؤسساتية باستخدام المؤشر الذي صاغه دانيال كوفمان وزملاءه في البنك الدولي لأكثر من 200 بلد منذ سنة 1996، من خلال مؤشراته الفرعية الصوت والمسائلة. الاستقرار السياسي وغياب العنف. فعالية الحكومة الأطر التنظيمية حكم القانون مكافحة الفساد	Daniel Kaufmann and Aart Kraay (2023). Worldwide Governance Indicators, 2023 Update (www.govindicators.org), Accessed on 10/19/2023.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي.

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة والمعطيات المجمعة

أولا مجتمع الدراسة:

يتشكل مجتمع الدراسة من 15 دولة من مناطق جغرافية مختلفة من العالم تتمثل في: الأرجنتين، استراليا، البرازيل، كوستاريكا، اندونيسيا، الهند، جمهورية كوريا، المكسيك، ماليزيا، البرتغال، سنغافورة، تايلاند، تركيا، أوكرانيا، جنوب افريقيا.

لقد تم اختيار هذه العينة وبناء على:

- توفر البيانات التاريخية للمتغيرات المقترحة خلال فترة الدراسة؛
- تمثل هذه البلدان فئة كبيرة ومتنوعة من حيث المشاركة في سلال القيمة العالمية.

ثانيا المعطيات المجمعة:

اعتمدنا في جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة القياسية للنماذج الأربعة على قواعد البيانات التالية:

- **قاعدة البنك الدولي World Bank national؛**
- **قاعدة بيانات مؤسسة التراث (Heritage Foundation) .**

مؤسسة التراث هي منظمة أمريكية تتمثل مهمتها في صياغة وتعزيز السياسات العامة المحافظة على مبادئ المشاريع الحرة والحكومة المحدودة والحرية الفردية وفرت هذه القاعدة للدراسة البيانات الإحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية، وهي متاحة على الرابط التالي :

https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637328905916949916

–قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference on Trade and Development

والجدول أدناه يلخص مصادر البيانات المتغيرات الدراسة القياسية:

جدول رقم (2-4): تلخيص مصادر البيانات لمتغيرات الدراسة القياسية

	اسم المتغير		المصدر
المتغيرات التابعة	الروابط الأمامية	DVX	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
	الروابط الخلفية	FVA	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
	مؤشر الارتقاء	PROD-VASH	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
	مؤشر التموقع	POS-IND	محسوب من طرف الطلبة اعتمادا على البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
المتغيرات المستقلة	مؤشر حرية التجارة	FREE-TRADE	قاعدة بيانات مؤسسة التراث
متغيرات المراقبة	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	gfcf.	البنك الدولي
	القيمة المضافة للصناعة من إجمالي الناتج المحلي كنسبة مئوية %	vaigdp	البنك الدولي

	الاستثمار الأجنبي المباشر	fdi	البنك الدولي
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	gdppcapt	البنك الدولي
	إيرادات الموارد الطبيعية	nresrev	البنك الدولي
	الكفاءة المؤسساتية	ins	البنك الدولي

المصدر: من اعداد الطلبة.

إن متغيرات الدراسة عبارة عن بيانات بانل (Panel Data)، وهي عبارة عن بيانات ثنائية بعدها الأول هو المقاطع العرضية (Cross-section) وتتمثل في 15 دولة، وبعدها الثاني هو السلاسل الزمنية (time series) وتتمثل في الفترة الزمنية بالسنوات 1996-2020.

أهمية نماذج البانل: يفوق تحليل بانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها بالعديد من الايجابيات ويلخص كل: من Klevmarken:1989 and Hsiao:2003 فوائد تحليل البانل ومنها:[1]

- التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛
- توفير إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية كالبطالة والفقر، كما يمكن من خلال بيانات البائل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية الأخرى؛
- تتضمن بيانات البائل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل؛
- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (omitted variables)، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (biased estimates) في الانحدارات المفردة؛
- إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكننا القول بأن معطيات البانل تتمتع يبعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي وبالتالي فهي تكتسي أهمية. وتبرز هذه الأهمية باستخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف " بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ " unobserved heterogeneity، الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية. وفي هذه الدراسة فان منهج البائل سوف يأخذ في الاعتبار تلك الاختلافات أو الآثار الفردية individual effects الخاصة بكل دولة من الدول ، مثل الحالة الاقتصادية المحلية و اللغة

[1] سعاد جرمون. مرجع سبق ذكره. ص 181-182

و الثقافة و الموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص المقطعية ، التي تنفرد بها كل دولة على حدة ، والتي تؤثر بدورها في سلوك الاقتصادي بين الدول ، ولكنها تكون ثابته في الأجل القصير أو على الأقل خلال فترة الدراسة، كما يمكننا أيضا الأخذ في الحسبان الآثار الزمنية (time effects) المشتركة بين الدول، و التي تتغير عبر الزمن مثل التطور التكنولوجي والمؤسسي وتغير السياسات الاقتصادية والتجارية وغيرها.

المطلب الثالث: تحليل المعطيات المجمعة:

أولا مؤشر حرية التجارة:

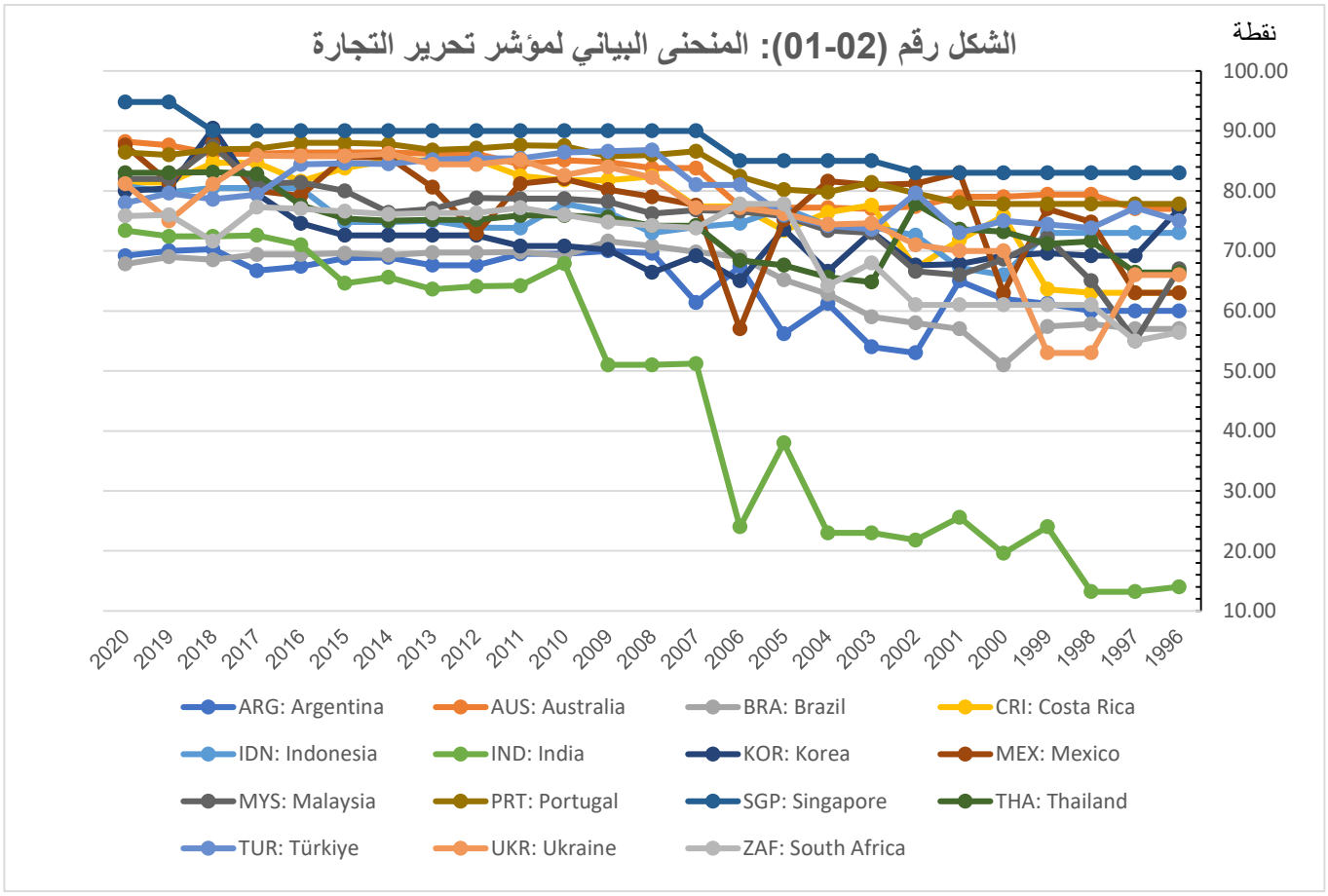

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات OECD

من خلال المنحنى البياني أعلاه يتضح لنا أن دولة سنغافورة تصدرت دول الدراسة في مؤشر حرية التجارة خلال الفترة 1996 الى غاية 2020، وقد كان المؤشر في بداية السلسلة الزمنية يشير الى 83.0 وارتفع سنة 2007 ليصل إلى 90.0 ويستقر فيها الى غاية ارتقائه إلى ذروته سنة 2019 محققا فيها القيمة 94.80 من أصل 100 نقطة.

أما الثاني في المنحنى البياني فكانت استراليا حيث حققت 77 نقطة سنة 1996 ثم حققت ارتقاء الى غاية 2001 بـ 79 نقطة لتنزل الى معدل 77 مرة أخرى سنة 2001 لتعود للارتقاء حتى سنة 2020 لتحقق أعلى نقطة لها في تحرير التجارة وهي 88.20.

وفيما يخص المكسيك شهدت تذبذب كبير فقد بدأ المؤشر سنة 1996 بـ 63 نقطة ليرتفع تدريجيا ليصل 77 نقطة عام 1999، ليتقهقر إلى غاية 63 نقطة عام 2000 ليرتفع ارتفاعا كبيرا سنة 2001 فيحقق ما مقدراه 83 نقطة، ليعود مرة أخرى للنزول الى غاية 57 نقطة سنة 2006، ومن ثم بدأ يتصاعد تدريجيا حتى سنة 2020 محققا 87.60 نقطة في نهاية السلسلة الزمنية محل الدراسة.

الدولة الرابعة من دول العينة هي البرتغال حيث كان مؤشر تحرير التجارة في 77.80 نقطة سنة 1996 ليرتفع تدريجيا الى 81.40 سنة 2003 ليشهد بعدها انخفاض سنة 2004 ليصل إلى 79.80 نقطة ليعاود الارتفاع تدريجيا إلى نهاية السلسلة الزمنية 2020 ليسجل 86.40 نقطة.

نلاحظ أن تايلاند كانت في البداية من 66.40 نقطة سنة 1996 لترتفع قليلا الى 77.80 سنة 2002 لتنخفض عاما بعدها الى غاية 64.80 لتستأنف الصعود التدريجي حتى نهاية السلسلة الزمنية محققة 83 نقطة.

أما الهند فيظهر المخطط البياني أنها كانت ضعيفة في مؤشر حرية التجارة حيث بلغ 14 نقطة من أصل 100 سنة 1996، ثم انخفضت الى 13 نقطة ليترتفع إلى 24 نقطة سنة 1999 الشيء الذي يدلل على أن التقييد التجاري والسياسة الحمائية التي تتبعها كان سببا فيه، ولكن بحلول سنة 2001 وصل مؤشر حرية التجارة فيها إلى 25 نقطة ثم الى 38 نقطة سنة 2005 لتواصل ارتفاعها حتى سنة 2020 محققة 73.40 نقطة، مما يدلل ان الهند اعتمدت سياسة تحرير تجاري من أجل تغطية احتياجات سوقها المحلي الكبير.

ثانيا مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بواسطة الروابط الأمامية DVX:

الشكل رقم (02-02): المنحنى البياني لمؤشر المشاركة الأمامية DVX في سلاسل القيمة العالمية

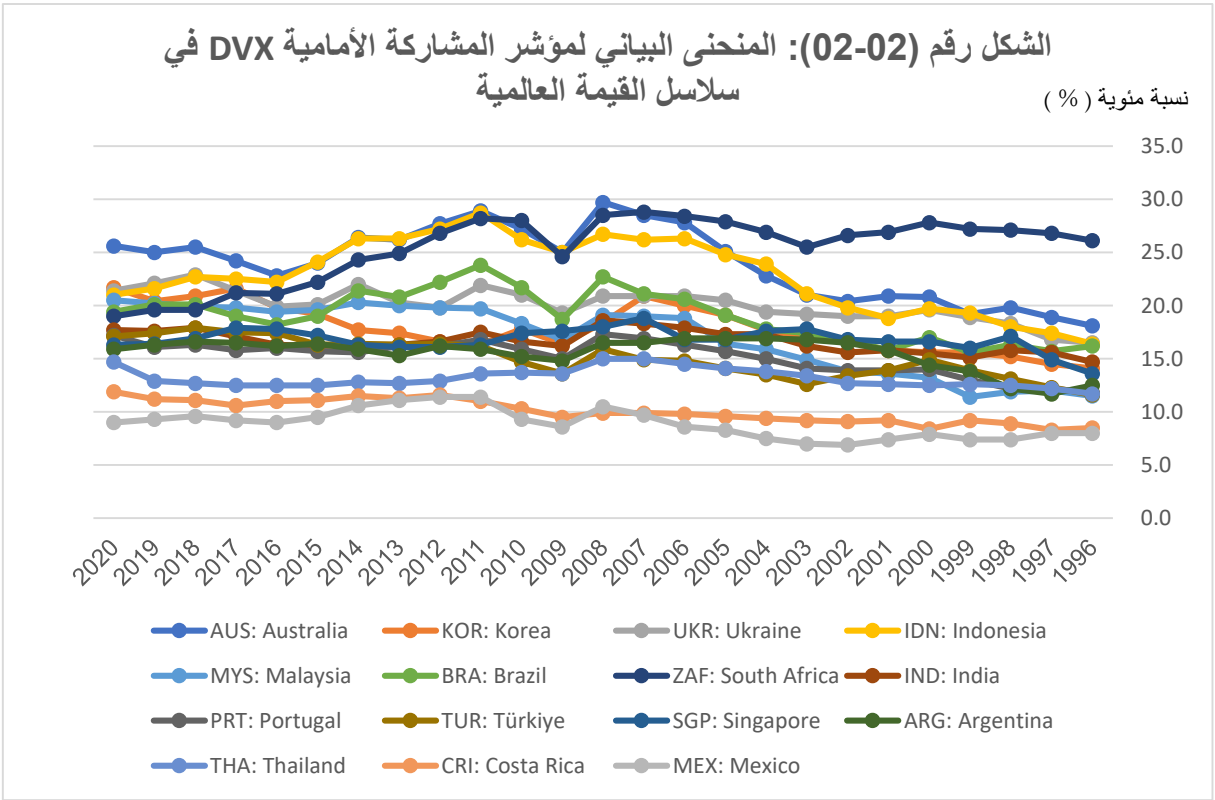

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات OECD

بين المنحنى البياني تصدر استراليا في مؤشر الروابط الأمامية مع أنها كانت نسبة مشاركتها في الروابط الأمامية ضعيفة سنة 1996 بقيمة قدرها 18.1 % لترتقي إلى قمة المنحنى البياني سنة 2008 بنسبة 29.7 % لتنخفض بعدها والى غاية نهاية السلسلة الزمنية المختارة إلى 25.6 %، وهذا يدل على امتلاكها روابط أمامية قوية لأنها تقوم بتصدير منتجات الطاقة والتي تمثل حصة هامة من الصادرات المصنعة قدرت بـ 65.1 بالمئة.

أما المرتبة الثانية في هذا المنحنى فكانت لكوريا التي شهدت مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الأمامية تصاعدا تدريجيا فقد سجلت سنة 1996 ما نسبته 14.1% لترتفع إلى 20% سنة 2006، وتستقر نوعا ما حتى سنة 2020 في نسبة 21.7%، فهي كذلك تمتلك روابط أمامية قوية لتصديرها للمنتجات الطاقوية والتي تمثل حصة هامة في الصادرات المصنعة قدرت بـ 55.3%.

وفيما يخص إندونيسيا فقد سجلت 16.4% سنة 1996 في مؤشر DVX لترتفع سنة 2006 وتصل إلى 26.3% ثم تنخفض وصولا إلى 22.2% سنة 2016 لينتهي بها المطاف في سنة 2020 إلى 21%، وهذا يدل على امتلاكها روابط أمامية قوية لأنها تقوم بتصدير منتجات الطاقة والتي تمثل حصة هامة من الصادرات المصنعة قدرت بـ 69.7 بالمئة كما تمتلك حصة في القيمة المضافة للصناعة تقدر بـ 48.0%.

بينما جنوب افريقيا كان مؤشرها متصدرا في المنحنى البياني الى غاية 2007 بـ 28.8 % في مؤشر المشاركة في الروابط الأمامية DVX لتبدأ في النزول إلى غاية 19 % سنة 2020.

ثالثا مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بواسطة الروابط الخلفية FVA:

الشكل رقم (02-03): المنحنى البياني لمؤشر المشاركة الخلفية FVA في سلاسل القيمة العالمية

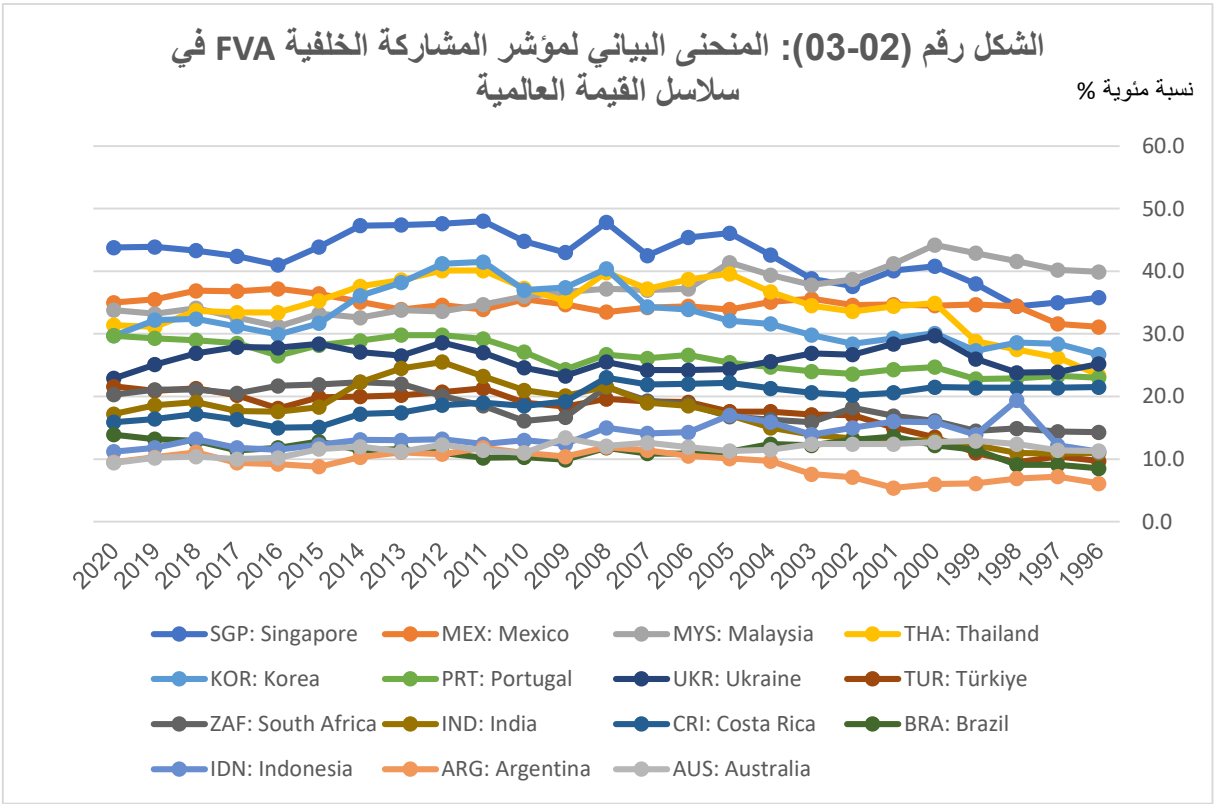

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات OECD

بالنسبة لمؤشر الروابط الخلفية نلاحظ أن سنغافورة تمتلك أعلى نسبة مشاركة عبر الروابط الخلفية بقيمة في43.8% سنة 2020 أي بفارق 10 بالمئة عن الدولة الثانية في الترتيب وهي المكسيك، ويمكن تفسير قوة الروابط الخلفية لسنغافورة كون صادراتها ترتكز على تجارة الجملة والتجزئة والتي تمثل نسبة القيمة المضافة الأجنبية فيها 34.3 بالمئة وكذلك تجارة الحواسيب والإلكترونيات والتي تقدر نسبتها بـ 54.2%.

بالنسبة للمكسيك التي كانت الثانية في سنة 2020 بعد سنغافورة بقيمة 35%، وقد كان المؤشر في سنة 1996 قد بلغ 31.1% لترتفع الى غاية سنة 2003 حيث حققت 35.6% في مؤشر الروابط الخلفية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، لتنخفض متراوحة بين 33% و34% الى غاية سنة 2014 اذ حققت نسبة 35.1% وتواصل ارتفاعا طفيفا حتى تصل ذروتها سنة 2016 بـ 37.2% ، ثم تعاود انخفاضها الى غاية 2020 بنسبة قدرت بـ 35%. وتأتي هذه المشاركات القوية للمكسيك نظرا لاهتمامها بتجارة محركات السيارات وأجهزة الحواسيب والالكترونيات. والتي بلغت نسبتهما 44.6% و 63.5% على التوالي.

أما فيما يخص ماليزيا والتي حققت 39.9% في مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الخلفية استمرت في تحقيق ارتفاعا الى غاية سنة 2000 بتحقيقها 44.2%، لتنخفض في السنوات الثلاث التي تليها لتصل إلى 37.8%، ثم تعاود الارتفاع لتنخفض بعدها تدريجيا مسجلة أدنى نسبة لها سنة 2016 قدرها 31.2% ثم تكون في سنة 2020 مسجلة 33.8%. بسبب اهتمامها بتجارة أجهزة الحواسيب والالكترونيات، البالغ نسبتها 52.4% والمأكولات والمشروبات والتي بلغت نسبتها 32.1%.

دولة تايلاند والتي سجلت سنة 1996 نسبة 23.4% في مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الخلفية، حققت ارتفاعا متواصلا في السنوات الأربع الموالية حتى 34.9% بعد ذلك قليلا ثم تعود لتحقيق 40.1% سنة 2011 ثم تنخفض تدريجيا لتصل إلى 31.4% سنة 2020. وتأتي هذه المشاركات القوية لتايلاند لاهتمامها بتجارة أجهزة الحواسيب والالكترونيات ومحركات السيارات. والتي بلغت نسبتهما 49.2% و 50.7% على التوالي.

رابعا مؤشر الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية PROD-VASH:

الشكل رقم (02-04): المنحنى البياني لمؤشر الارتقاء PROD-VASH في سلاسل القيمة العالمية

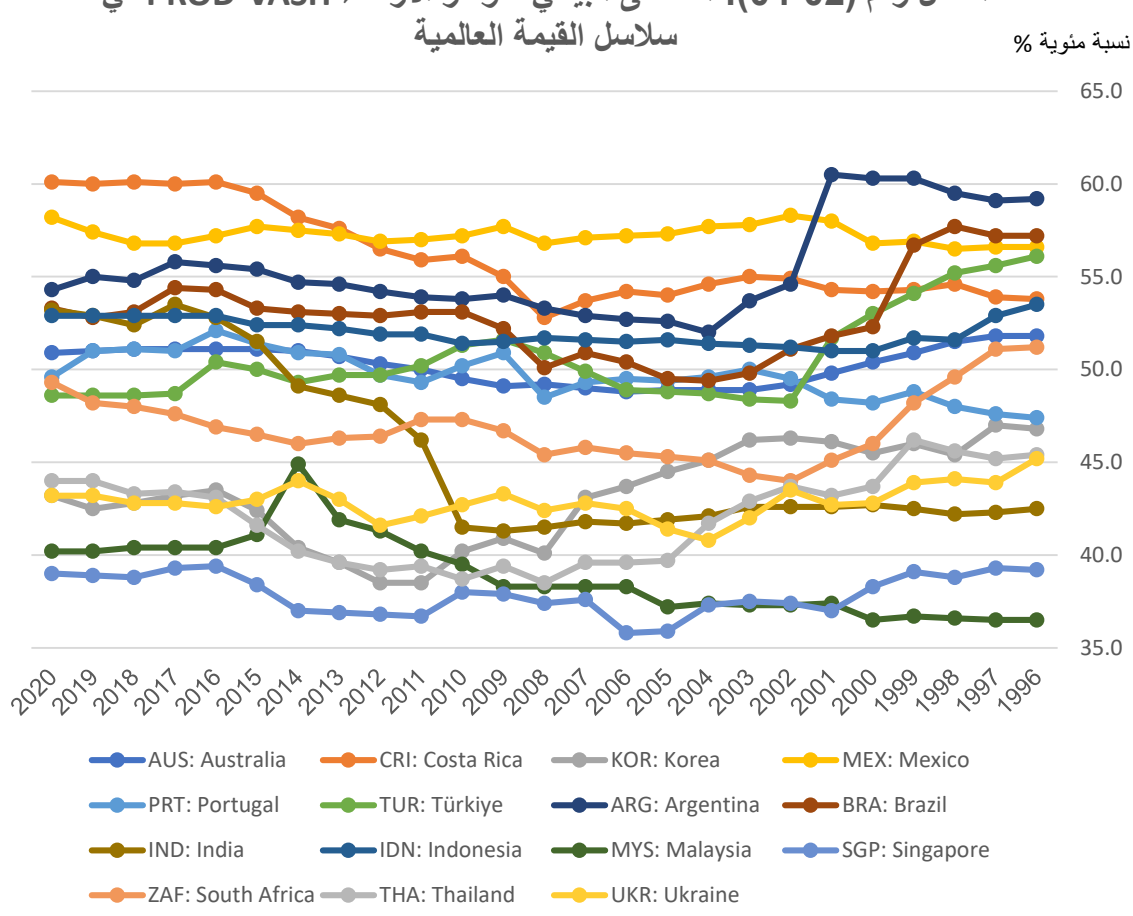

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات OECD

من خلال تحليل البيانات المجمعة للمؤشر PROD-VASHوالذي يعبر عن القيمة المضافة للصناعة I في بلد معين وحيث اعتمدنا في التحليل على احصائيات سنة 2020 لترتيب الدول التي كان مؤشرها يحتل مراتب عليا وصولا الى الدول التي مؤشرها يشير الى مراتب سفلى وأوضحت البيانات ان كوستاريكا تحتل المرتبة الأولى في المؤشر PROD-VASH الصادر عن OECD حيث حققت 53.8% عام 1996 ليشهد بعد ذللك المؤشر استقرار في حدود 54% سنة 2006 ليتراجع بعد ذلك إلى 52.8 % سنة 2008 ثم يأخذ بعد ذلك منحى تصاعديا ليحقق 60.1 % بحلول سنة 2020 وهي أعلى نسبة مسجلة في هذا المؤشر بالنسبة لجميع الدول، ويفسر ذلك بكون كوستاريكا تعتمد على قطاع الصناعة لخلق القيمة المضافة المحلية حيث تمثل القيمة المضافة المحلية 45.6 بالمئة من اجمالي الصادرات المصنعة أما القيمة المضافة الأجنبية فقدرت ب 10 بالمئة.

أما المكسيك فتأتي في المركز الثاني في مؤشر PROD-VASH حيث سجلت 56.6 % عام 1996 وشهد المؤشر عبر سنوات السلسلة الزمنية المدروسة استقرار يتراوح ما بين 56.6 % و 58.2 % بحلول سنة

2020، وهذا ناتج عن القيمة المضافة للصناعة في المكسيك والتي بلغت نسبتها 31.7 % ومن أهم الصناعات في المكسيك صناعة السيارات والمنسوجات والصناعات الغذائية.

بالنسبة لدولة البرازيل شهد مؤشر PROD-VASH الذي يعبر عن القيمة المضافة للصناعة في البلد تذبذبا في مستوياته بين الصعود والنزول حيث حقق 57.2 % سنة 1996 ثم أخذ في النزول والتقهقر بحلول سنة 2005 حيث سجل 49.5 % ، ثم يأخذ المؤشر منحنى تصاعديا في مستوياته وهذا ما يدل على تحسن مستوى البرازيل في الأداء الصناعي ليحقق 53.3 % سنة 2020.

وكذلك حققت الأرجنتين مستويات مقبولة في مؤشر PROD-VASH حيث سجلت نسبة 59.2 % سنة 1996 وتحسنت تدريجيا حتى سنة 2001 لتسجل 60.5 % ليأخذ بعد ذلك المؤشر منحى تنازليا ولكن بشكل طفيف وصولا الى سنة 2020 ليحقق 54.3 %، وتفسر هذه النسب اعتمادها على قطاع الصناعة لخلق القيمة المضافة المحلية حيث تمثل القيمة المضافة المحلية 44.5 بالمئة من اجمالي الصادرات المصنعة أما القيمة المضافة الأجنبية فقدرت ب 5.9 بالمئة، وتشتهر الارجنتين بصناعة السيارات والصناعات الغذائية والمنسوجات والبتروكيماويات والطباعة.

خامسا مؤشر التموقع في سلاسل القيمة العالمية:

الشكل رقم (02-05): المنحنى البياني لمؤشر التموقع في سلاسل القيمة العالمية POS-IND

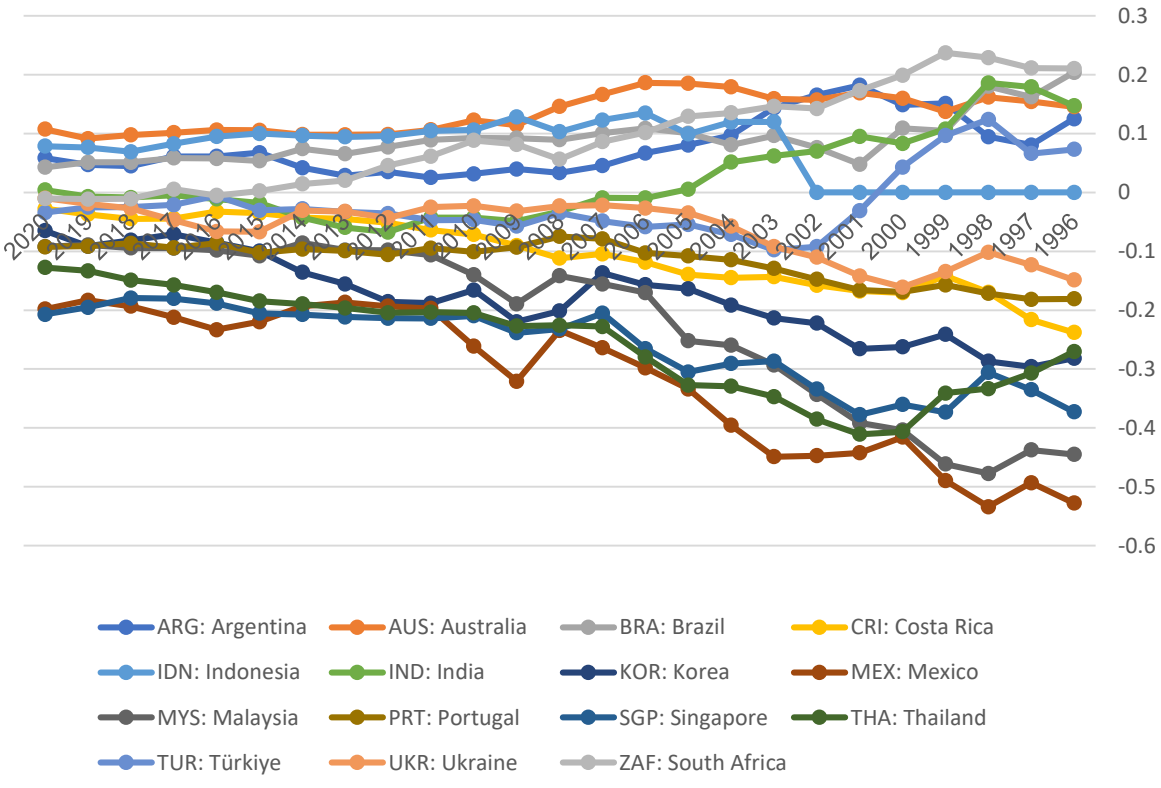

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات OECD

من خلال المنحنى البياني أعلاه نلاحظ أن هناك ثلاث مجموعات:

- كل من دولة استراليا واندونيسيا والأرجنتين والبرازيل يعتمدون في مشاركتهم في سلاسل القيمة العالمية على الروابط الأمامية DVX وذلك للقيم الموجبة لمؤشر التموقع في سلاسل القيمة العالمية، ويظهر تصدر استراليا في نهاية السلسلة الزمنية، فمثلا استراليا تقوم بتصدير منتجات الطاقة والتي تمثل حصة هامة من الصادرات المصنعة قدرت 65.1 % متمثلة في التعدين والمواد الطاقوية بنسبة 93.0 % والمواد غير طاقوية بنسبة 90.3 % والمعادن الأساسية بنسبة 82.9 % .وفيما يخص اندونيسا فهي كذلك تقوم بتصدير السلع الوسيطية التي تكون القيمة المضافة للصناعة بنسبة 48.0 %، فتنتج التعدين والمنتجات الطاقوية بنسبة 86.7 % والمشروبات والأغذية بنسبة 90.5 % كما تعتمد على تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 92.6 % أما الأرجنتين فتصدر بما نسبته 44.5 % من المنتجات الصناعية
- بالنسبة للمجموعة الثانية والمتكونة من اكرانيا، كوستاريكا، كوريا، ماليزيا، البرتغال، التايلاند، المكسيك وسنغافورة وبحسب المنحنى البياني والذي يبين أن مؤشر التموقع في كل منها سالبا مما يدل على اعتماد هذه الدول على الروابط الخلفية في مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية أكثر من الروابط الأمامية. فنجد كل من البرتغال وتايلاند يستغلان السلع الوسيطية المستوردة لتصدير محركات السيارات بنسبة 55.4 % و 50.7 % على التوالي، أما ماليزيا والمكسيك وسنغافورة فيقومون باستيراد مواد وسيطية لتصنيع أجهزة الكمبيوتر والمنتجات الالكترونية لتصديرها كروابط خلفية وبنسب 52.4 % بالنسبة لماليزيا، و 63.5 % للمكسيك و 54.2 % سنغافورة.

أما بالنسبة للهند، جنوب افريقيا وتركيا كانت تعتمد على الروابط الأمامية في مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، ولكن بحلول سنة 2001 أصبحت تركيا تعتمد على الروابط الخلفية أكثر، بينما الهند بدأت بالاعتماد على الروابط الخلفية في سنة 2006، لكن جنوب افريقيا استمرت حتى 2016 لتكون مشاركتها في الروابط الخلفية أكثر من مشاركتها في الروابط الأمامية. وقد تعزى هذه النتائج للسياسات الاقتصادية والإصلاحات المطبقة في هذه الدول.

المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج

نحاول في هذا الجزء من الدراسة تقدير النماذج الأربعة المقترحة والتي تتمثل في المتغيرات التابعة التالية: الروابط الامامية DVX والروابط الخلفية FVA ومؤشر الارتقاء PROD-VASH ومؤشر التموقع في سلاسل القيمة العالمية وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وبعد ذلك سنقوم باستخلاص النتائج وعرض التحليل الاحصائي والاقتصادي لكل نموذج.

المطلب الأول: الاختبارات القياسية

أولا طرق التقدير المتبعة:

تمثل عملية القيام باختبارات تحديد الأثار المقطعية قبل تقدير النماذج، الخطوة الأساسية في منهجية تقدير نماذج البانل الساكنة، حيث تتمثل فحوى هذه الاختبارات في الإجابة على التساؤل التالي: هل النماذج المقدرة هي نماذج متجانسة بالنسبة للمقطع العرضي، أم هي نماذج أثار ثابتة، في الحالة المقابلة أثار عشوائية. لذا ففي بادئ الأمر سوف نقوم من التحقق من وجود الأثار الثابتة من عدمها، تتم هذه العملية استناد إلى باختبار فيشر، حيث تقضي الفرضية الصفرية وجود تجانس في المعالم المقدرة بالنسبة للمقطع العرضي، أما الفرضية البديلة فتنص على أن النموذج يحتوي على اختلافات في الحد الثابت على مستوى المقطع العرضي، حيث ان هذه الاختلافات يطلق عليها بالآثار الثابتة، إن هذه النتيجة لا تحقق إلا إذا تم قبول الفرضية البديلة وهذا عند تجاوز الإحصائية المحسوبة القيمة الجدولية عند أحد مستويات المعنوية الثلاث. الخطوة الثانية هي القيام بعملية المفاضلة بين الاثار الثابتة والعشوائية عبر اختبار Hausman حيث تتقضي الفرضية الصفرية فعالية مقدر الأثار العشوائية مقارنة مع مقدر الأثار الثابتة، أما الفرضية البدلية فتعني فعالية مقدر الأثار الثابتة.

بعدها ننتقل إلى تحليل متانة النموذج المقدر، حيث تتطلب متانة النموذج من الناحية الاحصائية القيام باختبارات الارتباط البواقي على المستوى المقطع العرضي من خلال اختبار Friedman بهدف التأكد من عدم وجود ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية، حيث تعني الفرضية الصفرية عدم وجود ارتباط للبواقي على مستوى المقاطع العرضية، بعدها نقوم باختبار Wooldridgeبهدف التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي على مستوى المقطع الزمني، حيث تنص الفرضية الصفرية لهذا الاختبار على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي. كما نستخدم أيضا اختبار Modified Wald من أجل التأكد من تجانس تباين الأخطاء في نماذج الأثار الثابتة، واختبار Likelihood Ratio من أجل التأكد من تجانس تباين الأخطاء في نماذج الأثار العشوائية، إن الفرضية الصفرية لهذين الاختبارين تتقضي وجود تجانس تباينات الأخطاء. ففي حالة وجود أحد هذه المشاكل الثلاثة– الارتباط على مستوى المقطع العرضي، الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين–في النموذج أو حتى جميعا، نقوم بمعالجة هذه العلل إما بواسطة طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS.[1]

[1] Baltagi, B. H., & Baltagi, B. H. (2008). *Econometric analysis of panel data* (Vol. 4, pp. 135-145). Chichester: Wiley

المطلب الثاني: تقدير النماذج وتحليل وتفسير النتائج الخاصة بأثر تحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية

أولا تقدير النموذج الأول الروابط الأمامية DVX:

جدول رقم (2-5): تقديرات النموذج الأول الروابط الأمامية DVX

المتغير	المدمج	الأثار الثابتة	الأثار العشوائية	النموذج المصحح GLS
حرية التجارة	0.03	0.061***	0.06***	0.006
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	0.142***	-0.013	-0.01	0.0020
القيمة المضافة للصناعة	-0.244***	-0.179***	-0.178***	-0.105***
الاستثمار الأجنبي المباشر	-0.14**	-0.001	-0.006	-0.005
نصيب الفرد من الناتج المحلي	0.069	0.056*	0.057**	0.013*
إيرادات الموارد الطبيعية	0.927***	0.486***	0.491***	0.434***
النوعية المؤسساتية	1.016**	1.959***	1.795**	0.491***
الحد الثابت	16.047***	16.129***	16.126***	16.805***
عدد المشاهدات	375	375	375	375
الاختبارات الإحصائية				
اختبار المفاضلة بين النموذج المدمج ونموذج الأثار الثابتة-Fisher test				109.45***
اختبار المفاضلة بين الأثار الثابتة ونموذج الأثار العشوائية -Hausman Test				1.42
اختبار المعنوية الكلية للمعالم -Wald Test -				92.30***
اختبار الارتباط على مستوى المقاطع العرضية- Friedman Test				68.492***
اختبار الارتباط الذاتي- Wooldridge test				125.797***
اختبار تجانس التباين- Likelihood Ratio Test				233.0864***

* معنوي عند مستوى 10 بالمئة ,** معنوي عند مستوى 5 بالمئة , *** معنوي عند مستوى 1 بالمئة

المصدر: مخرجات برنامج STATA-17.0

النموذج القياسي للروابط الأمامية DVX :

$$DVX = 16.805 + 0.006Fretrad + 0.0020gfcf - 0.105vaigdp - 0.005Fdi + 0.013gdppcapt + 0.434nresrev + 0.491ins$$

01-التحليل الإحصائي لنتائج التقدير للنموذج الأول الروابط الأمامية:

من أجل القيام بالتحليل الاقتصادي لنموذج المقدر، يجب التحقق أولا من صلاحية ومتانة النموذج المقدر من الناحية الاحصائية، فمن خلال نتائج الجدول أعلاه يظهر اختبار فيشر صلاحية نموذج الأثار الثابتة (FE) بالمقارنة النموذج المدمج (Pooled) مما يعني أن نتائج نموذج الأثار الثابتة أكثر صلاحية ومتانة من النموذج المدمج، أما

اختبار Hausman فقد أثبت فعالية نموذج الأثار العشوائية (RE) بالمقارنة مع نموذج الأثار الثابتة، مما يجعلنا نعتمد نموذج الأثار العشوائية من أجل استكمال باقي اختبارات المتانة.

بخصوص اختبار Friedman CD، تظهر النتائج وجود ارتباط للبواقي على مستوى المقطع العرضي، كما أظهر اختبار Wooldridge وجود ارتباط ذاتي للبواقي على المستوى الزمني، أما اختبار Likelihood Ratio فتظهر النتائج وجود مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج الأثار الثابتة، مما يستدعي بنا معالجة هذه المشاكل عبر تقدير الاثار الثابتة طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS.

02-التحليل الاقتصادي للنموذج الأول الروابط الأمامية:

- أثر تحرير التجارة على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الأمامية DVX: تُشير مخرجات التقدير إلى أثر إيجابي لحرية التجارة على الروابط الأمامية، وتُؤثر حرية التجارة على الروابط الأمامية من خلال مجموعة من المداخل المترابطة والتي تعزز تأثيرات بعضها البعض الآخر، حيث تعمل الأسواق الحرة على تعزيز الروابط الأمامية من خلال الاستفادة من تأثيرات اقتصاديات الحجم وما ينتج عنها من مزايا سعرية تنافسية تجعل من الدولة مستقطبا للمشروعات وحلقات الإنتاج ضمن شبكة أوسع من شبكات الإنتاج، وهو ما يعزز الترابط الأمامي مع الحلقات المتقدمة والمتموضعة في مناطق أخرى. ومن المنافع التي يُمكن أن تنتج عن التحرير التجاري وتوسع مادياته عملية تسريع نقل التكنولوجيا أو التمكّن من إعادة تركيب بعض مراحلها، وتحقيق حالة من تكثيف المنافسة، وهو ما ينتج عنه دفع الإنتاجية والابتكار في حلقات مختلف ضمن سلسلة القيمة.

كما تتُيح حرية التجارة الوصول إلى الأسواق الحرة، بما يُتيح اختراق أسواق التصدير والاستحواذ على حصص سوقية فيها، وترفع من إمكانات الدول الإنتاجية، من خلال تدنية التكاليف وجعل الوصول إلى المدخلات العالية الجودة أكثر سهولة بالنسبة للصناعات النهائية. كما يؤدي التبادل المفتوح للتكنولوجيات عبر الحدود إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة في القطاعات الأولية، مما يفيد بشكل أكبر الشركات النهائية ذات المدخلات المتفوقة. وتجبر المنافسة المتزايدة الشركات على تحسين العمليات، وزيادة الإنتاجية الإجمالية، وضمان حصول الصناعات التحويلية على مدخلات عالية الجودة بأسعار تنافسية.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تنويع سلاسل التوريد إلى تخفيف المخاطر، مما يضمن تدفقًا مستقرًا ومتسقًا للمدخلات، مما يعزز مرونة الروابط الصناعية.

- كما تُبين نتائج التقدير أن لإيرادات الموارد الطبيعية والنوعية المؤسساتية تأثيرا ذو دلالة إحصائية عند درجة حرية 1 % وبشكل طردي بقيمة 0.434 وحدة و 0.494 وحدة على التوالي، ومعنى هذا أنه كلما زادت إيرادات الموارد الطبيعية بوحدة واحدة تزيد المشاركة بالروابط الأمامية DVX بـ 0.434 وكذا اذا زادت جودة النوعية المؤسساتية بـ وحدة واحدة تزيد المشاركة في الروابط الأمامية بمقدار 0.491 وحدة.

ويجدر التأشير أن للنوعية المؤسسية أهمية ضمن مجالات الانفتاح الاقتصادي، وتُشكّل أبعادها ارتباطات وامتدادات وعوامل داعمة لآليات الانفتاح الاقتصاد وحرية التجارة، حيث تعمل على تعزيز آليات التخصيص الكفء للموارد، من خلال التأثير على تكاليف المعاملات، وإنفاذ العقود، والكفاءة التنظيمية، وكلها أمور بالغة الأهمية في خلق بيئة

استثمار مستقرة، ويُمكن التنبؤ بها، بما يُتيح تعزيز الروابط القوية بين الصناعات. كما تعمل المؤسسات عالية الجودة على تقليل تكاليف المعاملات من خلال توفير إطار قانوني مستقر ويمكن التنبؤ به، مما يقلل من مخاطر وتكلفة ممارسة الأعمال التجارية.

ويضمن إنفاذ العقود بكفاءة واحترام الاتفاقيات المبرمة بين الشركات المترابطة ضمن شبكات الإنتاج الدولية والشركاء التجاريين، تعزيز الثقة والتعاون على المدى الطويل، مما ينعكس على العلاقات التجارية بين الشركاء التجاريين وينمي الترابط بينها. وتعمل الكفاءة التنظيمية على تقليل العقبات البيروقراطية، مما يسمح للشركات بالعمل بسلاسة والتركيز على الإنتاجية والابتكار. كما ترتبط الأنظمة القانونية التي تعمل بشكل جيد والحوكمة الشفافة في الاقتصادات بروابط صناعية أقوى، حيث تكون الشركات أكثر قدرة على تنسيق عملياتها الإنتاجية وتحسينها. كما تسلط التأصيلات النظرية للاقتصاد المؤسسي الجديد، الضوء على الكيفية التي تعمل بها المؤسسات على تشكيل الأداء الاقتصادي من خلال التأثير على تكاليف المعاملات وأمن حقوق الملكية، وهو ما يؤثر بدوره على تدفق السلع والخدمات عبر القطاعات. ومن ثم، فإن الجودة المؤسسية العالية، من خلال الحد من عدم اليقين وتعزيز التنسيق، تعزز الروابط الأمامية وتسهم في تهيئة بيئة اقتصادية أكثر مرونة وأكفأ إنتاجية.

- معلمة المتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي هي كذلك معنوية في درجة 10 % بقيمة 0.013 وذات أثر طردي على الروابط الأمامية، أي أنه عندما يزداد نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي بوحدة واحدة تزيد المشاركة الأمامية بمقدار 0.013 وحدة.

وتُؤكّد هذه النتيجة أهمية والمزايا التي يتيحها اتساع السوق، ومزايا اقتصاديات الحجم، ما يُحقق تحسين التخصيص الكفء للموارد، وهذا يعمل على تعزيز الروابط بين الصناعات. ويعمل نمو الناتج على توسيع حجم السوق، مما يولد طلباً أكبر على السلع والخدمات الوسيطة، وبالتالي تكثيف التفاعلات بين الموردين في المراحل الأولية والصناعات النهائية. وتسمح هذه الزيادة في الطلب للشركات بتحقيق وفورات الحجم، وخفض تكاليف كل وحدة وتمكينها من تقديم أسعار أكثر تنافسية ومدخلات أعلى جودة لقطاعات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يسهل نمو الإنتاج تخصيص الموارد بشكل أفضل، حيث تستثمر الشركات في التقنيات المتقدمة وتحسن عمليات الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد، مما يزيد من تحسين كفاءة وجودة السلع والخدمات المقدمة عبر الصناعات، ويرفع من قدرات الاستحواذ على الحصص السوقية في الأسواق الأجنبية.

- كما تبين عدم معنوية كل من متغيري اجمالي تكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر، في مؤشر الروابط الأمامية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وذلك لأن مؤشر اجمالي رأس المال الثابت يشير إلى إجمالي الاستثمار المحلي والذي يشمل تحسينات الأراضي ومشتريات الآلات والمعدات وانشاء الطرق والسكك الحديدة والمدارس والمباني الصناعية والتجارية. الشيء الذي جعله لا يؤثر في الروابط الأمامية. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعنى بتدفقات الاستثمارات الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة أو مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. مما جعله كذلك لا يؤثر في مؤشر المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية.

- بالنسبة للمتغير القيمة المضافة للصناعة فقد أوضحت مخرجات البرنامج الاحصائي أنه ذو دلالة إحصائية عند درجة حرية 1 % بشكل عكسي وبقيمة – 0.105 أي عندما تزيد القيمة المضافة للصناعة بوحدة واحدة فانه ينقص الروابط الأمامية بقيمة 0.105؛ ويعني أن البلد يصبح قادرا على التصنيع بمفرده ولا يحتاج اخراج المواد الوسيطية إلى الخارج، بل يحتاج استيرادها لإشباع حاجات السوق المحلي، ويفسر هذا بأن البلدان التي تمتلك صناعات متوسطة وفائقة التكلنوجيا تميل الى التجارة التقليدية اكثر مما ينقص من الروابط الأمامية. مثل الشركات الكورية العاملة في قطاع الإلكترونيات تستعمل مدخلات وسيطة من الصين، حيث إن العديد من شركاتها المنتسبة ومشاريعها من الباطن توجد في الصين[1].

ثانيا تقديرات نموذج الروابط الخلفية FVA:

جدول رقم (2-6) تقديرات نموذج الروابط الخلفية FVA

المتغير	المدمج	الأثار الثابتة	الأثار العشوائية	النموذج المصحح GLS
حرية التجارة	0.179***	0.093***	0.098***	0.078***
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	-0.106	-0.052	-0.055	0.097***
القيمة المضافة للصناعة	0.929***	0.055	0.081	0.188***
الاستثمار الأجنبي المباشر	0.872***	0.19***	0.205***	0.249***
نصيب الفرد من الناتج المحلي	-0.109	0.02	0.015	-0.054***
إيرادات الموارد الطبيعية	-0.892***	0.436***	0.417***	0.141**
النوعية المؤسساتية	1.229	-3.859***	-3.439***	7.478***
الحد الثابت	-15.138***	15.164***	13.988***	9.54***
عدد المشاهدات	375	375	375	375
الاختبارات الإحصائية				
اختبار المفاضلة بين النموذج المدمج ونموذج الأثار الثابتة-Fisher test				192.14***
اختبار المفاضلة بين الأثار الثابتة ونموذج الأثار العشوائية -Hausman Test				16.00**
اختبار المعنوية الكلية للمعالم -Fisher Test -				13.29***
اختبار الارتباط على مستوى المقاطع العرضية- Friedman Test				31.050***
اختبار الارتباط الذاتي- Wooldridge test				94.265***
اختبار تجانس التباين- Modified Wald Test				429.59***
* معنوي عند مستوى 10 بالمئة ,** معنوي عند مستوى 5 بالمئة , *** معنوي عند مستوى 1 بالمئة				

المصدر: مخرجات برنامج STATA-17.0

[1] Young Sik JEONG ، Jeong Gon KIM ، Hyoungmin HAN.(2020) . aforementioned reference.

النموذج القياسي للروابط الخلفية FVA :

$$FVA = 9.54 + 0.078Fretrad + 0.097gfcf + 0.188vaigdp + 0.249Fdi - 0.054gdppcapt + 0.141nresrev + 7.478ins$$

1-التحليل الإحصائي لنتائج التقدير النموذج الثاني الروابط الخلفية:

من أجل القيام بالتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر، يجب التحقق أولا من صلاحية ومتانة النموذج المقدر من الناحية الاحصائية، فمن خلال نتائج الجدول أعلاه يظهر اختبار فشير صلاحية نموذج الأثار الثابتة (FE) بالمقارنة النموذج المدمج (Pooled) مما يعني أن نتائج نموذج الأثار الثابتة أكثر صلاحية ومتانة من النموذج المدمج، أما اختبار Hausman فقد أثبت فعالية نموذج الأثار الثابتة بالمقارنة مع نموذج الأثار العشوائية (RE)، مما يجعلنا نعتمد نموذج الأثار الثابتة من أجل استكمال باقي اختبارات المتانة.

بخصوص اختبار Friedman CD، تظهر النتائج وجود ارتباط للبواقي على مستوى المقطع العرضي، كما أظهر اختبار Wooldridge وجود ارتباط ذاتي للبواقي على المستوى الزمني، أما اختبار Modified Wald فتظهر النتائج وجود مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج الأثار الثابتة، مما يستدعي بنا معالجة هذه المشاكل عبر تقدير الاثار الثابتة طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS.

2-التحليل الاقتصادي لنتائج التقدير النموذج الثاني الروابط الخلفية:

- من خلال مخرجات برنامج الإحصاء STATA 17.0 نلاحظ أن المتغير حرية التجارة ذو دلالة إحصائية عند درجة حرية 1 % ويؤثر على المتغير التابع بشكل طردي وبمقدار 0.078، أي عندما يزيد تحرير التجارة بوحدة واحدة تزيد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الخلفية بمقدار 0.078 وحدة. مما يدلل أن حرية التجارة وإزالة القيود على تدفقات السلع والخدمات تسمح بدخول أكثر للسلع الوسيطية ومنه ازدياد المشاركة في الروابط الخلفية FVA .

تُؤكد نتائج التقدير أن للتحرير التجاري أثرا مهما في زيادة الروابط الخلفية بين البلدان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، فمن خلال خفض الحواجز التجارية، تتمكن البلدان من الوصول إلى مجموعة واسعة من السلع الوسيطة والمواد الخام، مما يسمح للشركات بالحصول على المدخلات بشكل أكثر كفاءة وبتكاليف أقل من مجموعة متنوعة من الموردين الدوليين. وبحسب (Baldwin, 2016) فإن هذا التنويع لا يخفف من مخاطر سلسلة التوريد فحسب، بل يعزز أيضًا روابط أقوى مع الموردين العالميين[1]. كما تمكّن حرية التجارة قطاع الأعمال من الحصول على السلع الإنتاجية وتعزيز تراكم رأس المال الثابت، وتعزيز طرائق الإنتاج وأساليبها. وقد أكّد هذا المنحى (Grossman & Helpman, 1991) حيث يعمل تحرير التجارة على تسهيل نقل التكنولوجيا من خلال تمكين استيراد الآلات والمعدات وتقنيات الإنتاج المتقدمة، والتي يمكن للشركات المحلية دمجها لتعزيز الإنتاجية وجودة المخرجات[2]. وينتج عن ذلك القدرة

[1] Baldwin, R. (2016). The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization. Harvard University Press.
[2] Grossman, G. M., & Helpman, E. (1991). Innovation and Growth in the Global Economy. MIT Press.

التنافسية المعززة التي تنشأ عندما تقوم الشركات بدمج هذه المدخلات والتقنيات المتفوقة، مما يحسن قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي وتعزيز الصادرات. وبحسب (Görg & Greenaway, 2004) يمثل الوصول إلى الأسواق العالمية فائدة كبيرة أخرى، حيث تتمكن الشركات المحلية، من خلال علاقاتها مع الشركات المتعددة الجنسيات وأشكال الاستثمار الأجنبي، من الدخول إلى شبكات ومعايير التوزيع الدولية، مما يزيد من دمجها في سلاسل القيمة العالمية.[1]

ومن ناحية التأصيلات النظرية، توضح تحليل سلسلة القيمة العالمية كيف يعمل تحرير التجارة على تعزيز التكامل الأعمق من خلال ربط الصناعات المحلية بشكل أوثق مع الموردين العالميين. وبالتالي فإن تحرير التجارة، من خلال تنويع الواردات، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرة التنافسية، يعمل بشكل كبير على تعزيز الروابط الخلفية، ودمج البلدان بشكل أكثر عمقا في سلاسل القيمة العالمية.[2]

وتجدر الإشارة أن الأدلة التجريبية المستمدة من اقتصادات مثل الصين والمكسيك وفيتنام، التي شهدت اندماجا كبيرا في سلاسل القيمة العالمية في أعقاب تحرير التجارة، تُسلط الضوء على تعزيز الروابط الخلفية من خلال زيادة أحجام الواردات وتحسين قدرات الإنتاج. وقد أدى انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز شبكات الإنتاج مع جيرانها وتحقيق مكاسب كبيرة في مجال الرفاهة الاجتماعية للصين وأستراليا والاقتصادات الآسيوية القريبة[3]. ويعمل تحرير التجارة في إطار منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ على زيادة تكامل سلاسل القيمة العالمية في مختلف أنحاء العالم، مع اختلاف التأثيرات حسب نوع التكامل، مثل التكامل الأمامي أو الخلفي، اعتماداً على عوامل مثل المدخلات الوسيطة وحماية الحدود[4]. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تؤثر السياسات التجارية بشكل كبير على الروابط الخلفية في قطاعي الأغذية والزراعة، مما يتحدى التصور القائل بأن هذه البلدان ليست مندمجة بشكل عميق في سلاسل القيمة العالمية[5].

حيث يكتسي تحرير التجارة دوراً حاسماً في تعزيز الروابط الخلفية بين البلدان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. تشير الأبحاث إلى أن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر انفتاحًا والتي تشارك بنشاط في أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) تظهر مشاركة تصاعدية أعلى في سلاسل القيمة العالمية، مما يؤدي إلى زيادة القيمة الأجنبية المضافة في الصادرات[6] . كما يجدر التأشير أن الوصول إلى الأسواق العالمية فائدة كبيرة أخرى، حيث تتمكن الشركات المحلية، من خلال علاقاتها مع الشركات المتعددة الجنسيات، من الدخول إلى شبكات ومعايير التوزيع

1 · Görg, H., & Greenaway, D. (2004). Much Ado About Nothing? Do Domestic Firms Really Benefit from Foreign Direct Investment? The World Bank Research Observer, 19(2), 171-197.

2. Gereffi, G., & Fernandez-Stark, K. (2011). aforementioned reference.

3 · Aichele, R., & Heiland, I. (2018). Where is the Value Added? Trade Liberalization and Production Networks. *International Trade eJournal*. https://doi.org/10.1016/J.JINTECO.2018.09.002.

4. Flaig, D., & Greenville, J. (2021). Trade Liberalization in APEC and Global Value Chain Participation: What Can Value Added Indicators Tell?. *Journal of Economic Integration*, 36, 308-338. https://doi.org/10.11130/JEI.2021.36.2.308.

5 · Balié, J., Prete, D., Magrini, E., Montalbano, P., & Nenci, S. (2018). Does Trade Policy Impact Food and Agriculture Global Value Chain Participation of Sub-Saharan African Countries?. *American Journal of Agricultural Economics*, 101, 773–789. https://doi.org/10.1093/ajae/aay091.

6 · Ngoc, Thang, Doan., Thanh, Ha, Le. (2023). The Effects of Global Value Chain on Export Survival. Foreign Trade Review, doi: 10.1177/00157325231166237.

الدولية، مما يزيد من دمجها في سلاسل القيمة العالمية[1]. بالإضافة إلى ذلك، فإن حرية التجارة عبر الآليات والأطر الدولية والإقليمية المختلفة، من شأنه أن يُمكن الدول الأقل تقدما من توفير الاحتياجات الإنتاجية المختلفة من الأطراف المتقدمة والمراكز الرأسمالية. وبحسب (Runqi, Zhang) تساهم هذه العملية بشكل كبير في تحسين الإنتاجية، مع التأكيد على أهمية الانفتاح التجاري والبيئات الشفافة التي تيسرها اتفاقات التجارة الإقليمية لتعزيز سلاسل القيمة العالمية. وتعظيم المكاسب وتعظيم الإنتاجية[2]. ولذلك، يمكن لسياسات تحرير التجارة أن تعزز بشكل فعال تطوير الروابط الخلفية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

وقد أكدت هذه النتيجة مجموعة من الدراسات، حيث تؤثر السياسات التجارية على روابط سلسلة القيمة الخلفية والأمامية في سلاسل القيمة العالمية للأغذية والزراعة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[3]. وبحسب (Laget, 2018)[4] تؤثر السياسات التجارية، بما في ذلك تخفيضات التعريفات الجمركية والتسهيلات الجمركية، بشكل إيجابي على الروابط الخلفية من خلال زيادة القيمة المضافة الأجنبية للسلع الوسيطة. ويعمل تحرير التجارة في إطار منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ على زيادة تكامل سلاسل القيمة العالمية في مختلف أنحاء العالم، مع اختلاف التأثيرات حسب نوع التكامل، مثل التكامل الأمامي أو الخلفي، اعتماداً على عوامل مثل المدخلات الوسيطة وحماية الحدود. [5] ويُؤكد (Biryukova, O., & Vorobjeva, 2017) أن تحرير الخدمات، وخاصة في خدمات البنية الأساسية مثل النقل والتمويل، يعمل على تعزيز الروابط الخلفية من خلال تحسين جودة الخدمات وخفض تكاليفها.[6] ويكون الأثر الإيجابي لتحرير التجارة على الروابط الخلفية أكثر وضوحا في الصناعات ذات القيمة المضافة الأعلى ويختلف حسب فئة الدخل[7].

- أما المتغير الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد فإنه ذو دلالة إحصائية عند درجة حرية 1% ويؤثر بشكل طردي على النموذج ويزيد من المشاركة الخلفية بمقدار 0.249 وحدة كلما زاد بوحدة واحدة، وهو ما يدعم المتغير السابقة والذي يسبب تحسين الصناعة المحلية مما يستوجب البحث عن مواد وسيطية أكثر لتشغيل الصناعة، بما يفسر كذلك بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يطلب سلع وسيطية أكثر لتشغيل الشركات والمصانع لصنع سلع نهائية للتصدير ومنه تزيد القيمة المضافة الأجنبية FVA .

يضطلع الاستثمار الأجنبي المباشر بأدوار حاسمة في تعزيز الروابط الخلفية للبلدان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال تسهيل تكامل عمليات الإنتاج. ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الروابط الخلفية بين البلدان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال آليات مثل المصادر المحلية، ونقل التكنولوجيا، وتنمية المهارات،

1. Görg, H., & Greenaway, D. (2004). aforementioned reference.

2. Runqi, Zhang., Jinlong, Zhao., Jingyuan, Zhao. (2021). Effects of free trade agreements on global value chain trade----a research perspective of GVC backward linkage. Applied Economics, 53(44):5122-5134. doi: 10.1080/00036846.2021.1917763.

3. Balié, J., Prete, D., Magrini, E., Montalbano, P., & Nenci, S. (2018). aforementioned reference.

4 . Laget, E., Osnago, A., Rocha, N., & Ruta, M. (2018). Deep Trade Agreements and Global Value Chains. *Review of Industrial Organization*, 57, 379 - 410. https://doi.org/10.1007/s11151-020-09780-0.

5 . Laget, E., Osnago, A., Rocha, N., & Ruta, M. aforementioned reference.

6 . Biryukova, O., & Vorobjeva, T. (2017).. Impact of service liberalization on the participation of BRICS countries in global value chains. International Organisations Research Journal, 94-113. https://doi.org/10.17323/1996-7845-2017-03-94.

7 . Laget, E., Osnago, A., Rocha, N., & Ruta, M. (2018). aforementioned reference.

والوصول إلى الأسواق. وكثيراً ما يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر مصحوباً بمتطلبات أو حوافز للشركات المتعددة الجنسيات للحصول على المدخلات والمعدات والتجهيزات من الخارج ما يرفع من واردات رأس المال الثابت والتغير في المخزون. وهو الأثر الذي أكدت عليه (UNCTAD, 2013) حيث يدفع نمو وتطور صناعات التوريد المحلية ويعزز الروابط الخلفية بين الشركات الأجنبية والمحلية[1]. ومن ناحية التأصيلات النظرية، تتوافق الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر مع إطار سلسلة القيمة العالمية (GVC)، الذي يفترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل كحافز لتحقيق تكامل أعمق للشركات المحلية في شبكات الإنتاج العالمية من خلال تعزيز قدراتها التكنولوجية والتنظيمية والسوقية[2] ويسهل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا حيث تقدم الشركات المتعددة الجنسيات تقنيات إنتاج متقدمة وممارسات إدارية يمكن للموردين المحليين اعتمادها، مما يعزز إنتاجيتهم ومعايير الجودة، وهذه العملية في صميمها تعتبر تعزيز عميق للروابط الخلفية، وقد أكّد على مدخل التأثير هذا (Blomström & Kokko, 1998)[3]. علاوة على ذلك، غالباً ما يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر برامج التدريب وتبادل المعرفة التي تعتبر روابط خلفية لموارد غير ملموسة، وهي تُمثل محتوى من الروابط الخلفية عالي المحتوى المعرفي. وبحسب (Javorcik, 2004) له آثار ديناميكية ترفع مستويات مهارات القوى العاملة المحلية، مما يجعلها أكثر قدرة على تلبية متطلبات الإنتاج عالي الجودة والاندماج في سلاسل التوريد العالمية[4]. وتعزيز الآثار التبادلية بين الروابط الأمامية والخلفية وتعميق المشاركة الكلية للدول في سلاسل القيمة العالمية.

وتظهر الأدلة التجريبية المستمدة من بلدان ناشئة أن الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى تحسينات كبيرة في قدرات الموردين المحليين وقدرتهم التنافسية، وبالتالي تعزيز الروابط الخلفية[5]. ويعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين الإنتاجية الصينية من خلال الروابط الخلفية، بغض النظر عن سلسلة القيمة التي يحركها المنتجون أو المشتري[6]. وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال المصادر المحلية، ونقل التكنولوجيا، وتنمية المهارات، والوصول إلى الأسواق، يعمل بشكل كبير على تعزيز الروابط الخلفية، ودمج البلدان بشكل أعمق في سلاسل القيمة العالمية. وقد أكدت نتائج الدراسات التجريبية السابقة النتائج المتوصل إليها في هذه المذكرة. فقد أظهرت الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي يحفز تكوين الروابط الخلفية، وخاصة في قطاعات مثل المنسوجات والملابس[7]. بالإضافة إلى ذلك، وجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على إنتاجية العمل داخل القطاعات، حيث تستفيد القطاعات ذات المشاركة الأقل في سلاسل القيمة العالمية بشكل أكبر من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤدي

1. UNCTAD. (2013). World Investment Report 2013: Global Value Chains: Investment and Trade for Development. United Nations Conference on Trade and Development.

2. Gereffi, G., & Fernandez-Stark, K. (2016). Global Value Chain Analysis: A Primer (2nd ed.). Center on Globalization, Governance & Competitiveness (CGGC), Duke University.

3. Blomström, M., & Kokko, A. (1998). Multinational Corporations and Spillovers. Journal of Economic Surveys, 12(3), 247-277.

4. Javorcik, B. S. (2004). Does Foreign Direct Investment Increase the Productivity of Domestic Firms? In Search of Spillovers Through Backward Linkages. American Economic Review, 94(3), 605-627.

5. Buckley, P. J., Clegg, L. J., Cross, A. R., Liu, X., Voss, H., & Zheng, P. (2007). The Determinants of Chinese Outward Foreign Direct Investment. Journal of International Business Studies, 38(4), 499-518.

6. Hui-li, Y., Zhen-huan, J., & Xiao, G. (2010). Empirical research on the backward technology spillover effects of foreign direct investment based on global value chain. *2010 International Conference on Management Science & Engineering 17th Annual Conference Proceedings*, 798-803. https://doi.org/10.1109/ICMSE.2010.5719890.

7. Amat, Adarov., Robert, Stehrer. (2021). Implications of foreign direct investment, capital formation and its structure for global value chains. The World Economy, 44(11):3246-3299. doi: 10.1111/TWEC.13160

إلى مكاسب الإنتاجية[1]. علاوة على ذلك، تشير الأبحاث إلى أن البلدان ذات المشاركة المتأخرة الكبيرة في سلاسل القيمة العالمية قد تواجه مساهمات سلبية في أرصدة حساباتها الجارية بسبب زيادة الواردات من السلع الوسيطة والسلع النهائية، مما يعوض آثار الميزان التجاري للإنتاج المحلي والصادرات[2].

ويُؤكّد (Adarov., & Stehrer, 2021) أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى تعزيز الروابط الخلفية بشكل كبير، وخاصة في قطاعات الصناعات التحويلية ذات التقنية العالية وصناعات مثل المنسوجات والملابس[3]. وبحسب ويشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بشكل كبير تكوين روابط خلفية، ولا سيما في قطاعات الصناعات التحويلية ذات التقنية العالية[4]. وصناعات مثل المنسوجات والملابس. وتؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج إلى تسهيل مشاركة البلدان الأم في سلاسل القيمة العالمية ولها تأثير عميق على البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان ذات الإنتاجية الإجمالية المنخفضة لعوامل الإنتاج[5]. ويعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين الإنتاجية المحلية من خلال الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا، وخاصة في البلدان التي تعمل فيها الشركات المحلية كموردين في سلاسل القيمة العالمية[6]. ويُؤكّد (Moran, 2018) أن البلدان النامية التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات جديدة، مثل البستنة، قادرة على بناء روابط خلفية مع الشركات المحلية والعمال المحليين في الاقتصاد المضيف، مما يؤدي إلى نمو أسرع ومكاسب أعظم في الرفاهة الاجتماعية[7]. ويرى (Adarov., & Stehrer,. 2021) أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل يعمل على تسهيل الروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية، في حين يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج على تيسير المشاركة المتقدمة، وخاصة في قطاعات الصناعات التحويلية ذات التقنية العالية[8].

- في مخرجات البرنامج الاحصائي بين أيضا أن المتغير اجمالي تكوين رأس المال الثابت ذو دلالة إحصائية عند درجة حرية 1 % ويؤثر في النموذج بشكل طردي وبقيمة 0.097 أي أنه كلما زاد اجمالي تكوين رأس المال الثابت بوحدة واحدة تزداد المشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية بمقدار 0.097 وحدة، مما يفسر أن تحسين هيكل الصناعة يستوجب ازدياد الطلب على السلع الوسيطة لإنتاج سلع نهائية مما يزيد من المشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية.
- اما بالنسبة للمتغيرين القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ، فقد بينت الدراسة القياسية انهما ذوا دلالة إحصائية عند درجة حرية 1% ويؤثران في النموذج بشكل طردي وبقيمة 0.188 وحدة و

1. Zu, Kweon, Kim., Choo, Yeon, Kim. (2022). A Study on the Effects of Foreign Direct Investments or Activities of Multinational Enterprises on Global Value Chain Participation. Gukjegyeong-yeong-yeon-gu, 33(4):79-103. doi: 10.14365/ibj.2022.33.4.4

2. Valerie, Mercer-Blackman., Wei, Xiang., Fahad, Khan. (2021). Understanding FDI Spillovers in the Presence of GVCs. Research Papers in Economics, doi: 10.1596/1813-9450-9645

3. Adarov, A., & Stehrer, R. (2021). Implications of foreign direct investment, capital formation and its structure for global value chains. The World Economy. https://doi.org/10.1111/TWEC.13160.

4. Adarov, A., & Stehrer, R. (2021). Implications of foreign direct investment, capital formation and its structure for global value chains. *The World Economy*. https://doi.org/10.1111/TWEC.13160.

5. Wang, Y., & Chen, S. (2020). Heterogeneous spillover effects of outward FDI on global value chain participation. *Panoeconomicus*. https://doi.org/10.2298/PAN171024009W.

6. Jordaan, J., Douw, W., & Qiang, Z. (2020). Foreign Direct Investment, Backward Linkages, and Productivity Spillovers: What Governments Can Do to Strengthen Linkages and Their Impact. , 1-19. https://doi.org/10.1596/33761.

7. Moran, T. (2018). FDI and Supply Chains in Horticulture (Vegetables, Fruits, and Flowers, Raw, Packaged, Cut, and Processed): Diversifying Exports and Reducing Poverty in Africa, Latin America, and Other Developing Economies. . https://doi.org/10.2139/ssrn.3125085.

8. Adarov, A., & Stehrer, R. (2021). Implications of foreign direct investment, capital formation and its structure for global value chains. *The World Economy*. https://doi.org/10.1111/TWEC.13160.

0.249 وحدة على التوالي، وهذا يعني أنه إذا زادت كل من القيمة المضافة للصناعة في الناتج الإجمالي و الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بوحدة واحدة تزيد المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية بمقدار 0.188 وحدة و 0.249 وحدة على الترتيب، ومعنى ذلك أن تحسن الهيكل الصناعي للبلد فإنها تحتاج إلى مواد وسيطية أكثر لتشغيل مصانعها. وقد تتطلب البلدان ذات القدرة الصناعية المحلية الأكبر مزيدا من السلع النهائية لتلبية الاستهلاك المحلي مما قد يدفعها للتخصص في مراحل نهائية للإنتاج التي تجسد المزيد من القيمة المضافة الأجنبية FVA وهو ما خلصت اليه دراسة[1]

(Fernandes, A. M., Kee, H. L., & Winkler, D. (2022)) والتي أجريت على الصين بولندا والفيتنام.

- ويظهر المتغير نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي ذو دلالة إحصائية كذلك ويؤثر على نموذج بشكل عكسي وتحت درجة حرية 1% بمقدار -0.054 أي كلما زاد نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة تنقص المشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية بمقدار 0.054 وحدة. أي أنه مع زيادة مستويات التنمية الاقتصادية للبلد تنخفض واردات البلد من السلع الوسيطية نظرا لتطور النسيج الصناعي وميلها الى الاعتماد على القيمة المضافة المحلية والموردين المحليين.
- يؤثر المتغير المستقل إيرادات الموارد الطبيعية بشكل طردي على المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية بقيمة 0.141، اذ وجدناه ذو دلالة إحصائية عند درجة حرية 5%، ومعنى هذا انه كلما زادت إيرادات الموارد الطبيعية بوحدة واحدة تزيد المشاركة الخلفية بـ 0.141 وحدة.
- تظهر مخرجات البرنامج التأثير القوي لمتغير الجودة المؤسساتية وبشكل طردي على المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية وبقيمة 7.478 بعد ان كان ذو دلالة إحصائية في درجة حرية 1% ومعنى ذلك انه كلما زاد بوحدة واحدة زادت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الخلفية بـ 7.478 وحدة. وهذا ما يؤكد ان الاستقرار السياسي وغياب العنف وفعالية الحكومة وحكم القانون ومكافحة الفساد وكل هذه النقاط تدخل في الجودة المؤسساتية، تجعل من تدفقات السلع الوسيطية تزيد، وهذا ما توافق مع دراسة (Ariño-Francisco Monge, 2011)[2] في دولة كوستاريكا.

[1] Fernandes, A. M., Kee, H. L., & Winkler, D. (2022). aforementioned reference.
[2] Monge-Ariño, F. (2011). aforementioned reference.

ثالثا تقدير نموذج: PROD-VASH:

جدول رقم (2-7) تقديرات نموذج: PROD-VASH

المتغير	المدمج	الأثار الثابتة	الأثار العشوائية	النموذج المصحح GLS
حرية التجارة	0.058**	0.088***	0.087***	0.016***
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	-0.369***	-0.047	-0.048	-0.17***
الاستثمار الأجنبي المباشر	-0.485***	-0.017	-0.026	-0.171***
نصيب الفرد من الناتج المحلي	-0.036	-0.049*	-0.047*	0.034***
إيرادات الموارد الطبيعية	-0.448***	-0.424***	-0.425***	-0.0084***
النوعية المؤسساتية	-0.447	1.929***	1.576**	-3.024***
الحد الثابت	55.839***	43.714***	43.955***	53.575***
عدد المشاهدات	375	375	375	375
الاختبارات الإحصائية				
اختبار المفاضلة بين النموذج المدمج ونموذج الأثار الثابتة–Fisher test				184.53***
اختبار المفاضلة بين الأثار الثابتة ونموذج الأثار العشوائية –Hausman Test				34.92***
اختبار المعنوية الكلية للمعالم –Fisher Test –				19.32***
اختبار الارتباط على مستوى المقاطع العرضية– Friedman Test				58.169***
اختبار الارتباط الذاتي– Wooldridge test				118.444***
اختبار تجانس التباين– Modified Wald Test				710.56***
معنوي عند مستوى 1 بالمئة , *** معنوي عند مستوى 5 بالمئة ,** معنوي عند مستوى 10 بالمئة *				

المصدر: مخرجات برنامج STATA-17.0

النموذج القياسي لمؤشر الارتقاء PROD-VASH :

$$PROD-VASH = 53.575 + 0.016Fretrad - 0.17gfcf - 0.171Fdi + 0.034gdppcapt - 0.0084nresrev - 3.024ins$$

التحليل الإحصائي لنتائج التقدير:

- من أجل القيام بالتحليل الاقتصادي لنموذج المقدر، يجب التحقق أولا من صلاحية ومتانة النموذج المقدر من الناحية الاحصائية، فمن خلال نتائج الجدول أعلاه يظهر اختبار فشير صلاحية نموذج الأثار الثابتة (FE) بالمقارنة النموذج المدمج (Pooled) مما يعني أن نتائج نموذج الأثار الثابتة أكثر صلاحية ومتانة من النموذج المدمج، أما اختبار Hausman فقد أثبت فعالية نموذج الأثار الثابتة بالمقارنة مع نموذج الأثار العشوائية (RE)، مما يجعلنا نعتمد نموذج الأثار الثابتة من أجل استكمال باقي اختبارات المتانة.

- بخصوص اختبار Friedman CD، تظهر النتائج وجود ارتباط للبواقي على مستوى المقطع العرضي، كما أظهر اختبار Wooldridge وجود ارتباط ذاتي للبواقي على المستوى الزمني، أما اختبار Modified Wald فتظهر النتائج وجود مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج الأثار الثابتة، مما يستدعي بنا معالجة هذه المشاكل عبر تقدير الاثار الثابتة طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS.

2-التحليل الاقتصادي لنتائج التقدير النموذج الثالث PROD-VASH:

- * * من خلال مخرجات البرنامج الاحصائي STATA .17 نلاحظ أن معلمة المتغير المستقل حرية التجارة ذات دلالة معنوية وتؤثر في النموذج الذي يدل على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية PROD-VASH بشكل طردي وبمقدار 0.016 أي أنه كلما زاد مؤشر حرية التجارة بوحدة واحدة يزداد الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية بـ 0.016 وحدة وهذا ما يفسره بأن حرية التجارة .

يُمكن تفسير النتيجة المتوصل إليها في هذه المذكرة من خلال عدة مداخل، فتجدر الإشارة أن حرية التجارة تعزز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وكآثار ديناميكة لتعميق المشاركة يتحقق الارتقاء في سلاسل القيمة. فمن خلال الآثار التي يُسهم بها تحرير التجارة في زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال آليات مثل تخفيض التعريفات الجمركية، والمواءمة التنظيمية، وتوسيع الوصول إلى الأسواق. ومن خلال خفض التعريفات الجمركية، يؤدي تحرير التجارة إلى تقليل تكلفة استيراد السلع الوسيطة والمواد الخام، مما يمكّن الشركات من الاندماج بسلاسة أكبر في شبكات الإنتاج الدولية. وينطوي التنسيق التنظيمي، وهو جانب رئيسي آخر من جوانب تحرير التجارة، على مواءمة المعايير المحلية مع المعايير الدولية، وبالتالي تبسيط المعاملات عبر الحدود وتسهيل امتثال الشركات لأنظمة تنظيمية متعددة[1]. وتسهل هذه المواءمة التنظيمية العمليات بشكل أكثر سلاسة داخل سلاسل القيمة العالمية من خلال تقليل الأعباء الإدارية وضمان تلبية المنتجات لمعايير الجودة العالمية. وهي عوامل من شأنها أن تُسهم في تحقيق تيسير لنقل التكنولوجيا والمعرفة، بما يُسهم في تحقيق الارتقاء ضمن سلاسل القيمة العالمية.

ومن الآثار المهمة للتحرير التجاري بحسب دعاته والمنظمات الدولية، أنه يقلل من تكلفة استيراد الآلات المتقدمة والتكنولوجيا والسلع الوسيطة عالية المحتوى التكنولوجي، كما يسهل من انتقال المعرفة، ويسهل الوصول إلى مجموعة واسعة من المدخلات، مما يمكن الشركات من تعزيز عمليات الإنتاج، والارتقاء بمحتوى القيم المضافة المتضمنة في السلع الوطنية. يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتضمن غالبًا برامج التدريب والتطوير للعمال المحليين، وهو ما يعزز مجموعة مهارات القوى العاملة المحلية، مما يمكنها من التعامل مع المهام الأكثر تعقيدًا وذات القيمة المضافة الأعلى. كما يعزز التحرير التجاري أطر السياسات التي تدعم الابتكار وريادة الأعمال والتحديث الصناعي، ويعزز بيئة الأعمال، مما يجعل البيئة مناسبة للشركات للاستثمار في الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة العالية.

وتتوافق النتيجة المستخلصة في هذه المذكرة مع ما تم التوصل إليه من نتائج في الدراسات التجريبية، إذ تُبين الدراسات في مجموعها أن لتحرير التجارة دوراً مهما في تحقيق الارتقاء ضمن سلاسل القيمة العالمية والانتقال من مراحل الإنتاج ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى مراحل الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية. وبحسب منظمة التجارة

[1] Antràs, P., & Staiger, R. W. (2012). Offshoring and the Role of Trade Agreements. American Economic Review, 102(7), 3140-3183.

العالمية تُظهر الأدلة التجريبية المستمدة من البلدان التي انخرطت في اتفاقيات تجارية شاملة، مثل تلك الموجودة في الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، زيادات كبيرة وارتقاء في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مما يعكس الآثار الإيجابية لتقليل الحواجز التجارية واللوائح التنظيمية المنسقة[1]. فقد أدى تحرير التجارة إلى زيادة سريعة في صادرات الصين من الصناعات التحويلية ذات التقنية العالية إلى الولايات المتحدة، متأثرة بعوامل مثل حجم التجارة، والقيمة المضافة للمنتجات الوسيطة، والقدرة التنافسية الدولية[2]. وتشير نتائج (Hainan et ql,. 2022) إلى أن تحرير التجارة يمكن أن يحفز الإنتاجية والابتكار، ولا سيما إفادة البلدان والشركات الناشئة التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى فرص التصدير والمواد الوسيطة المستوردة[3] . علاوة على ذلك، فإن التحسينات في مستوى تيسير التجارة في بلد ما يمكن أن تعزز بشكل كبير مكانة سلسلة القيمة العالمية لتصنيع التكنولوجيا الفائقة، مما يؤثر بشكل إيجابي على عوامل مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، ورأس المال البشري، والقدرة على البحث والتطوير[4]. وبحسب (Adam, Jakubik., Victor, Stolzenburg. 2020) تسلط جغرافية سلاسل القيمة العالمية الضوء على أن المراحل ذات القيمة المضافة المنخفضة يمكن إعادة توجيهها بسهولة أكبر بسبب التغيرات في تكاليف التجارة، في حين أن المراحل ذات القيمة المضافة العالية، مثل البحث والتطوير والتصميم، يصعب نقلها، مما يؤكد أهمية السياسات الرامية إلى إعادة الإنتاج إلى الخارج[5].

بالإضافة إلى ذلك، ترتبط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ارتباطًا وثيقًا بأنظمة الابتكار، حيث تتطلب مراحل التطوير المختلفة عوامل مختلفة مثل العمالة الماهرة، والابتكار في العمليات، والروابط الخلفية لتعزيز المشاركة وبناء أنظمة قيمة الابتكار[6]. كما تُؤدي ضغوطات المنافسة الناتجة عن التحرير التجاري إلى ضرورة اتباع استراتيجيات تكيف وارتقاء. ويُؤكد هذا المنحى ما أشارت إليه دراسة (LawtonThomas, C., & McGuireSteven, 2005) فقد أدى تحرير السوق بمبادرة من منظمة التجارة العالمية إلى ضغوط تنافسية شديدة في كل من صناعات المنسوجات والصناعات الكيميائية، مع اختلاف استراتيجيات التكيف تبعاً لهيكل الصناعة[7]. في المقابل يرى (Zhang et al,. 2022) أن الآثار المباشرة لتيسير التجارة تُسهم في الارتقاء ضمن سلاسل القيمة، يؤدي تحسين مستوى تيسير التجارة في أي بلد إلى تعزيز مكانة سلسلة القيمة العالمية لتصنيع التكنولوجيا الفائقة بشكل كبير، مع عوامل مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح على العالم الخارجي، والخدمات العامة الحكومية[8]. في الأخير يُؤكد (Tolkachev et al., 2021) أن الاندماج الفعال

[1] WTO. (2019). Global Value Chain Development Report 2019: Technological Innovation, Supply Chain Trade, and Workers in a Globalized World. World Trade Organization.
[2] . Lou, J., & Yan, Z. (2018). The Export Value Added and Its Influencing Factors in China's High-tech Manufacturing Exports to the United States. . https://doi.org/10.23977/ETEMSS.2018.1605.
[3] Hainan, Zhang., Zhiya, Chen., De, Mei, Zhang., Jiuyuan, Huo., Yifen, Li. (2022). The Impact of a Complex Computer Numerical Model Based on Economic Cooperation on the Value Chain of International Trade Facilitation. Wireless Communications and Mobile Computing, 2022:1-6. doi: 10.1155/2022/2997825.
[4] Dorothee, Flaig., Jared, Greenville. (2021). Trade Liberalization in APEC and Global Value Chain Participation: What Can Value Added Indicators Tell?. Journal of Economic Integration, 36(2):308-338. doi: 10.11130/JEI.2021.36.2.308.
[5] Adam, Jakubik., Victor, Stolzenburg. (2020). Footloose Global Value Chains: How Trade Costs Make a Difference. Review of Industrial Organization, 57(2):245-261. doi: 10.1007/S11151-020-09773-Z.
[6] Pian, Shu., Claudia, Steinwender. (2018). The Impact of Trade Liberalization on Firm Productivity and Innovation. Social Science Research Network.
[7] . LawtonThomas, C., & McGuireSteven, M. (2005). Adjusting to Liberalization: Tracing the Impact of the WTO on the European Textiles and Chemicals Industries. *Business and Politics*, 7, 1-25. https://doi.org/10.2202/1469-3569.1097.
[8] Zhang, H., Chen, Z., Zhang, D., Huo, J., & Li, Y. (2022). The Impact of a Complex Computer Numerical Model Based on Economic Cooperation on the Value Chain of International Trade Facilitation. *Wireless Communications and Mobile Computing*. https://doi.org/10.1155/2022/2997825.

للاقتصاد في سلاسل القيمة العالمية يُؤدي إلى توسع صناعة التكنولوجيا الفائقة في الأسواق الخارجية ويكون له تأثير مفيد على معدل نمو مؤشر القيمة المضافة الوطني في الصناعة التحويلية.[1]

- * أما معلمة المتغير اجمالي تكوين رأس المال الثابت ومن خلال مخرجات البرنامج الاحصائي فيتضح انه ذو معنوية إحصائية عند درجة حرية 1 % ويتناسب عكسيا مع مؤشر الارتقاء في سلاسل القيمة PROD-VASH أي أنه كلما زاد اجمالي تكوين رأس المال الثابث بوحدة واحدة نقص الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية 0.17 وحدة ويمكن تفسير ذلك من الناحية الاقتصادية أن البلدان المعنية بالدراسة قد وجهت الانفاق في تكوين رأس المال الثابت بشكل غير فعال أو غير موجه والذي يشمل تحسينات الأراضي (الأسوار والخنادق وقنوات تصريف المياه، الخ)، ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه، بما في ذلك المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة)، هذا الامر أدى الى تقليل كفاءة الإنتاج، وقلل من قدرة الشركات على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية بسبب قلة الاهتمام والانفاق على بحوث التطوير والابتكار التي تساهم في الارتقاء. وهو ما يتعارض والنظرية الاقتصادية التي مفادها ان اجمالي تكوين رأس المال الثابت المعبر عن الاستثمار المادي المحلي يساهم في الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.
- * الامر نفسه ينطبق على معلمة المتغير الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد حيث تظهر مخرجات أيضا انها ذات دلالة إحصائية عند درجة حرية 1 بالمئة وبتناسب عكسي أي انه كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بوحدة واحدة ينقص الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية بـ 0.171 وحدة، وهو ما يتعارض والنظرية الاقتصادية والتي مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيؤدي حتما للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية وذلك بتوفير وظائف جديدة ونقل معارف وتكنولوجيا والمهارات الفنية والتقنية،[2] وهذا ما نفسره بأن الاستثمارات الأجنبية الوافدة والمتمثلة في الشركات المتعددة الجنسيات لا تساهم في نقل المعارف والتكنولوجيا الى الدول التي تستثمر فيها بالشكل المطلوب حيث نجدها غالبا تتسم بميزات احتكارية وتقوم بالاستثمار في الدول للاستغلال الموارد الطبيعية فيها والعمالة المنخفضة.
- أما معلمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تظهر النتائج المتحصل عليها من مخرجات البرنامج الاحصائي انها ذات دلالة إحصائية عند درجة حرية 1 بالمئة و بتناسب طردي ، أي أنه كلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة زاد الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية بـ 0.034 وحدة ويمكن تفسير ذلك عندما يزيد الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يمكن أن يسهم في الارتقاء في سلاسل القيمة العلمية، في زيادة دخل الافراد يمكن ان تعزز القدرة الشرائية وتحفز الطلب على المنتجات والخدمات

[1] Tolkachev, S., Teplyakov, A., & Aref'ev, P. (2021). Macroeconomic efficiency of high-tech industries integration into the global value chains. *Moscow University Economics Bulletin*. https://doi.org/10.38050/0130010520216.5.

[2] هاجر خشخوش. عبد الجليل شليق واخرون. (2022).أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية دراسة قياسية للمجموعة من الدول الناشئة باستخدام بيانات بانل للفترة 1995-2018. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة. المجلد(07). العدد(02). 582-592 . ص 594.

عالية الجودة والمطابقة لمعايير الصحة والسلامة مما أتاح الفرصة أما الشركات العالمية المنتجة الى تحسين الإنتاجية وزيادة الاستثمار في الابتكار وتطوير تلك السلاسل.

- وبالنسبة لمعلمة إيرادات الموارد الطبيعية فتظهر المخرجات انها كذالك ذات دلالة إحصائية في نموذج الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية PROD-VASH عند درجة حرية 1% و بمقدار-0.0084 أي أنه كلما زادت إيرادات الموارد الطبيعية بوحدة واحدة ينقص الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية ب 0.0084 ويمكن تفسير ذلك من الناحية الاقتصادية أن البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية تقوم بتصدير هذه المواد على شكلها الخام مثل ما هو الحال في البلدان التي تعتمد على الطاقة الأحفورية كمصدر للدخل كالبترول والغاز الطبيعي ومناجم الذهب والفضة والفحم الحجري فهذا يجعلها تركز على تصديرها المواد خام وعدم التوجه إلى أنشطة ذات قيمة مضافة عالية التصنيع مثلا.
- أما معلمة المتغير النوعية المؤسساتية فتظهر النتائج أنها ذات دلالة إحصائية وبشكل عكسي عند درجة حرية 1 بالمئة أي انه كلما زادت المتغير النوعية المؤسساتية بوحدة واحدة ينقص الارتقاء في سلاسل القيمة بـ 3.020 وحدة

رابعا تقديرات نموذج مؤشر التموقع:

جدول رقم (2-8) تقديرات نموذج مؤشر التموقع.

المتغير	المدمج	الأثار الثابتة	الأثار العشوائية	النموذج المصحح GLS
حرية التجارة	-0.002***	-0.001	-0.001	-0.001***
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	0.001	-0.004***	-0.004***	-0.001***
القيمة المضافة للصناعة	-0.014***	-0.008***	-0.008***	-0.005***
الاستثمار الأجنبي المباشر	-0.009***	0.001	0	-0.001***
نصيب الفرد من الناتج المحلي	0.002	0.001	0.001	0.001***
إيرادات الموارد الطبيعية	0.02***	-0.002	-0.001	0.002***
النوعية المؤسساتية	-0.012	-0.042	-0.042*	-0.074***
الحد الثابت	0.422***	0.299***	0.311***	0.218***
عدد المشاهدات	375	375	375	375
الاختبارات الإحصائية				
اختبار المفاضلة بين النموذج المدمج ونموذج الأثار الثابتة-Fisher test				72.11***
اختبار المفاضلة بين الأثار الثابتة ونموذج الأثار العشوائية -Hausman Test				3.79
اختبار المعنوية الكلية للمعالم -Wald Test -				50.33***
اختبار الارتباط على مستوى المقاطع العرضية- Friedman Test				24.044**
اختبار الارتباط الذاتي- Wooldridge test				117.125***
اختبار تجانس التباين- Likelihood Ratio Test				183.6130***

* معنوي عند مستوى 10 بالمئة ,** معنوي عند مستوى 5 بالمئة , *** معنوي عند مستوى 1 بالمئة

المصدر: مخرجات برنامج STATA-17.0

النموذج القياسي لمؤشر التموقع POS-IND:

$$POS\text{-}IND = 0.218 - 0.001Fretrad - 0.001gfcf - 0.005vaigdp - 0.001Fdi + 0.001gdppcapt + 0.002nresrev - 0.074ins$$

1-التحليل الإحصائي لنتائج التقدير:

من أجل القيام بالتحليل الاقتصادي لنموذج المقدر، يجب التحقق أولا من صلاحية ومتانة النموذج المقدر من الناحية الاحصائية، فمن خلال نتائج الجدول أعلاه يظهر اختبار فشير صلاحية نموذج الأثار الثابتة (FE) بالمقارنة النموذج المدمج (Pooled) مما يعني أن نتائج نموذج الأثار الثابتة أكثر صلاحية ومتانة من النموذج المدمج، أما اختبار Hausman فقد أثبت فعالية نموذج الأثار العشوائية (RE) بالمقارنة مع نموذج الأثار الثابتة، مما يجعلنا نعتمد نموذج الأثار العشوائية من أجل استكمال باقي اختبارات المتانة.

بخصوص اختبار Friedman CD، تظهر النتائج وجود ارتباط للبواقي على مستوى المقطع العرضي، كما أظهر اختبار Wooldridge وجود ارتباط ذاتي للبواقي على المستوى الزمني، أما اختبار Likelihood Ratio فتظهر النتائج وجود مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج الأثار الثابتة، مما يستدعي بنا معالجة هذه المشاكل عبر تقدير الاثار الثابتة طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS.

2-التحليل الاقتصادي لنتائج التقدير النموذج الرابع التموقع:

* من خلال مخرجات البرنامج الاحصائي STATA .17 نلاحظ أن معلمة المتغير المستقل حرية التجارة معنوية و تؤثر في النموذج الذي يدل على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، وهو مؤشر التموقع تأثيرا عكسيا عند درجة حرية 1 % أي انه كلما زادت حرية التجارة بوحدة واحدة ينقص مؤشر التموقع بـ0.001 وحدة وهذا ما نفسره بأن حرية التجارة تؤدي الى زيادة تدفق السلع والخدمات وانتقال الاستثمارات ورؤوس الأموال والعمالة (أي انتقال عوامل الإنتاج) وتزيد من تدفقات السلع والخدمات أي من جانب الاستيراد أي المشاركة بالروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية اكثر من الروابط الأمامية وكذلك تؤدي الحرية الى خروج الشركات المحلية الى الخارج وكذلك هجرة اليد العاملة المتخصصة الامر الذي يؤثر عكسيا على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية الذي يتطلب كفاءات عالية ويد عاملة متخصصة؛

* اما معلمة المتغير اجمالي تكوين رأس المال الثابت ومن خلال مخرجات البرنامج الاحصائي فيتضح انه ذات معنوية إحصائية عند درجة حرية 1% وبتناسب عكسي مع مؤشر التموقع في سلاسل القيمة أي أنه كلما زاد اجمالي تكوين رأس المال الثابت بوحدة واحدة نقص مؤشر التموقع بـ 0.001 وحدة؛ ما يوضحه باهتمام الدولة بالهياكل الصناعية والبنية التحتية، ازدياد حاجتها لاستيراد المواد الوسيطية لتفعيل مصانعها والمشاركة الأقوى بالروابط الخلفية؛

* و بالنسبة لمعلمة القيمة المضافة للصناعة توضح مخرجات البرنامج الاحصائي STATA 17.0 إنها ذات دلالة إحصائية وبتناسب عكسي و بمقدار -0.005 عند درجة حرية 1% أي انه كلما زادت هذه المعلمة بوحدة واحدة نقص مؤشر التموقع في سلاسل القيمة العالمية بـ 0.005 وحدة، وهذا يفسر بأن الدولة ولتشغيل مصانعها التحويلية تسعى للحصول على المواد الأولية من الخارج مما يزيد في الروابط الخلفية FVA أكثر من الروابط الأمامية DVX؛

* تظهر النتائج أيضا معنوية معلمة المتغير الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد عند درجة حرية 1% وبتناسب عكسي بمقدار -0.001 أي أنه كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر نقص مؤشر التموقع في سلاسل القيمة العالمية بـ 0.001 وحدة، لان الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز عن الطلب مما يزيد من استيراد المواد الوسيطية رافعة قيمة FVA؛

* تشير مخرجات البرنامج الاحصائي أن معلمة المتغير المستقل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي انها ذات دلالة إحصائية عند درجة حرية 1% وبتناسب طردي بمقدار 0.001 أي انه كلما زاد نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي بوحدة واحدة يزداد مؤشر التموقع في سلاسل القيمة العالمية ب 0.001 وحدة؛ أي أن زيادة مستوى التنمية الاقتصادية يؤدي الى زيادة الروابط الأمامية وهي نفس النتيجة التي تم التوصل اليها من خلال النموذج الأول؛

* كذلك بالنسبة لمعلمة إيرادات الموارد الطبيعية فإنها معنوية في النموذج عند درجة حرية 1% وبتناسب طردي بمقدار 0.002 أي انه كلما زادت إيرادات الموارد بوحدة واحدة يزداد مؤشر التموقع في سلاسل القيمة العالمية بمقدار 0.002 وحدة، ونفسرها باعتماد الدولة على مواردها الطبيعية في تحسين الصادرات الوسيطية لتستغل من طرف الدول الأخرى للتصدير؛

* أما المتغير المستقل النوعية المؤسساتية فهوا دال احصائيا في النموذج عند درجة حرية 1% وبتناسب عكسي بمقدار -0.074 أي كلما زادت جودة النوعية المؤسساتية بوحدة واحدة ينقص مؤشر التموقع في سلاسل القيمة العالمية ب 0.074 وحدة، ويدلل بان الاستقرار السياسي والأمن والحوكمة تحفز على الاستثمار واستغلال أكثر للسلع الوسيطية ومنه ارتفاع القيمة المضافة الأجنبية.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تضمن هذا الفصل الجانب التطبيقي (الدراسة القياسية) لدراستنا، حيث قمنا في المبحث الأول باستعراض متغيرات الدراسة ومؤشراتها، مجتمع الدراسة والمعطيات المجمعة، وعرض الاختبارات الاحصائية المستخدمة في الدراسة. أما في المبحث الثاني حاولنا قياس وتحليل أثر تحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية في عينة تتكون من 15 دولة، وذلك خلال الفترة الزمنية 1996-2020 وتوصلت الدراسة إلى نتائج التالية:

- في النموذج الأول:

عدم معنوية كل من مؤشر حرية التجارة واجمالي تكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر على المشاركة في الروابط الأمامية في سلاسل القيمة العالمية DVX؛

هناك أثر طردي لكل من مؤشر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي وإيرادات الموارد الطبيعية والنوعية المؤسساتية على المشاركة في الروابط الأمامية في سلاسل القيمة العالمية؛

وهناك أثر عكسي لمؤشر القيمة المضافة للصناعة على المشاركة في الروابط الأمامية في سلاسل القيمة العالمية؛

- في النموذج الثاني:

هناك أثر طردي لمؤشر حرية التجارة على المشاركة في الروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية؛

هناك أثر طردي لكل من مؤشر اجمالي تكوين رأس المال الثابت والقيمة المضافة للصناعة، الاستثمار الأجنبي المباشر، إيرادات الموارد الطبيعية والنوعية المؤسساتية على المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية FVA؛

هناك أثر عكسي لمؤشر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي على المشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية؛

- في النموذج الثالث:

هناك أثر طردي لمؤشر حرية التجارة على مؤشر الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية PROD-VASH؛كما وجدنا أثر طردي لمؤشر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي على مؤشر الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية؛

هناك أثر عكسي لكل من مؤشر اجمالي تكوين رأس المال الثابت، الاستثمار الأجنبي المباشر، إيرادات الموارد الطبيعية والنوعية المؤسساتية على مؤشر الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية PROD-VASH؛

- النموذج الرابع:

هناك أثر عكسي لمؤشر حرية التجارة على مؤشر التموقع في سلاسل القيمة العالمية؛

هناك أثر طردي لمؤشر إيرادات الموارد الطبيعية على مؤشر التموقع في سلاسل القيمة العالمية؛

هناك أثر عكسي على كل من مؤشر اجمالي تكوين رأس المال الثابت، القيمة المضافة للصناعة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية المؤسساتية.

الخاتمة

الخـــاتمة

حاولنا في هذه الدراسة قياس وتحديد أثر تحرير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، ولكن قبل التعرض الى هذه الدراسة كان لزاما التطرق ولو بشكل بسيط الى بعض الجوانب النظرية للإلمام بالموضوع، وما توصلت إليه الأدبيات التجريبية السابقة، حيث تطرقنا بادئ الأمر إلى تأصيل نظري حول مفهوم تحرير التجارة من خلال النظريات المفسرة لأسباب التجارة بداية من الكلاسيكية وصولا إلى الحديثة، وعرضنا أهم أدوات السياسة التجارية والهيئات الدولية التي أنشئت بغرض تحفيز تحرير التجارة، وقد وظفت الدول هذه السياسة بقدر ما يتماشى مع مصالحها الداخلية، إلى أن أبتكرت ما يسمى بسلاسل القيمة العالمية، والتي ساهمت في ظهورها وصعودها عوامل كثيرة من بينها الشركات المتعددة الجنسيات وانخفاض تكاليف النقل، والتنقيب على ما يميز كل دولة.

حيث سلطنا الضوء على نشأة وظهور سلاسل القيمة العالمية، إذ تتخصص كل دولة في مرحلة من مراحل الإنتاج حسب المزايا النسبية التي تمتلكها، وأمام هذا الخيار أصبح ما يقارب من 70 % من حجم التجارة الدولية يتم بأنشطة سلاسل القيمة العالمية، ومنه تهافتت الدول في الانخراط في هذه السلاسل بما يتماشى وقدراتهم الاقتصادية والفنية، بدء بالاندماج والمشاركة وصولا الى الارتقاء في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى، متمثلة في بحوث التطوير والابتكار والتسويق والعلامة التجارية وخدمات ما بعد البيع.

أولا نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأول:** من خلال تشخيص الدراسة تظهر النتائج أن المتغير المستقل حرية التجارة في علاقة طردية مع مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الأمامية DVX، ويعتبر هذا الأثر ضعيفا، مما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- **الفرضية الثانية:** تظهر النتائج وجود علاقة معنوية طردية بين المتغير المستقل حرية التجارة والمتغير التابع المشاركة في الروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية FVA، أي أن نتائج البحث تؤكد الفرضية القائلة بأن الصناعات ذات المستوى الأعلى من المحتوى الأجنبي في صادراتها من المرجح أن تدعم تحرير التجارة.
- **الفرضية الثالثة:** أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية طردية بين المتغير المستقل حرية التجارة والمتغير التابع الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية والمعبر عنه بالمؤشر PROD-VASH، أي أن حرية التجارة والتي تعني حرية انتقال السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال والعمالة والاستثمارات وكل عوامل الإنتاج تؤدي كذلك إلى نقل خبرات والتقنيات والتكنلوجيا على المدى الطويل مما يسهم في الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

ثانيًا نتائج الدراسة:

1. النتائج النظرية: تتلخّص النتائج النظرية التي توصّلنا لها من خلال الأدبيات النظرية في النقاط التالية:

① أحيانا يكون تحرير التجارة ليس خيارا تنتهجه الدولة، وإنما يفرض عليها بحكم متطلبات الاقتصـــاد المحلي والطموح لمحاكاة الاقتصادات المتطورة.

② سـلاسـل القيمة العالمية هي جميع الأنشـطة الإنتاجية التي تقوم بها شـركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، لتقديم منتج أو خدمة بدءا من مرحلة التصـميم، مرورا بمرحلة الإنتاج، ووصـولا إلى تسـليم المنتج إلى المستهلك النهائي، وتشمل أنشطة البحث والتطوير، التصميم، الإنتاج، التسويق وخدمات ما بعد البيع.

③ تحرير التجارة يسـاهم في انتقال الأفكار والتكنولوجيات الحديثة، وكذلك طرق الإنتاج والتسـيير المتقدمة، زيادة على ذلك انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى الدول الناشئة وهو ما يعزز فرصـها في إقامة صـناعات جديدة، مما يهيئها للاندماج والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

④ يشـمل الارتقاء في سـلاسـل القيمة العالمية كل الجوانب العملية والوظيفية وترقية المنتج، فالتغيرات في اسـتخدام الآلات والعمال بإدخال تقنيات جديدة، والنهوض بالمنتج من ناحية التصـميم والجودة والتطور، إلى إيجاد حلقات جديدة بهوامش أعلى كالتصميم والعلامة التجارية والتسويق.

2.النتائج التطبيقية: خلصت الدراسة القياسية لمجموعة ممن النتائج والتي نلخصها بالآتي:

① وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل تحرير التجارة والمتغير التابع المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية، حيث تشير الروابط الأمامية إلى صادرات السلع الوسيطية والتي تدخل في صادرات الدول الأخرى؛

② وجود علاقة معنوية طردية بين مؤشر حرية التجارة والمشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية، يدلل أن حرية التجارة وإزالة القيود على تدفقات السـلع والخدمات تسـمح بدخول أكثر للسـلع الوسـيطية وذلك لأن الحواجز الجمركية المنخفضـــة تفيد هذه الصـــناعات من خلال خفض تكاليف المدخلات وخفض الإيجارات التي يتم الحصـول عليها من خلال السـياسـات الحمائية، ومنها ازدياد المشـاركة في الروابط الخلفية ويبين أن الصـادرات من القيمة المضـافة الأجنبية ارتفعت وهذا ما يدل على أن إضـفاء الطابع المحلي يتقهقر، مثل تضـييق نطاق الإنتاج والمشـتريات المحلية. وبالمقابل يمكن أن تؤدي التعريفات التي تفرضـها البلدان الشـريكة أيضـا إلى زيادة تكاليف الصادرات مما يؤدي الى انخفاض المشاركة الخلفية؛

③ أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية طردية بين حرية التجارة ومؤشـــر الارتقاء في ســـلاســـل القيمة العالمية PROD-VASH، مما يدلل أن تســـهيل حركة العمالة الماهرة وانتقال الخبرات والتكنلوجيا يؤدي إلى الاهتمام وتطوير الصناعات والخدمات ذات التقنية العالية الذي يسبب تحول في هيكل الصادرات والاندماج ثم الارتقاء في

سلاسل القيمة العالمية. ويمكن أن يكون للحد من هذه الحواجز فائدة كبيرة للإنتاج المجزأ دوليا لا سيما عندما يتم تنظيم مراحل الإنتاج بالتتابع عبر الحدود؛

ثالثا التوصيات:

في نهاية بحثنا، ومن أجل الاستفادة أكثر من نتائجه نقترح التوصيات التالية:

- ينبغي للشركات العاملة في الصناعات التي تتمتع بروابط قوية مع سلاسل القيمة العالمية أن تحصل على حوافز قوية لدعم السياسات التي تزيد من سهولة ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود الوطنية. بالإضافة إلى تقليل الحواجز التجارية. قد تساعد اتفاقيات التجارة التفضيلية في معالجة بعض هذه المخاوف من خلال توفير تدابير تيسير التجارة التي تزيد من قدرة الصناعة على استيراد وتصدير السلع بشكل أكثر كفاءة وموثوقية.
- يمكن أن تركز البحوث الإضافية على استكشاف سياسات واستراتيجيات محددة يمكن أن تساعد البلدان على زيادة روابطها الأمامية في سلاسل القيمة العالمية، مثل تعزيز محتويات القيمة المضافة المحلية في الصادرات
- تجسيد الابتكار التكنولوجي باستخدام تقنيات تكنولوجية رائدة لأن تنفيذها يحتاج تقنيات إنتاج معقدة في عمليات التصنيع الخاصة بها، لذا يجب التركيز على توفير أرضية صلبة وبنية تحتية لتطبيقهما وتطويرهما لأن ذلك يحدد مدى قدرة الدول وجاهزيتها لتبني واستخدام التكنولوجيا الرائدة باعتبارها تجسيدا للابتكار التكنولوجي.

رابعا آفاق الدراسة:

كآفاق لهذا البحث نقترح الموضوعات التالية:

- تعد تدابير تيسير التجارة هي الجولة الثانية من التحرير التجاري لذلك نقترح أن يكون أثر تدابير تيسير التجارة على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية موضوعا يتناول مستقبلا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا–المراجع باللغة العربية:

الكتب

1. أحمد فريد مصطفى. (2007). الاقتصاد الدولي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
2. أستيفان ب ماكي. (1990). التجارة الدولية. جامعة تكساس أوستين.
3. جمال جويدان الجمل. (2010). التجارة الدولية. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
4. حازم الببلاوي. (2000). النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب.
5. راتول محمد. (2018). الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات.
6. زينب حسين عوض الله. (1999). الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي.
7. صلاح مهدي الزيادي. ضحى اللعيبي السدحان. (2019). جغرافية النقل والتجارة الدولية. مكتبة ومطبعة.
8. علي عبد الفتاح ابو شرار. (2007). الاقتصاد الدولي نظريات وسياسيات. عمان: الأردن. دار المسيرة.
9. غطاس عبد الغفار. نظرية التجارة الدولية (مدخل نظري وتمارين وتطبيقات).
10. مجدي محمود شهاب. (2012). الاقتصاد الدولي المعاصر نظرية التجارة الدولية النظام الجديد للتجارة.
11. مصطفى رشدي شيحة. (2003). الأسواق الدولية المفاهيم والنظريات والسياسات. مصر: دار الجامعة.
12. مصطفي يوسف كافي. (2015). مبادئ العلوم الاقتصادية. عمان الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
13. نوري منير. (2010). السياسات الاقتصادية في ظل العولمة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الرسائل و الأطروحات الجامعية

14. باريك مراد. (2013–2014). التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد قياسي مالي وبنكي. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
15. باهي عبد المالك. (2021–2022). أثر الاندماج في سلاسل القيمة كمدخل لاستكمال مشروع التكامل الاقتصادي المغاري دراسة قياسية 1990–2019. أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتصرف تونس. جامعة تونس المنار.
16. بلحبيب عبد الكامل. (2010–2011). أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع تجارة دولية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. المركز الجامعي غرداية.
17. بن ساحة مصطفى. (2010–2011). أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغير والمتوسطة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. المركز الجامعي بغرداية.
18. جديدي سميحة. (2019–2020). تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنمية الصناعية بالبلدان النامية دراسة صناعة السيارات للفترة 1995–2018.أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.
19. جرمون سعاد. (2019–2020). أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر قطاع الخدمات على التنمية الاقتصادية دراسة لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة 2000–2018. أطروحة دكتوراه الطور الثالث. جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.
20. حساني عمر. (2020–2021). واقع وآفاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الأزمة المالية العالمية 2008. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
21. روابح عبد الرحمان. (2012–2013). حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي على ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية دول مجلس التعاون الخليجي 2000–2010. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد دولي. غير منشور. جامعة محمد خيضر بسكرة.

22. سداوي نورة. (2018-2019). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة: 1980-2014-دراسة حالة الجزائر-. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة وهران 02.

23. سلطاني فيروز. (2017-2018). تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الاقليمية ومتعددة الأطراف دراسة حالة الاتحاد الاوروبي والمنظمة العالمية للتجارة. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي. جامعة محمد خيضر بسكرة.

24. سموك نوال. (2018-2019). أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد كمي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 03.

25. شتاتحة عمر. (2018-2019). فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر في الفترة 1970-2019. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص: علوم اقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة غرداية.

26. طراد بلقاسم. (2021-2022). تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة مقارنة الجزائر تونس المغرب. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة.

27. عرامة دلال. (2023-2024). متطلبات اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية. أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس سطيف1.

28. عز الدين علي. (2013-2014). أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية. تخصص: إدارة العمليات التجارية. معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي الجزائر 3.

29. غطاس عبد الغفار. (2009-2010). أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة ما بين (1999-2006). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع تجارة دولية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

30. لوصيف فيصل. (2013-2014). أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير. تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف01.

31. ملال شرف الدين. (2020-2021). أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، ماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990-2016. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية. تخصص: تجارة ومالية دولية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

الدوريات والمجلات

32. ابراهيم علي محمد. (2011). تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وأثرها في اقتصاديات الدول العربية. مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية. 3(9). 308-280 .

33. أحسن عمروش. (2014). دور المنظمة العالمية للجمارك في مكافحة الجريمة المنظمة. مجلة البحوث والدراسات العلمية. المركز الجامعي بخميس مليانة. عين الدفلى. 08(01).177-213.

34. النجار وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله. (2019). تطبيق سلاسل القيمة العالمية في اقتصاديات الدول النامية. التجارة والتمويل-491 .39(1). 522.

35. بخدة زقار، لعلا نورية. (2022). أنماط السياسات التجارية-تحليل تأثير سياسة الحماية التجارية (حصص الاستيراد) على التشغيل. مجلة التنظيم والعمل. 11(3). 170-189.

36. بركان انيسة، دراج عفيفة. (2022). سلاسل القيمة العالمية وانعكاساتها على التجارة الدولية في ظل المستجدات المعاصرة. مجلة الاقتصاد الجديد.13(02).148-167.

37. بن زكري بن علوي مديحة. شيبان نصيرة. (2019). دور إعادة تأطير واصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (التجارة الخارجية من التقييد الى التحرير). مجلة العلوم القانونية والاجتماعية. 4 (3). 382-392.

38.تمار خديجة، مكي عمارية. (2018). أثر تحرير التجارة الخارجية الجزائرية على الأداء الاقتصادي مؤشر الميزان التجاري في المرحلة الممتدة بين (2000-2017). مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية. 2(2). 156-175.

39. جديدي سميجة، وباهي عبد المالك. (2021). تداعيات جائحة كوفيد 19 على التجارة عبر سلاسل القيمة العالمية. مجلة رؤى اقتصادية. 11 (10). 95-110.

40.حسن كريم حمزة. (2017). تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي-دراسة في بلدان عربية مختارة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الكوفة. 14 (3).

41. دينا فاروق عناني، ريهام محمد سليمان، أمال شوتري. (02 نوفمبر 2022). تصنيف قياس اهم المؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية. اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا. 5(2). الصفحات 133-160.

42.سامية جدو. (2018). قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية: من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية. حوليات جامعة الجزائر1. العدد 32 الجزء الثالث. سبتمبر 2013. 520-545.

43. عامر عبد اللطيف. (2017). أثر سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية-دراسة حالة اثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي-. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة. 2(2). 73-90.

44. عبدلي سارة، عيساوي سهام. (2023). أهمية الابتكار التكنولوجي في التموضع ضمن سلاسل القيمة العالمية-تحليل وضعية النشاط الصناعي ذي التكنولوجيا الرائدة في صادرات الجزائر خلال الفترة (2008-2019). مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال. 12(1). 140-158.

45. عفان منال. (2023). رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. (2)24. 7-42.

46.عقبة عبد اللاوي، سميحة جديدي واخرون. (2018). أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية في الدول العربي دراسة حالة عينة من الدول العربية خلال الفترة 1995-2015. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. 20 (2).

47. عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله. أثر انضمام الجزائر الى منظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.49-83.

48.محمود، فايز عبد الهادي أحمد. (2021). محددات معدل التبادل التجاري: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط. 2(2). ج03.1248-1305.

49. هاجر خشخوش، عبد الجليل شليق واخرون. (2022). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية دراسة قياسية للمجموعة من الدول الناشئة باستخدام بيانات بانل للفترة 1995-2018. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة.7 (2). 582-592.

التقارير

50. البنك الدولي. تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة. العالمية – عرض عام – البنك الدولي للإنشاء و التعمير و البنك الدولي . 2019.

51.مجموعة مؤلفين. (2019). دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات. المعهد العربي للتخطيط الكويت. طبعة 01. ص43-44.

52. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. (2023). تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023. الكويت الجديدة.

53.تقرير المنظمة العالمية للتجارة. تجارة القيمة المضافة وسلاسل القيمة العالمية.2010-2018.

المؤتمرات والملتقيات والندوات

54. غريب الطاوس، دريد حنان. (2019). أثر سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التجارة العالمية السوق العالمية للهواتف الذكية نموذجا. الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية. جامعة الشهيد حمى لخضر. الوادي. الجزائر. 02 . 03 ديسمبر 2019.

المطبوعات والمنشورات

55. بن الشيخ توفيق، بلبخاري سامي. (2021-2022). نظريات التجارة الدولية. مطبوعة جامعية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم. التسيير قسم العلوم التجارية. جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

56. بوعقاش فريدة. (2017-2018). محاضرات في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية. مطبوعة جامعية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم التنظيم السياسي والإداري. جامعة الجزائر " 3.

57. حوحو سعاد. (2014-2015). تاريخ الوقائع الاقتصادية. مطبوعة جامعية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة. الجزائر.

58. سدي علي. (2014-2015). دروس في نظريات التجارة الدولية. مطبوعة جامعية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم. التسيير قسم العلوم التجارية. جامعة ابن خلدون تيارت.

59. همام نزار عبيد. (2019). مقرر إدارة الأعمال الدولية. مطبوعة جامعية. المعهد العالي للتنمية الإدارية. جامعة دمشق. سوريا.

ثانيا–المراجع باللغة الأجنبية.

Books

60. Holste, J. H. (2015). Local firm upgrading in global value chains: A business model perspective. Springer.
61. Schmitz, H. (2004). Local enterprises in the global economy. Edward Elgar Publishing.
62. Sinha, A. (2013). Theories of Value from Adam Smith to Piero Sraffa. Routledge India.
63. Lassudrie-Duchêne, B., & Ünal-Kesenci, D. (2002). L'avantage comparatif, notion fondamentale et controversée. L'économie mondiale, 90-104.

Articles

64. Adam, Jakubik., Victor, Stolzenburg. (2020). Footloose Global Value Chains: How Trade Costs Make a Difference. Review of Industrial Organization, 57(2):245-261. doi: 10.1007/S11151-020-09773-Z
65. Adarov, A., & Stehrer, R. (2021). Implications of foreign direct investment, capital formation and its structure for global value chains. The World Economy. https://doi.org/10.1111/TWEC.13160.
66. Aichele, R., & Heiland, I. (2018). Where is the value added? Trade liberalization and production networks. *Journal of International Economics*, 115, 130-144.
67. Amat, Adarov., Robert, Stehrer. (2021). Implications of foreign direct investment, capital formation and its structure for global value chains. The World Economy, 44(11):3246-3299. doi: 10.1111/TWEC.13160
68. Antràs, P., & Staiger, R. W. (2012). Offshoring and the Role of Trade Agreements. *American Economic Review*, 102(7), 3140-3183.
69. Baldwin, R. (2016). The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization. *Harvard University Press.*
70. Balié, J., Prete, D., Magrini, E., Montalbano, P., & Nenci, S. (2018). Does Trade Policy Impact Food and Agriculture Global Value Chain Participation of Sub-Saharan African Countries?. *American Journal of Agricultural Economics*, 101, 773–789. https://doi.org/10.1093/ajae/aay091.
71. Baltagi, B. H., & Baltagi, B. H. (2008). Econometric analysis of panel data (Vol. 4, pp. 135-145). *Chichester: Wiley.*
72. Banga, R. (2014). Linking into global value chains is not sufficient: do you export domestic value added contents?. *Journal of Economic Integration,* 267-297.
73. Bernhardt, T., & Milberg, W. (2011). Economic and social upgrading in global value chains: Analysis of horticulture, apparel, tourism and mobile telephones.
74. Bernhardt, T., & Pollak, R. (2016). Economic and social upgrading dynamics in global manufacturing value chains: A comparative analysis. Environment and Planning A: Economy and Space, 48(7), 1220-1243
75. Biryukova, O., & Vorobjeva, T. (2017).. Impact of service liberalization on the participation of BRICS countries in global value chains. *International Organisations Research Journal*, 94-113. https://doi.org/10.17323/1996-7845-2017-03-94.
76. Blomström, M., & Kokko, A. (1998). Multinational Corporations and Spillovers. *Journal of Economic Surveys*, 12(3), 247-277.
77. Buckley, P. J., Clegg, L. J., Cross, A. R., Liu, X., Voss, H., & Zheng, P. (2007). The Determinants of Chinese Outward Foreign Direct Investment. *Journal of International Business Studies*, 38(4), 499-518.
78. Bureau, J. C., Guimbard, H., & Jean, S. (2019). Competing liberalizations: Tariffs and trade in the twenty-first century. Review of World Economics, 155(4), 707-753.

79. Cáseda, M. J. Global Value Chains.(2021). *Journal of Economic Perspectives*, 12(4), 31-50.
80. Cattaneo, O., Gereffi, G., Miroudot, S., & Taglioni, D. (2013). Joining, upgrading and being competitive in global value chains: a strategic framework. *World Bank Policy Research Working Paper*, (6406).
81. Chen, L. (2017). Globalisation and trade liberalisation in supporting GVCs upgrade: The case of the Republic of Korea. *Journal of Korea Trade*, 21(2), 161-170.
82. Dorothee, Flaig., Jared, Greenville. (2021). Trade Liberalization in APEC and Global Value Chain Participation: What Can Value Added Indicators Tell?. *Journal of Economic Integration*, 36(2):308-338. doi: 10.11130/JEI.2021.36.2.308
83. Fernandes, A. M., Kee, H. L., & Winkler, D. (2022). Determinants of global value chain participation: Cross-country evidence. *The World Bank Economic Review*, 36(2), 329-360.
84. Flaig, D., & Greenville, J. (2021). Trade liberalization in APEC and global value chain participation. *Journal of Economic Integration*, 36(2), 308-338.
85. Gereffi, G., & Fernandez,K.(2016).Stark, Global Value Chain Analysis: A Primer, Center on Globalization, Governance & Competitiveness, Duke University.
86. Gereffi, G., & Fernandez-Stark, K. (2011). Global value chain analysis: a primer. Center on Globalization, Governance & Competitiveness (CGGC), Duke University, North Carolina, USA, 33
87. Gereffi, G., & Fernandez-Stark, K. (2016). Global Value Chain Analysis: A Primer (2nd ed.). Center on Globalization, Governance & Competitiveness (CGGC), Duke University.
88. Gereffi, G., & Kaplinsky, R. (2001). Introduction: Globalisation, value chains and development. IDS bulletin, 32(3), 1-8.
89. Görg, H., & Greenaway, D. (2004). Much Ado About Nothing? Do Domestic Firms Really Benefit from Foreign Direct Investment? The World Bank Research Observer, 19(2), 171-197.
90. Grossman, G. M., & Helpman, E. (1991). Innovation and Growth in the Global Economy. MIT Press.
91. Guzhva, I., Nebotov, P., & Ivanov, Y. (2019). Foreign trade policy for integration into global value chains. *Baltic Journal of Economic Studies*, 5(2), 24-29.
92. Hainan, Zhang., Zhiya, Chen., De, Mei, Zhang., Jiuyuan, Huo., Yifen, Li. (2022). The Impact of a Complex Computer Numerical Model Based on Economic Cooperation on the Value Chain of International Trade Facilitation. Wireless Communications and Mobile Computing, 2022:1-6. doi: 10.1155/2022/2997825.
93. Hikari, I. (2015). Establishing global value chains through the liberalization of trade in services (No. 515). Institute of Developing Economies, *Japan External Trade Organization (JETRO).*
94. Hui-li, Y., Zhen-huan, J., & Xiao, G. (2010). Empirical research on the backward technology spillover effects of foreign direct investment based on global value chain. *2010 International Conference on Management Science & Engineering 17th Annual Conference Proceedings,* 798-803. https://doi.org/10.1109/ICMSE.2010.5719890.
95. Humphrey, J., & Schmitz, H. (2002). Developing country firms in the world economy: Governance and upgrading in global value chains.
96. Iosif, V. Adam Smith's theory of Value. researchgate.net. into global value chains. *Baltic Journal of Economic Studies*, 5(2), 24-29.
97. Javorcik, B. S. (2004). Does Foreign Direct Investment Increase the Productivity of Domestic Firms? In Search of Spillovers Through Backward Linkages. *American Economic Review*, 94(3), 605-627.
98. Jeong, Y. S., Kim, J. G., Han, H., Cheong, J., Lee, J. M., Kim, J., & Yun, C. (2020). Current GVC Structure and Strategies to Upgrade Korea's Production Network in ASEAN and India
99. Jordaan, J., Douw, W., & Qiang, Z. (2020). Foreign Direct Investment, Backward Linkages, and Productivity Spillovers: What Governments Can Do to Strengthen Linkages and Their Impact. , 1-19. https://doi.org/10.1596/33761.
100. Kaufmann, D., Kraay, A., & Zoido, P. (1999). Governance matters. *World Bank policy research working paper*, (2196).
101. Laget, E., Osnago, A., Rocha, N., & Ruta, M. (2018). Deep Trade Agreements and Global Value Chains. Review of Industrial Organization, 57, 379 - 410. https://doi.org/10.1007/s11151-020-09780-0.
102. Lassudrie-Duchêne, B., & Ünal-Kesenci, D. (2002). L'avantage comparatif, notion fondamentale et controversée. *L'économie mondiale*, 90-104.

103. LawtonThomas, C., & McGuireSteven, M. (2005). Adjusting to Liberalization: Tracing the Impact of the WTO on the European Textiles and Chemicals Industries. *Business and Politics*, 7, 1-25. https://doi.org/10.2202/1469-3569.1097.

104. Li Sun, S., Chen, H., & Pleggenkuhle-Miles, E. G. (2010). Moving upward in global value chains: The innovations of mobile phone developers in China. *Chinese Management Studies*, 4(4), 305-321

105. Lou, J., & Yan, Z. (2018). The Export Value Added and Its Influencing Factors in China's High-tech Manufacturing Exports to the United States. . https://doi.org/10.23977/ETEMSS.2018.1605.

106. Moazzem, K. G., & Sehrin, F. (2016). Economic upgrading in Bangladesh's apparel value chain during the post-MFA period: An exploratory analysis. *South Asia Economic Journal*, 17(1), 73-93

107. Monge-Ariño, F. (2011). Costa Rica: trade opening, FDI attraction and global production sharing (No. ERSD-2011-09). *WTO Staff Working Paper*.

108. Moran, T. (2018). FDI and Supply Chains in Horticulture (Vegetables, Fruits, and Flowers, Raw, Packaged, Cut, and Processed): Diversifying Exports and Reducing Poverty in Africa, Latin America, and Other Developing Economies. . https://doi.org/10.2139/ssrn.3125085.

109. Muradov, K. (2017). Trade costs and borders in global value chains. *Review of World Economics*, 153(3), 487-509.

110. Ngoc, Thang, Doan., Thanh, Ha, Le. (2023). The Effects of Global Value Chain on Export Survival. Foreign Trade Review, doi: 10.1177/00157325231166237.

111. Pian, Shu., Claudia, Steinwender. (2018). The Impact of Trade Liberalization on Firm Productivity and Innovation. *Social Science Research Network*.

112. Ray, S., & Miglani, S. (2020). India's GVC integration: An analysis of upgrading efforts and facilitation of lead firms (No. 386). *Working Paper*.

113. Runqi, Zhang., Jinlong, Zhao., Jingyuan, Zhao. (2021). Effects of free trade agreements on global value chain trade----a research perspective of GVC backward linkage. *Applied Economics*, 53(44):5122-5134. doi: 10.1080/00036846.2021.1917763.

114. Takpara, M. M., Djiogap, C. F., & Sawadogo, B. (2023). Trade Policy and African Participation in Global Value Chains. *Journal of Economic Integration*, 38(1), 59-92.

115. Tolkachev, S., Teplyakov, A., & Aref'ev, P. (2021). Macroeconomic efficiency of high-tech industries integration into the global value chains. *Moscow University Economics Bulletin*. https://doi.org/10.38050/0130010520216.5.

116. Valerie, Mercer-Blackman., Wei, Xiang., Fahad, Khan. (2021). Understanding FDI Spillovers in the Presence of GVCs. *Research Papers in Economics*, doi: 10.1596/1813-9450-9645

117. Wang, Y., & Chen, S. (2020). Heterogeneous spillover effects of outward FDI on global value chain participation. *Panoeconomicus.* https://doi.org/10.2298/PAN171024009W.

118. Ye, M., Meng, B., & Wei, S. J. (2015). Measuring smile curves in global value chains. *IDE Discussion Paper,* 530.

119. Ylömäki, T. (2016). Global value chain upgrading (No. 36). *ETLA Working Papers*.

120. Yue, P., & Evenett, S. J. (2010). Moving up the value chain: Upgrading China's manufacturing sector. *International Institute for Sustainable Development (IISD).* https://bit. ly/3z8LETS.

121. Zeng, K., Sebold, K., & Lu, Y. (2020). Global value chains and corporate lobbying for trade liberalization. *The Review of International Organizations*, 15(2), 409-443.

122. Zhang, H., Chen, Z., Zhang, D., Huo, J., & Li, Y. (2022). The Impact of a Complex Computer Numerical Model Based on Economic Cooperation on the Value Chain of International Trade Facilitation. Wireless Communications and Mobile Computing. https://doi.org/10.1155/2022/2997825.

123. Zu, Kweon, Kim., Choo, Yeon, Kim. (2022). A Study on the Effects of Foreign Direct Investments or Activities of Multinational Enterprises on Global Value Chain Participation. *Gukjegyeong-yeong-yeon-gu,* 33(4):79-103. doi: 10.14365/ibj.2022.33.4.4.

Reports

124. OECD.(2013). *Interconnected economies . benifiting from global value chains.on https://read.oecd-ilibrary.org/science-and-technology/interconnected-economies_9789264189560-en#page1 le20/03/2024 a 11:47.*

125.UNCTAD. (2013). *World Investment Report 2013: Global Value Chains: Investment and Trade for Development. United Nations Conference on Trade and Development.*

126.Unctad.(2013).*Global Value Chains and Development : INVESTMENT AND VALUE ADDED TRADE IN THE GLOBAL ECONOMY.*

127.WTO.(2014*). Trade and Development: recent trends and the role of the WTO*.

128.WTO*. (2019). Global Value Chain Development Report 2019: Technological Innovation, Supply Chain Trade, and Workers in a Globalized World. World Trade Organization.*

Web sites

129. Adam Hayes. Caitlin Clarke.)2024). *What Is Comparative Advantage.*

investopedia.https://www.investopedia.com/terms/c/comparativeadvantage.asp en 03/04/2024 a 00-15.

130. Daniel Kaufmann and Aart Kraay (2023*). Worldwide Governance Indicators, 2023 Update (www.govindicators.org), Accessed on 10/19/2023.*

131.http://perspective.usHErbrooke.ca/bilan/stats/0/2016/fr/9/carte/HFI.COMMERCE/x.html.

132.https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS.

133.https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS.

134.https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS.

135.https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KN.

136.https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.TOTL.RT.ZS.

137.https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.XD.WD.

138.https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=TIVA_2022_C1.

139.https://www.oecd.org/sti/ind/measuring-trade-in-value-added.htm#access.

140. المجلس الوطني المصري للتنافسية. (2021). مؤشرات التنافسية مؤشر الحرية الاقتصادية .

https://encc.org.eg/pressroom/category.aspx?id=42 en 24/04/2024 a

141. هارفارد بزنس ريفيو.(2019).نظرية دورة حياة المنتج في التجارة الدولية.9:47/ en 13/04/2024 a https://hbrarabic.com .

الملحق

النموذج الأول : المشاركة بالروابط الأمامية DVX.

الملحق رقم (01) : نتائج تقدير النموذج المدمج.

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 375
				F(7, 367)	= 15.20
Model	2103.51667	7	300.502381	Prob > F	= 0.0000
Residual	7256.60065	367	19.7727538	R-squared	= 0.2247
				Adj R-squared	= 0.2099
Total	9360.11732	374	25.0270517	Root MSE	= 4.4467

dvx	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
fretrad	.030135	.0202252	1.49	0.137	-.0096368	.0699069
gfcf	.142466	.0536284	2.66	0.008	.0370085	.2479236
vaigdp	-.2443543	.0491529	-4.97	0.000	-.3410109	-.1476977
fdi	-.140379	.0584619	-2.40	0.017	-.2553414	-.0254166
gdppcapt	.0688639	.0624838	1.10	0.271	-.0540074	.1917352
nresrev	.9268078	.0985417	9.41	0.000	.7330306	1.120585
ins	1.016064	.4413519	2.30	0.022	.1481684	1.88396
_cons	16.04655	1.864419	8.61	0.000	12.38027	19.71284

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (02) : نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة .

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 375
Group variable: panel — Number of groups = 15

R-squared:
Within = 0.2043
Between = 0.0716
Overall = 0.0913

Obs per group:
min = 25
avg = 25.0
max = 25

F(7,353) = 12.95
corr(u_i, Xb) = -0.1554 — Prob > F = 0.0000

dvx	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
fretrad	.0609535	.0141818	4.30	0.000	.033062	.088845
gfcf	-.0129462	.0328645	-0.39	0.694	-.0775811	.0516886
vaigdp	-.1792229	.0563104	-3.18	0.002	-.2899689	-.0684769
fdi	-.0013793	.0510871	-0.03	0.978	-.1018527	.0990942
gdppcapt	.0561526	.0288437	1.95	0.052	-.0005746	.1128797
nresrev	.4859203	.0792049	6.13	0.000	.3301475	.6416932
ins	1.959267	.7448732	2.63	0.009	.4943193	3.424214
_cons	16.12899	2.219961	7.27	0.000	11.76298	20.49501
sigma_u	4.5743832					
sigma_e	1.9618931					
rho	.84463456	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(14, 353) = 109.45 — Prob > F = 0.0000

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (03) : نتائج تقدير الآثار العشوائية.

Random-effects GLS regression — Number of obs = 375
Group variable: panel — Number of groups = 15

R-squared: — Obs per group:
Within = 0.2041 — min = 25
Between = 0.0796 — avg = 25.0
Overall = 0.0993 — max = 25

Wald chi2(7) = 92.30
corr(u_i, X) = 0 (assumed) — Prob > chi2 = 0.0000

dvx	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
fretrad	.0602456	.013944	4.32	0.000	.0329158	.0875754
gfcf	-.0104536	.0325158	-0.32	0.748	-.0741833	.0532761
vaigdp	-.1779213	.0546272	-3.26	0.001	-.2849886	-.070854
fdi	-.0058498	.0503339	-0.12	0.907	-.1045024	.0928028
gdppcapt	.0566131	.0286171	1.98	0.048	.0005245	.1127016
nresrev	.4912258	.0779875	6.30	0.000	.3383732	.6440784
ins	1.795453	.7039582	2.55	0.011	.4157208	3.175186
_cons	16.12636	2.575331	6.26	0.000	11.0788	21.17391
sigma_u	5.5062886					
sigma_e	1.9618931					
rho	.88735081	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (04) نتائج اختبار هوسمان.

Test: Ho : difference in coefficients not systematic

chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 1.42
Prob > chi2 = 0.9851

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (05) نتائج اختبار ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية.

Friedman's test of cross sectional independence = 68.492, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.398

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (06) : نتائج اختبار تجانس تباين البواقي.

```
=============================================================================
* Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests
=============================================================================
  Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test     = 1.58e+04     P-Value > Chi2(14)  0.0000
- Likelihood Ratio LR Test        = 233.0864     P-Value > Chi2(14)  0.0000
- Wald Test                       = 2.23e+05     P-Value > Chi2(15)  0.0000
-----------------------------------------------------------------------------
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (07) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      14) =    125.797
          Prob > F =     0.0000
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (08) : نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة FGLS.

```
Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation:   panel-specific AR(1)

Estimated covariances      =       120          Number of obs      =       375
Estimated autocorrelations =        15          Number of groups   =        15
Estimated coefficients     =         8          Time periods       =        25
                                                Wald chi2(7)       =    247.14
                                                Prob > chi2        =    0.0000
```

dvx	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
fretrad	.006211	.0038427	1.62	0.106	-.0013207	.0137426
gfcf	.001877	.0121136	0.15	0.877	-.0218653	.0256193
vaigdp	-.105352	.0180021	-5.85	0.000	-.1406356	-.0700685
fdi	-.0054761	.0106363	-0.51	0.607	-.0263229	.0153708
gdppcapt	.0133866	.0071772	1.87	0.062	-.0006803	.0274536
nresrev	.4337639	.0292737	14.82	0.000	.3763886	.4911392
ins	.4910447	.1771407	2.77	0.006	.1438553	.838234
_cons	16.80452	.5921545	28.38	0.000	15.64392	17.96512

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

النموذج الثاني: المشاركة بالروابط الخلفية FVA.

الملحق رقم (09) : نتائج تقدير النموذج المدمج.

Source	SS	df	MS		
Model	20394.3351	7	2913.47644	Number of obs	= 375
Residual	22691.8001	367	61.830518	F(7, 367)	= 47.12
				Prob > F	= 0.0000
Total	43086.1351	374	115.20357	R-squared	= 0.4733
				Adj R-squared	= 0.4633
				Root MSE	= 7.8632

fva	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
fretrad	.1789264	.0357652	5.00	0.000	.1085959	.249257
gfcf	-.1062942	.0948337	-1.12	0.263	-.2927798	.0801915
vaigdp	.9289626	.0869194	10.69	0.000	.75804	1.099885
fdi	.8715332	.1033811	8.43	0.000	.6682396	1.074827
gdppcapt	-.1093534	.1104932	-0.99	0.323	-.3266327	.1079258
nresrev	-.8920803	.1742561	-5.12	0.000	-1.234746	-.5494147
ins	1.229175	.7804639	1.57	0.116	-.305567	2.763918
_cons	-15.13829	3.296943	-4.59	0.000	-21.62156	-8.655017

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (10) : نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة.

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 375
Group variable: panel — Number of groups = 15

R-squared:
Within = 0.2085
Between = 0.0007
Overall = 0.0062

Obs per group:
min = 25
avg = 25.0
max = 25

F(7,353) = 13.29
corr(u_i, Xb) = -0.2141 — Prob > F = 0.0000

fva	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
fretrad	.0929514	.0197396	4.71	0.000	.0541294	.1317735
gfcf	-.0523044	.045744	-1.14	0.254	-.1422694	.0376606
vaigdp	.0546373	.0783782	0.70	0.486	-.0995096	.2087842
fdi	.1898032	.0711079	2.67	0.008	.0499547	.3296517
gdppcapt	.0199627	.0401475	0.50	0.619	-.0589955	.098921
nresrev	.4364906	.1102449	3.96	0.000	.2196711	.6533101
ins	-3.858934	1.036785	-3.72	0.000	-5.897987	-1.819881
_cons	15.16407	3.089953	4.91	0.000	9.087041	21.24111
sigma_u	10.969889					
sigma_e	2.7307495					
rho	.941649	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(14, 353) = 192.14 — Prob > F = 0.0000

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (11) : نتائج تقدير الآثار العشوائية.

Random-effects GLS regression — Number of obs = 375
Group variable: panel — Number of groups = 15

R-squared:
Within = 0.2077
Between = 0.0100
Overall = 0.0205

Obs per group:
min = 25
avg = 25.0
max = 25

Wald chi2(7) = 91.65
corr(u_i, X) = 0 (assumed) — Prob > chi2 = 0.0000

fva	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
fretrad	.0979483	.0196892	4.97	0.000	.0593582	.1365384
gfcf	-.0549046	.0458037	-1.20	0.231	-.1446782	.0348689
vaigdp	.0808141	.0775344	1.04	0.297	-.0711506	.2327787
fdi	.2050882	.0710202	2.89	0.004	.0658912	.3442852
gdppcapt	.0152518	.0402689	0.38	0.705	-.0636738	.0941774
nresrev	.4168672	.1100631	3.79	0.000	.2011474	.6325869
ins	-3.438622	1.008877	-3.41	0.001	-5.415984	-1.46126
_cons	13.98816	3.978527	3.52	0.000	6.190387	21.78592
sigma_u	9.8247162					
sigma_e	2.7307495					
rho	.92828576	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (12) : نتائج اختبار هوسمان.

Test: Ho : difference in coefficients not systematic

chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 16.00
Prob > chi2 = 0.0251

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (13) : نتائج اختبار ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية.

Friedman's test of cross sectional independence = 31.050, Pr = 0.0055

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.417

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (14) : نتائج اختبار تجانس تباين البواقي.

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (15)  =     429.59
Prob>chi2 =      0.0000
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (15) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      14) =     94.265
           Prob > F =      0.0000
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (16) : نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة FGLS.

```
Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation:   panel-specific AR(1)

Estimated covariances      =       120          Number of obs      =       375
Estimated autocorrelations =        15          Number of groups   =        15
Estimated coefficients     =         8          Time periods       =        25
                                                Wald chi2(7)       =    838.42
                                                Prob > chi2        =    0.0000
```

fva	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
fretrad	.078137	.0109738	7.12	0.000	.0566288	.0996452
gfcf	.0965033	.0301739	3.20	0.001	.0373636	.155643
vaigdp	.1878496	.0499016	3.76	0.000	.0900442	.2856549
fdi	.2490581	.0283688	8.78	0.000	.1934563	.3046599
gdppcapt	-.0544161	.0123794	-4.40	0.000	-.0786792	-.030153
nresrev	.1406189	.0567171	2.48	0.013	.0294554	.2517824
ins	7.478482	.5103851	14.65	0.000	6.478145	8.478818
_cons	9.540285	1.801996	5.29	0.000	6.008438	13.07213

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

النموذج الثالث: مؤشر الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية PROD-VASH

الملحق رقم (17): نتائج تقدير النموذج المدمج.

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	375
				F(7, 367)	=	24.67
Model	4861.00778	7	694.429683	Prob > F	=	0.0000
Residual	10332.4899	367	28.1539234	R-squared	=	0.3199
				Adj R-squared	=	0.3070
Total	15193.4977	374	40.6243253	Root MSE	=	5.306

prodvash	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
fretrad	.0689259	.024134	2.86	0.005	.0214677	.1163842
gfcf	-.1923495	.0639928	-3.01	0.003	-.318188	-.066511
vaigdp	-.27429	.0586523	-4.68	0.000	-.3896267	-.1589533
fdi	-.4668343	.0697604	-6.69	0.000	-.6040146	-.3296541
gdppcapt	-.0323222	.0745596	-0.43	0.665	-.1789399	.1142954
nresrev	-.1214269	.1175861	-1.03	0.302	-.3526539	.1098001
ins	-1.335221	.5266485	-2.54	0.012	-2.370848	-.2995937
_cons	58.1307	2.224741	26.13	0.000	53.75586	62.50554

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (18) : نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة.

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 375
Group variable: panel — Number of groups = 15

R-squared:
Within = 0.2467
Between = 0.0027
Overall = 0.0006

Obs per group:
min = 25
avg = 25.0
max = 25

F(6,354) = 19.32
corr(u_i, Xb) = -0.3747 — Prob > F = 0.0000

prodvash	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
fretrad	.0878875	.0122686	7.16	0.000	.0637589	.112016
gfcf	-.046809	.0312443	-1.50	0.135	-.1082567	.0146387
fdi	-.01727	.049803	-0.35	0.729	-.115217	.0806771
gdppcapt	-.0487094	.0279263	-1.74	0.082	-.1036317	.0062128
nresrev	-.4236295	.0692201	-6.12	0.000	-.5597638	-.2874952
ins	1.929312	.7314292	2.64	0.009	.4908195	3.367805
_cons	43.71354	1.166518	37.47	0.000	41.41937	46.00772
sigma_u	6.788367					
sigma_e	1.9305675					
rho	.92517237	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(14, 354) = 184.53 — Prob > F = 0.0000

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (19): نتائج تقدير الآثار العشوائية.

Random-effects GLS regression — Number of obs = 375
Group variable: panel — Number of groups = 15

R-squared:
Within = 0.2460
Between = 0.0006
Overall = 0.0028

Obs per group:
min = 25
avg = 25.0
max = 25

Wald chi2(6) = 112.62
corr(u_i, X) = 0 (assumed) — Prob > chi2 = 0.0000

prodvash	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
fretrad	.0866675	.0122762	7.06	0.000	.0626066	.1107284
gfcf	-.0478627	.0312017	-1.53	0.125	-.1090169	.0132914
fdi	-.0264917	.0496765	-0.53	0.594	-.1238557	.0708724
gdppcapt	-.0468855	.0280121	-1.67	0.094	-.1017882	.0080172
nresrev	-.4250646	.0689994	-6.16	0.000	-.560301	-.2898282
ins	1.575609	.7051666	2.23	0.025	.1935079	2.95771
_cons	43.95536	1.971988	22.29	0.000	40.09033	47.82038
sigma_u	6.1363564					
sigma_e	1.9305675					
rho	.90993441	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (20) : نتائج اختبار هوسمان.

Test: Ho : difference in coefficients not systematic

chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 34.92
Prob > chi2 = 0.0000

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (21) : نتائج اختبار ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية.

Friedman's test of cross sectional independence = 58.169, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.388

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (22) : نتائج اختبار تجانس تباين البواقي.

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (15)  =     710.56
Prob>chi2 =     0.0000
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (23) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      14) =    118.444
          Prob > F =     0.0000
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (24) : نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة FGLS.

```
Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation:   panel-specific AR(1)

Estimated covariances      =       120          Number of obs      =       375
Estimated autocorrelations =        15          Number of groups   =        15
Estimated coefficients     =         7          Time periods       =        25
                                                Wald chi2(6)       =    756.40
                                                Prob > chi2        =    0.0000
```

prodvash	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
fretrad	.0162402	.0050939	3.19	0.001	.0062564	.0262241
gfcf	-.1698126	.0112974	-15.03	0.000	-.191955	-.1476702
fdi	-.1709578	.0136434	-12.53	0.000	-.1976985	-.1442172
gdppcapt	.0338639	.0073088	4.63	0.000	.0195388	.0481889
nresrev	-.0842059	.0264381	-3.19	0.001	-.1360236	-.0323882
ins	-3.023662	.2028898	-14.90	0.000	-3.421319	-2.626006
_cons	53.57451	.5570499	96.18	0.000	52.48271	54.66631

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

النموذج الرابع: مؤشر التموقع

الملحق رقم (25): نتائج تقدير النموذج المدمج.

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	375
				F(7, 367)	=	27.87
Model	3.5235858	7	.503369399	Prob > F	=	0.0000
Residual	6.62742857	367	.018058388	R-squared	=	0.3471
				Adj R-squared	=	0.3347
Total	10.1510144	374	.02714175	Root MSE	=	.13438

posind	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
fretrad	-.0018449	.0006112	-3.02	0.003	-.0030469	-.000643
gfcf	.0013056	.0016207	0.81	0.421	-.0018815	.0044926
vaigdp	-.0140501	.0014854	-9.46	0.000	-.0169712	-.0111291
fdi	-.009019	.0017668	-5.10	0.000	-.0124932	-.0055447
gdppcapt	.0018872	.0018883	1.00	0.318	-.0018261	.0056005
nresrev	.0203837	.002978	6.84	0.000	.0145276	.0262398
ins	-.0121797	.013338	-0.91	0.362	-.0384082	.0140488
_cons	.4219562	.0563442	7.49	0.000	.3111582	.5327543

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (26) : نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة .

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 375
Group variable: panel — Number of groups = 15

R-squared:
Within = 0.1191
Between = 0.1547
Overall = 0.1477

Obs per group:
min = 25
avg = 25.0
max = 25

F(7,353) = 6.82
corr(u_i, Xb) = -0.0402 — Prob > F = 0.0000

posind	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
fretrad	-.0005968	.0005041	-1.18	0.237	-.0015883	.0003946
gfcf	-.0037528	.0011683	-3.21	0.001	-.0060504	-.0014551
vaigdp	-.0075661	.0020017	-3.78	0.000	-.0115029	-.0036293
fdi	.0007426	.001816	0.41	0.683	-.002829	.0043142
gdppcapt	.0010621	.0010253	1.04	0.301	-.0009544	.0030787
nresrev	-.0015575	.0028156	-0.55	0.580	-.0070949	.0039798
ins	-.0415627	.0264786	-1.57	0.117	-.0936383	.0105129
_cons	.2989616	.0789146	3.79	0.000	.1437596	.4541636
sigma_u	.14087368					
sigma_e	.0697409					
rho	.80315853	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(14, 353) = 72.11 — Prob > F = 0.0000

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (27) : نتائج تقدير الآثار العشوائية.

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       375
Group variable: panel                           Number of groups   =        15

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.1187                                         min =        25
     Between = 0.1737                                         avg =      25.0
     Overall = 0.1631                                         max =        25

                                                Wald chi2(7)       =     50.33
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2        =    0.0000
```

posind	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
fretrad	-.0006645	.000494	-1.35	0.179	-.0016327	.0003036
gfcf	-.003692	.0011565	-3.19	0.001	-.0059586	-.0014254
vaigdp	-.0078905	.0019181	-4.11	0.000	-.01165	-.0041311
fdi	.0002764	.001785	0.15	0.877	-.0032221	.003775
gdppcapt	.0011057	.0010196	1.08	0.278	-.0008928	.0031042
nresrev	-.0007818	.0027648	-0.28	0.777	-.0062007	.0046371
ins	-.0415186	.0243374	-1.71	0.088	-.0892191	.0061819
_cons	.3112922	.0849635	3.66	0.000	.1447668	.4778177
sigma_u	.15067145					
sigma_e	.0697409					
rho	.82355621	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (28) : نتائج اختبار هوسمان.

Test: Ho : difference in coefficients not systematic

```
    chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =   3.79
Prob > chi2 = 0.8037
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (29) : نتائج اختبار ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية.

```
Friedman's test of cross sectional independence =    24.044, Pr = 0.0453

Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.479
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (30) : نتائج اختبار تجانس تباين البواقي.

```
================================================================================
* Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests
================================================================================
  Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test     = 1.95e+04     P-Value > Chi2(14)  0.0000
- Likelihood Ratio LR Test        = 183.6130     P-Value > Chi2(14)  0.0000
- Wald Test                       = 6.84e+04     P-Value > Chi2(15)  0.0000
--------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (31) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      14) =    117.125
          Prob > F =     0.0000
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0

الملحق رقم (32) : نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة FGLS.

```
Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation:   panel-specific AR(1)

Estimated covariances      =       120          Number of obs      =       375
Estimated autocorrelations =        15          Number of groups   =        15
Estimated coefficients     =         8          Time periods       =        25
                                                Wald chi2(7)       =    890.07
                                                Prob > chi2        =    0.0000
```

posind	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
fretrad	-.0013449	.0001668	-8.06	0.000	-.0016718	-.001018
gfcf	-.0015737	.0004025	-3.91	0.000	-.0023626	-.0007848
vaigdp	-.0053054	.0006181	-8.58	0.000	-.0065169	-.004094
fdi	-.0011722	.0002758	-4.25	0.000	-.0017128	-.0006315
gdppcapt	.0013125	.0001763	7.45	0.000	.000967	.0016579
nresrev	.0021398	.0007761	2.76	0.006	.0006187	.003661
ins	-.0737369	.0048931	-15.07	0.000	-.0833273	-.0641465
_cons	.2184128	.0218864	9.98	0.000	.1755163	.2613092

المصدر : مخرجات برنامج STATA17.0